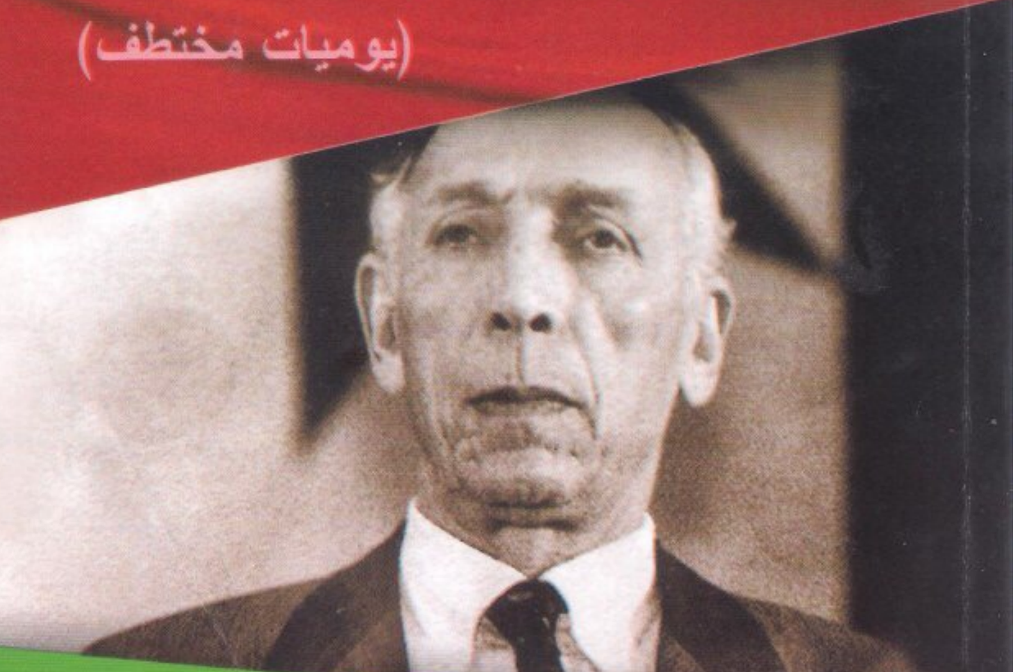
محمد بوضياف

(الرئيس الشهيد)

الجزائر... إلى أين؟

(يوميات مختطف)



إعداد و تقديم

د.ع الصمد بلكبير

سبو

sebou

مدخول هذا الكتاب، مخصص لعمل خيري

محمد بوضياف

الجزائر.. إلى أين ؟

إعداد وتقديم : ع. الصمد بلكبير

الكتـــاب : الجزائر.. إلى أين ؟
تـألـف : محمد بوضياف
تـصـنيـف : سياسة – مغرب عربي – أدب سجون – تاريخ...
تـرجـمـة : محمد بن زغيبة ويحيى الزغودي
مـراجـعـة : جمال الدين صالحي
إعداد وتقديم : ع. الصمد بلكبير
نـشـر : الملتـقـى
الطبعـة : الثانية – ماي 2012

المطبعـة : مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء
الإيـداع : القانوني رقم 233 / 1986

إلى رفقائي الأوائل الذين قضى الكثير منهم نحبه.

إلى جميع شهداء الكفاح التحريري.

إلى جميع المناضلين الثوريين.

أجدد القسم، بنفس روح أول نوفمبر 1954 :

بأن لا ندخّر أي جهد، مهما كانت العواقب، في سبيل أن تواصل جزائرنا مسيرتها على طريق الاشتراكية الحقة، طريق الحرية والتقدم، والعدل.

محمد بوضياف

محمد بوضيـاف
الرمز الديمقراطي المغاربي

د.ع. الصمد بلكبير

1. نص جامع :

أصل هذا المؤلف «يوميات» كتبها مؤلفه (مؤسس جبهة التحرير الجزائرية ورئيس دولتها لاحقا) وهو مختطف في مستهل الاستقلال الجزائري. وذلك من قبل رفاقه هذه المرة لا عدوه، الاستعمار الفرنسي، كما حدث عند اختطافه محلقاً مع رفاقه الأربعة فوق سماء المغرب وفي ضيافته، لا صدفة ولا عبثا، فالذي اختطفه في الحالتين، هو نفسه الذي اختطف قضية شعبين و«عقول» نخبتين... وزج بهما في أتون صراع إجرامي.. منذ... «استقلالهما»، المجزء والمنقوص وحتى اليوم.

بقي هذا النص غريبا أو شاردا مرتين، عند نشره ابتداء (1963) في لغة غير لغة الشعب الموجه إليه. ولم ينشر بالجزائر نفسها، ومترجما إلى اللغة العربية، إلا بعد الاغتيال المأساوي لصاحبه. أما المغاربة وغيرهم من المغاربيين، فهم، كما أريد لهم، معتقلون في الحدود التي وضعها الاستعمار أصلا، لمنع اتصالهم وتواصلهم مع أشقائهم (لا جيرانهم) والنخبة في الضفتين ممعنة في هجراتها ما تزال : جبنا أو انتهازا سيان (؟!)

«يوميات مختطف» هو من حيث التاريخ، نص مؤسِّس. رغم أنه غير معروف، لما أضحى يصطلح عليه بـ«أدب السجون» ولدينا منه اليوم، والحمد لمن لا يحمد على مكروه سواه، عشرات النصوص مغربيا وعربيا، غير أن هذا النص، وحسب معرفتي، يستحق أن يؤرخ له باعتباره اللبنة الأولى والأكثر معاصرة لهذا النوع الأدبي الخاص والمزدهر في أنظمة القمع الرأسمالي التبعى العربية، وغيرها كثير للأسف.

وهو نص عصي على التجنيس، إنه شارد على هذا المستوى أيضا، هو أدب بحصر اللفظ والمعنى لاشك فيه: يسرد، يصف، يصور، يشخص، يسترجع، يتأمل، يحلل ويعلق أيضا... كل ذلك في جمل قصيرة، ولغة مناهضة للثرثرة، متقشفة ولماحة وتلقائية سهلة وشبه مباشرة مع الكثير من السخرية اللاذعة والتهكم المر... والأسى...إلخ.

غير أنه أيضا نص حواري جدالي، يناقش بالحجة ويقارع بالوثيقة، يذكر ويؤرخ.. إنه نص سياسي بامتياز، فالمختطف، رجل حزب وضابط عسكري ورجل دولة... وموضوع الاختطاف وهدفه ليس غير ذلك كله.. اختلاف الرأي والمواقف حول الحزب والجيش وإدارة الدولة...

فيه للمؤرخ والاقتصادي وعالم الاجتماع والثقافة.. مادة وفيرة ولا يمكن الاستغناء عنها، بالنسبة للباحث كما بالنسبة للممارس المغاربي المختص أو المهتم. لنقل إذن إنه نص «جامع».

2. استرجاع :

يجب علي أن أسترجع بالمناسبة، وقائع وأفكارا قديمة نسبيا، وذلك لما أفترضه من علاقة...

• في العام 1970، وخلال رحلة طلابية، نظمت عن قصد، إلى الجزائر باسم (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب)، تم لنا أول لقاء تواصلي مع ما كان «الاختيار الثوري» احتفظت منه بفكرتين عبر عنهما الأخ حميد برادة (قدم من فرنسا للقاء).

1 ـ لا معنى لانشقاقنا (كيسار جديد) عن حزب الاتحاد الوطني ق.ش. ذلك لأن الجماهير المؤهلة لوعي وممارسة خطابنا اليساري.. لاتوحد خارجه. (؟!)

2 ـ إن من بين معيقات الخيال السياسي المغربي (قضايا البرنامج والنظرية والتنظيم).. أن الذين مارسوا من الرواد وأخفقوا، غير مؤهلين ذاتيا لتحليل تجربتهم، وليس في مصلحتهم لذلك، توثيقها... والذين يملكون أدوات ونظرية التحليل (شبيبة اليسار) يفتقدون إلى المعطيات عن التاريخ المعاصر لوطنهم وتجربته: حزبيا، نقابيا، عسكريا وثقافيا...إلخ.

عندما أعيد التفكير اليوم في هذه الأطروحة الثانية ألاحظ ما يلي:

1/ إن الوضع اليوم ما يزال مستمرا في عمومه كذلك، إلا قليلا، وهو لا يعود فقط إلى «أطروحة»، إحجام المغاربة عن الكتابة وتخوفهم منها، بل

وتقديسهم لها... بل أيضا إلى إرادة سياسية، لا تشجع على ذلك، إن لم نقل تمنع منه، ربما خوفا على المستقبل، أكثر منه إشفاقا على أخطائها في الماضي. فبعضهم مازالوا أحياء يرزقون، أو أن أبناءهم يقتعدون مناصب حساسة. ولا يسرهم لذلك فتح الملفات الموروثة والتي قد «تدين» آباءهم (؟!)

2/ قد تخف قبضة تلك القوة السياسية على مستوى بعض الكاتبين، وأيضا على مستوى الطبع والنشر، ولكنها أبدا لا تخف على مستوى التوزيع، ولذلك حتى ما هو مطبوع ومنشور... لا يصل إلى عموم المهتمين والمختصين. لأن شبكات التوزيع محتكرة أمنيا وفرنكوفونيا...

3/ والأخطر من جميع ذلك، هو مخطط الغش والتزوير ونشر البلبلة... من قبل مختصين مأجورين على ذلك، في أقنعة كتاب وصحفيين بل و«جامعيين» وهم في هذا يستغلون مسألتين:

أ ـ الرغبة الجامحة للمغاربة الشباب في معرفة تاريخهم الحديث والمعاصر.

ب ـ الاستجابة التجارية للعديد من الصحف الخاصة (لا المستقلة بالأحرى)، لهذه الحاجة، ولكن بشكل منحرف، غير موثق، شعبوي، ويستهدف الإثارة على حساب الوثيقة وعلى حساب الحقيقة وأسماء «المعنيين» أضحت معروفة نسبيا.

4/ يجب القول مع ذلك، وهو «تجديف» من قبلي، إن موقعنا الجغرافي (= المغرب الأقصى) وتركيبنا الطبقي ونظامنا السياسي...

كل ذلك جعلنا «محظوظين»، ولكن أيضا ناقصي السيادة على تاريخنا... (= مجتمعنا، دولتنا، ثقافتنا) ومضيعين للفرص ولتلك الحظوظ...(؟!):

ـ مع الحداثة، أحرقنا سفن الاتصال بها، وأغلق المغرب على نفسه نوافذه نحو الشمال الأوربي (المولى محمد بن ع. الرحمن).

ـ ولأجل الإصلاح الديني، حرفنا الطريق نحو ابن تيمية، وذلك بتوسيط محمد ابن ع. الوهاب (المولى سليمان...).

ـ وعندما بدأت في التشكل، طبقة وسطى مدنية، تدخل الرأسمال الأجنبي ليدجنها (=الحمايات) ويعمق تناقضاتها مع إدارة الدولة. وبذلك انتحرت، بعد أن حفرت قبرها بأيديها (فقدان الاستقلال ومن تم السيادة).

ـ أما المخزن، بوجهيه المركزي والجهوي، والذي كان في سبيله نحو الاضمحلال، فلقد قدر له الإنقاذ من قبل نفس الرأسمال الاستعماري، الذي أنجز نقيض ذلك في بقية مستعمراته عدا المغرب الأقصى (؟!)

ـ وثورة.. وجمهورية الريف... لم تستطع تجاوز جغرافيتها القاتلة... (البشرية قبل الطبيعية...) إلا كانتحار، لقد خذلها الجميع في الحقيقة: المخزن طبعا والحساسيات القبلية المجاورة..

ـ وخلال الحرب الامبريالية الثانية، لم نطالب بالاستقلال (والديمقراطية عرضا) إلا عندما أوعز لنا به الاستعمار الجديد الأمريكي (روزفلت في لقاء أنفا).

ـ وحُل جيش التحرير المغربي في نفس زمن تأسيسه.. لا تجربة، لا تأطير، لا مؤسسات، لا أفكار لا ذاكرة.. بل إن «المعنيين» به، لم يعرفوا في حينه، وربما حتى اليوم، ماذا وقع لهم بالضبط في مغرب «الاستقلال» (؟!) مفاوضات «سان كلو» ومقرراتها السرية حتى يومه، مع أنها ما يتحكم في وقائعنا ومصائرنا حتى يومه (؟!).

ـ وعندما خلط لنا ادغارفور بين موضوعين في آن : الاستقلال ورجوع الملك، وقعنا في الفخ. فأصر الملك ألا يعود إلى الرباط إلا ومعه «استقلال»، تبين لاحقا أنه لم يكن كذلك. وفي انقلاب درامي انحل ميثاق (1944) الوطني ـ الديمقراطي وانعقد آخر (1955) جدد فقط معاهدة الحماية (1912) أي عمليا استعمار جديد.

ـ كانت الكتلة الوطنية قائمة (= حزب الاستقلال) فشققناها، لنعيد تأسيسها (1970) بعد تاريخ من المآسي، ضاع فيه الكثير.. وهي نفس الصورة التي سيستنسخها اليسار «الجديد» لاحقاً في شكل مهزلة مع نفس حزب «القوات الشعبية» (2006).

ـ أحزابنا الوطنية، تمارس السياسة بمنطق نقابي، والعكس بالنسبة لأكثر النضالات النقابية والحقوقية بروزا وتأثيرا (؟!)

ـ أما المجتمع المدني ومنه العمل الصحفي.. فلم يعد سوى أداة تحاور نفسها من جهة، أو مقدمات ممهدة لحزب سري «أمريكي» يتخلق في الأحشاء ويتغذى من تناقضات الإدارة والفرنكوفونيين، ومن بؤس وعيهم وضمور «وطنيتهم».

3. تلكم حالات وأشتات متفرقة موضوعا وزمنا، يجمع بينها هنا، المشترك الدلالي منها. لم أتقصد منها التأريخ ولا التفسير أو التحليل وأحرى التنظير، بل فقط الملاحظة والعرض، لما اعتبره ظواهر مطردة الدلالة، على أن المشكل يوجد في الموضوع لا في الأشخاص، في الشروط أكثر منه في الناطقين أو المتكتمين عنها. فـ«العطب»، كما عبر المولى عبد الحفيظ، «داء قديم» (= تاريخي).

إذ ما الذي يمكن قوله، أو التذكير به، أو الاستعبار منه... كل أمر هنا، يأتي منة أو ينتزع عنوة، ليس تمة سياسة بالمعنى المخصوص للكلمة.. ملعب.. «الصراع» غير ممهد، وهو مائل، ولا تناوب للفرقاء على شطريه، مرمى أحد الفريقين بشباك، والآخر بدونه، واتساعهما غير موحد، وعدد اللاعبين في الفريقين غير متكافئ. أحد الفريقين حافي القدمين والآخر بأحذية لها مسامير، مرمى أحدهما بدون حارس والأخرى بحراس. ليس للملعب حدود وليس للعبة قوانين، ولا جمهور حقيقي يشجع أو يراقب. وفوق ذلك فإن الحكام، يسجلون لهذا، إصابات ذاك...

«رموزنا» الوطنية معذورون في الحقيقة، في الممارسة، كما في التعبير عنها، تاريخا أو نقدا أو نقدا ذاتيا...

لم يستكملوا صنع تاريخ، فيكتبون عنه تاريخا كاملا. جميع تواريخهم مجهضة، وحدها قصيدة «التبوريدة» للشاعر المجاطي تمكنت بقسوة ومرارة من تصوير بعض ذلك التاريخ من اللاجدوى أو حتى «العبث».

ترى هل هو ضيق الرقعة الذي فرضه الاستعمار على المغرب الأقصى، هو ما كان أقبح جرائره على تاريخه ؟ ربما، فالأقصى لم يكن له تاريخ، سوى بالأوسط والأدنى وبجنوبه الصحراوي وشماله الأيبيري كذلك، لم يقم أو يزدهر أبدا كقطر، بل فقط كمغرب كبير.

4/ وهذا بيت القصيد من هذه الفذلكة.

إن الملاحظة التي بدت لي نبيهة للسيد برادة، لا تنطبق بحال على تجربة الأشقاء في القطر الجزائري، وهذه «اليوميات» هي نموذج مصغر، ولكنه بالغ الدلالة، على بعض ذلك.

الجغرافية السياسية والبشرية هنا أيضا، ستلعب دورا سالبا، فالمغرب الأوسط لم يتمكن قط من الاستقلال وتأسيس دولة، ربما لاتساع رقعته وقلة ساكنته. فلم يكن من تم بحاجة إلى «نظام» تفرضه إدارة دولة (؟!)... غير أن قرنا ونيف من تحديث رأسمالي استعماري عنيف، فرض عليه إنتاج عنف ثوري وطني مضاد، لم ينقطع تواصله حتى بعد «الاستقلال» وأي مداد يكتب به التاريخ غير الدم. والأشقاء نزفوا منه الكثير، وربحوا لذلك على الأقل، التخلص من البنيات العتيقة والمعيقة للوعي ولحركية المجتمع وتحرره وانعتاقه وتقدمه...

❖ ❖ ❖

يلفتنا في هذا النص الكثير، فهو بالرغم من أنه محض يوميات اختطاف، كتبت في شروط قاسية، أخطرها الإضراب عن الطعام، والذي دام بالنسبة لصاحبها أكثر من أربعين يوما. فهو يدل على أمور :

1 ـ وعي سياسي عميق وراق جدا، النقاش هنا شفيف، صريح، دقيق ويفصل جيدا بين ما هو مبدئي أو نظري أو استراتيجي أو تاكتيكي أو إجرائي تدبيري.. أو محض مناورات. يميز صاحبه بين مواقعه أو مقاماته وخطاباتها. كقيادي في حزب، أو كضابط عسكري، أو كرجل دولة... في شتى شؤونها وسياساتها العمومية، في الاقتصاد والاقتصاد السياسي والمجتمع والدبلوماسية والثقافة والتعليم...إلخ.

وبالرغم من أن بوضياف، يشير إلى تدينه الاعتقادي، وهو بعض مما كان يميزه عن أخصامه، بل ويقف كثيرا عند قضايا أخلاقية مثل الاستقامة والتضحية والصدق... إلا أنه أبدا لا يخلط بين المستويات. إذ أن المؤسسة الأخلاقية، في سياق خطابه، تستحيل مؤسسة إيديولوجية ـ سياسية، وذلك عندما يتصل الأمر بجموع وبعلاقات، لا بسلوك فردي وحسب.

«السياسة» هنا تكاد تكون في الدرجة الصفر، لا بلبلة ولا تشوش ولا خلط. لا بالدين ولا بـ«أخلاق» (هي غير أخلاقية في حقيقتها) ولا بالأحرى بالشخصنة والشعوذة والدجل وحتى السحر.

2 ـ هذه السياسة، ليست سياسوية محترف وصولي وانتهازي بدون مبادئ، ولا هي براغماتية تدبيرية أو حتى تاكتيكية بدون استراتيجية، ولا هي استسلامية انتظارية جبانة وخَنوع، قابلة للمساومة دون شروط، ولا هي بالأحرى سياسة عمياء دون وعي ودون نظرية أو عقيدة...

من خلال تحليلاته، تأملاته، وصفه وتعليقاته... الوفيرة والتي تتخلل سرده ليوميات الاختطاف والإضراب عن الطعام. نستطيع الخروج بأهم أفكاره ومبادئه في هذا الصدد :

أ ـ لقد استمر يكرر، ودونما شعارية أو جمود، أنه في السياسة يشتغل بعقيدة، ألا وهي الاشتراكية، مؤكدا باستمرار صفتها العلمية (لا الأيديولوجية) منتقدا ومتهكما على جميع الإضافات الديماغوجية والتحريفية لها، من قبيل: الإفريقية ـ الإسلامية ـ الجزائرية ـ العربية... إلخ. وذلك باسم «خصوصية» مدعاة، هي أصلا متطلب من أوكد متطلبات أي تطبيق للاشتراكية، وهو أيضا لا يحس نتيجة ذلك، بأي تناقض لهذا، مع عقيدته الإسلامية الراسخة، بل على العكس، فالاشتراكية هي التطبيق المعاصر للعدالة الإسلامية، بالنسبة له (...في الحقيقة للعدالة في جميع الأديان قبل تحريفها الإيديولوجي، الإقطاعي ثم البورجوازي...).

الاشتراكية هي ما يحدد ويضبط «المبادئ»، وهذه ليست مجردات أو معتقدات مثالية أو..: إنها بالأحرى الوعي الأعمق والأبعد بالمصالح. إنها المصالح الشعبية والوطنية البعيدة الآماد، وليست مصالح الأفراد أو الفئات، أو حتى تلك «المصالح» المؤقتة والعابرة بالنسبة للطبقات المحرومة.

ب ـ ليست الاشتراكية برنامجا وحسب، بل هي أيضا مفاهيم للتفكير ومنهجية في التحليل، إنها وعي نظري لممارسة سياسية ناجعة تقلل الخسائر وتعظم المردودية. هي جدارة مثقف ومؤهل حزب، حتى يكونا قائدين، وإلا فلا ضرورة لهما أصلا، إذ الصراع قائم بدونهما، وبشكل موضوعي، وتضحيات الشعوب وكفاحاتها أمر مفروض وليس اختيارا، حتى إذا لم يرغبوا في ذلك أو حاولوا التهرب والتملص.. منه.

يتحدث الشهيد بوضياف عن التناقضات ومستوياتها وانتقالاتها... عن نظرية الحزب الطليعي، وعن المركزية واللامركزية الديمقراطيين، عن الاستقلالية النقابية والمجتمعية... ويجتهد فوق ذلك في تصنيف المجتمع الجزائري، وفي تحليل تشكيلته الطبقية بخصوصياتها في شروط التبعية..إلخ. عمليا.. الوعي، بما هو حفظ وتوثيق للذاكرة الوطنية والإنسانية، وتأكيد على الحقائق العلمية، وخيال سياسي ـ برنامجي...

ت ـ الوضوح النظري ودقة المفاهيم... وهما لا يقلان أهمية لدى بوضياف، عن الوعي التاريخي بالمرحلة، والحس النقدي لفهمها وللفعل فيها. هو لذلك واقعي، ينطلق من الواقع، ولكن لا لقبوله وإنما لتغييره، وأيضا بما قد يفرضه ذلك من تدرج ومن تنازلات أو مساومات، في إطار المبادئ لا خارجها، ولا بالأحرى المتناقضة معها، كل ذلك مع وعي حاد واستراتيجي بتحليل ووعي الجغرافيات الوطنية والإقليمية والدولية، الاقتصادية منها والبشرية والسياسية والثقافية...إلخ.

ث ـ شرط جميع ذلك وغيره، بالنسبة للشهيد، هو وجود مناضلين حقيقيين فـ«الرفيق قبل الطريق» وهذا لا يتأتى وحسب، بتوفر البعد الأخلاقي للمناضل الطليعي والمتلخص عنده في مصطلح «الاستقامة» بل أساسا، في ضبطه وتأطيره وتكوينه ومراقبته... حزبيا من جهة، وارتباطه اليومي والحميمي بالشعب، الإنصات إليه والعمل معه والتضحية من أجله والتعلم منه.. من جهة ثانية.

ج ـ ينتج عن توفر كل ذلك، إحساس عارم بالتفاؤل، ورجاء مؤكد في المستقبل، يفترضهما، بل وتفرضهما، الثقة بالشعب والعمل في

أوساطه، وخاصة منهم العمال والفلاحون والشباب... ليس تفاؤلا ساذجا إذن ولا شعبوية.. بل إيمانا بقدرات الجماهير على صنع التاريخ، إذا توفرت لها طليعة: منظمة، مخلصة، واعية، شجاعة وذكية. هكذا كان يرى ويعتقد رغم العزلة ورغم المحنة.

ح – الديمقراطية، بما تعنيه، وعلى جميع المستويات، من وجود قانون متوافق عليه، وسيادته، واعتماد الحوار والإقناع وسيلة رئيسة لاتخاذ القرار، وآليات النقد والنقد الذاتي المستمرين، والمراقبة والمحاسبة المتواصلين والإصلاح المطرد...

خ – ما يختصر جميع ذلك لدى بوضياف في مؤلفه كما في حياته. هو شعاره المركزي والذي لا يتعب من ترديده وتكراره «الحقيقة دائما ثورية»، لا الحقيقة المستبطنة والصوفية، ولا حقيقة النخب الغنوصية «الفلسفية» والتي تصنف الناس بين خاصتهم والعامة، ولا حقيقة المخابرات التي تستعملها البيروقراطية لقهر الناس والتسلط عليهم ومن تم استغلالهم... بل الحقيقة لمناضلي الحزب والنقابة، الحقيقة للجماهير الكادحة ومعها، ولا يتم ذلك بغير العلنية وبغير إشراك المنتجين والعاملين في النقاش وفي اتخاذ القرار وفي المراقبة وفي الإصلاح...

تلكم مجمل تأكيداته وتذكيراته... بالتراث النضالي: الفكري والمناقبي للإنسانية الديمقراطية والاشتراكية، وذلك نقدا منه للعدمية، والتي قد تصل حد العبثية، كما حدث فعلا.

❖ ❖ ❖

نقف الآن عند المحطة الأهم في منجزه، مؤلفه، ما يتصل بجديده، إن على مستوى التحليل، أو المقترح، أو رسمه لآفاق الحل أو الحلول المطلوبة والممكنة في آن...

أولا : التحليل : 1 – وقد سبق أن نوهنا بذلك، إذ هو يعتبر المجتمع وتحليل تركيبته.. مدخل وشرط وعي الواقع واكتشاف قوانينه، ومن تم التمكن من المساهمة في إصلاحه أو تغييره. وهو قدم في ذلك أفكارا مهمة بالنسبة لتصنيف طبقات المجتمع الجزائري: مصالحها، تناقضاتها وصراعاتها...

غير أن منجزه الأهم في ذلك، هو وقوفه عند أهمها في شروطه: البورجوازية الصغرى، والتي يُرجع إلى تسنمها القيادة، أكثر أسباب ارتباكات الثورة وإخفاقاتها، ومن تم إفلاسها وارتداداتها... وكذلك هي غالبا عند ما تتصدر القيادة. كما هي حالتها في المغرب المعاصر أيضا.

إن هذه الطبقة التي لا يكافئ نضاليتها، سوى أمراضها القاتلة، هي في الحقيقة المسؤولة الأولى عن التاريخ المعاصر لمجتمعاتنا العربية جميعا، وليس الجزائر وحسب، رغم أن جرائرها في هذه الأخيرة كانت أقبح. لقد كانت أمراض الثورة الجزائرية المجيدة، والتي قدم فيها الشعب أعظم التضحيات الإرادية في التاريخ المعروف للبشرية. من أمراض هذه الطبقة بالذات: الأيديولوجية والسياسية.. وهو يقدم لذلك تحليلا مشخصاً ورائعاً، لرمز من رموزها البارزة : الرئيس أحمد بنبلة، إنها مثل الجَمل في المثل المغربي، يدك ما حرثه، وذلك سواء أكانت في المعارضة أم في الحكم سيان. وهذا في نظره هو المصدر الموضوعي

للمأساة، وليس الأشخاص، والذي لا حل له سوى بعلاج موضوعي، لا شخصي ـ سيكولوجي، ولا بالأحرى إرادوي.

لنتذكر بعض تلك العيوب الفتاكة: التجريبية واحتقار دور الوعي والنظرية (يسميها الارتجال) / الانتهازية والوصولية.. بحيث يهمها السلطة وأجهزتها أكثر من محتواها ومردودها / الازدواجية بل والانتقائية النظرية، ما ينعكس عليها في الارتباك والتردد والخلط والغموض... والتناقض... في شعاراتها ومواقفها التاكتيكية / التحالفات المفتوحة حتى على الخصوم والأعداء / احتقار الشعب، والخوف منه، والخوف عليه، ومن تم الاستعلاء والوصائية / الانقلابية والمغامرة والنفس القصير واستعجال الحصاد...إلخ.

هذا التحليل الاجتماعي ـ الثقافي والسيكولوجي أيضا لجذور الأزمة ثم الهزيمة بل والردة، التي أصابت أنظمة الثورة في الجزائر كما في غيرها من أمثالها (مصر ـ العراق ـ الثورة الفلسطينية) هي ذاتها التي تفسر، ولو جزئيا، حالة إخفاق المعارضات العربية كذلك. ومن بينها طبعا حالتنا المغربية الخاصة، والتي رغم التضحيات الجسام، من قبل نخبتها ومن قبل الشعب، وهي لذلك قد تبلغ في انحدارها درجة «الانتحار» السياسي لأجل إنقاذ الخصم، وذلك فقط مقابل مقاعد في السلطة والحكم.

هذا التحليل المبكر والألمعي من قبل بوضياف في هذا الكتاب... هو ما يفسر بعضا من التآمر عليه من قبل «الجميع»، والأهم من ذلك في حالتنا الخاصة، تواطؤ «الجميع» على تهميش هذا الأثر الجليل القيمة،

وذلك قبل اغتيال صاحبه، وحتى بعده. ليس في الجزائر وحسب بل ومغربيا وعربيا كذلك (؟ !) حيث يُحاصر نشراً وتوزيعاً...

لقد تمكن «مثقفو» هذه الطبقة (= البورجوازية الصغيرة) من تسفيه منهج التحليل الطبقي للمجتمعات (مع أنه في الأصل غير ماركسي ولا بالأحرى اشتراكي). وركزوا عن قصد، على تهميش وتمييع هذا المفهوم بالذات، وذلك حتى يخفوا عوراتهم عن الشعب، ويهبونها خفية لأعدائه وخصومه، وهم حتى الآن للأسف، نجحوا، وهي جولة في معركة لا تقل واجهتها الثقافية والأيديولوجية، عن واجهتها السياسية أهمية. ولا سبيل لذلك، لاستدراك الهزيمة السياسية، بغير استدراك هزائمنا على هذا الصعيد المفاهيمي ـ التحليلي ـ الثقافي والأيديولوجي.

ضمنيا، واستنتاجا، فهذه وصية من وصايا الشهيد.

2 ـ لقد اكتشف منذ ذلك الوقت، أن الاستعمار لم يخرج من الجزائر، وأنه جدد أدواته ووسائله ورموزه فقط. وأضحى «استعمارا جديدا» أو متجددا (كما هي عبارة علال الفاسي المفضلة).

إذن فالتناقض القديم بين الشعب الجزائري والاحتلال مازال مستمرا، اختل فقط ميزانه، لمصلحة المستعمر، وذلك بتمكنه من اختراق صفوف الثورة بعملائه، ومن جهة أخرى باستمالة الانتهازيين والوصوليين في صفوفها إلى التحالف معه ضدا على المناضلين الحقيقيين في صفوفها. هو تقريبا نفس ما حدث في بقية أقطار المغرب الكبير، إنها الثورة المضادة إذن، وهي لذلك تحتاج إلى استراتيجية

بديل، وإلى حزب بديل وإلى مناضلين للاستئناف، آخرين... وهو ما حاول في هذا الكتاب، النداء به والدعوة إليه.

مع الأسف، سيحتاج الشعب الجزائري إلى تراكم مآسي ثلاثة عقود، قبل أن يكتشف الحقيقة، التي بسطها له بوضياف، غير أنه منع من الاطلاع عليها، وذلك بمنع الكتاب ومحاربة نشره وتوزيعه. والأمر مازال يتكرر، وفي جميع الأمصار العربية، ذلك لأن شرط تغيير الواقع، هو الوعي به. والحاكمون وخلفهم الاستعمار، يعملون على الحيلولة دون ذلك دائما..

3 ـ وبالنسبة لبوضياف، فإن أهم المؤسسات التي تجسد وتكرس ظاهرة تجديد الاستعمار، ومن تم الثورة المضادة، ليست في الاقتصاد أو حتى المجتمع (كما حصل عندنا في المغرب الأقصى) بل أساسا في :

أ ـ الإدارة كبنية وكأشخاص.. ولقد سفه بعمق، وحارب بالحجة نظرية الإصلاح بالوسائل الفاسدة. إن الاستعمار، هو إدارته (قوانينها ـ هيكلتها ـ علاقاتها ـ نظمها وأعرافها وأخلاقياتها..) ولا سبيل للتحرر منه بغير إصلاحها أو حتى تغييرها، وهو في ذلك يقتصر على ثلاثة اقتراحات: التطهير ـ التقليص ـ اللاتمركز (وهو ضد اللامركزية الجهوية والتي يعتبرها متضمنة في جدلية الديمقراطية المركزية).

ب ـ المدرسة (التربية والتكوين)، وهو يرجع أكثر مصادر فساد النخبة آت من ثقافتها الفرنسية (يقصد الفرنكوفونية)(*) ذات الطابع الانتهازي والمحتقر لليد وللعمل اليدوي وللطبقة العاملة (= الشعب).

(*) ليسا أمرا واحدا، اللغة والثقافة الفرنسيتان، ثروة إنسانية عظيمة؛ أما الفرنكوفونية، فهي التوظيف الاستعماري للفرنسية ضدا على لغات وثقافات وشعوب ودول... مستعمراتها القديمة والمتجددة. كما أن الفرنكوفونية كأيديولوجية وكسياسة، قد تتوسل أيضا باللغة العربية أو الأمازيغية... كما يحصل راهنا. خاصة في الكثير جدا من الصحف «العربية» الخاصة والحزبية معا.

ت ـ الجيش : وقد اكتشف منذ ذلك، أنه هو الذي أضحى يحكم باسم حزب (جبهة التحرير الوطني الجزائري) وهو المسؤول عن التآمر عليه والشروع في اغتياله، ولذلك هو طالب فقط بتقليصه عدديا، والصرف من الفائض على التنمية. يقول: إن الشعب والدولة الجزائريين، هما في شروط الدفاع لا التوسع، وإذن فإن تضخمه لن يعني سوى خطرين : 1) الانقلاب على المؤسسات (وهو ما حصل فعلا في (1965). 2) العدوان على الجيران، أو بالأقل المناوشة، لتبرير العسكرة، وهو ما يرجع بوضياف أنه حصل، بتواطؤ (صريح أو ضمني) من قبل الطرفين كليهما (الجزائر والمغرب) للتخلص من معارضتيهما معا، أي من المناضلين الحقيقيين في القطرين الشقيقين، وذلك لأجل استكمال شروط الثورة المضادة، ولا يستبعد لذلك، أن يكون ذلك قد تم بتنسيق أو توجيه أو بالأقل إيحاء من المركز الاستعماري الفرنسي (ألم يكن الضباط الكبار في الجبهتين، في الجيش الفرنسي أصلا! أليسا معا أبناء نفس مدرسته (!) لو كانوا مغاربة حقا ما اقتتلوا).

ستنتبه الأنظمة لاحقا إلى نصيحة بوضياف (= التقليص)، ولكنها عوضا عن أن تعود إلى شعوبها (= الديمقراطية) ضخمت من أجهزة الأمن (الشرطة ـ الدرك ـ المخابرات...) على حساب جيوشها (أداة السيادة)، ولن يكون خطر تلك عليها، أقل من خطر هذه، والأمثلة عن ذلك أكثر من أن تحصى. (أول ما قرره الاستعمار الأمريكي للعراق (2003)، هو حل جيشه الوطني العتيد، وتحويل مخصصاته للأمن وللمخابرات... وللنهب والفساد والافساد طبعاً).

(في تونس، وحتى الآن، فلقد تمكن الأمن من سرقة، أو بالأقل مشاركة الانتفاضة في «انتصارها»؟!).

4 ـ ولأنه يتوسل بمنطق جدلي، يرى إلى قوة الذات، في ضعف خصمها أو عدوها، فلقد انتبه بوضياف منذ ذلك الوقت، إلى أن مصالح الرأسماليات الامبريالية متناقضة، وبالتالي فإن سياساتها متصارعة، عكس ما قد تُظهر، فإنه تحدث لذلك على الحاجة إلى استغلال تلك التناقضات لمصلحة التنمية الوطنية. وكان هذا قبل حديث الصينيين عن نفس الأطروحة، واستثمارهم لها، وبلوغهم بها وبغيرها، ما بلغوه اليوم من نهوض بالوطن وتقدم بالاشتراكية.

مثلا : التهديد الأمريكي لقضايا اللغة والهوية. لا يقاس مقارنة إلى انحطاط الاستشراق الفرنسي، والسياسات الخارجية المطبقة له. ويصح قلب الحكم بالنسبة لقضايا المال والنقد والاقتصاد... في الحالتين..

ثانيا : الحلول

وهو لم يقصر على هذا الصعيد أيضا، ففي سياق نقداته، تقدم بجملة أفكار ومقترحات إصلاحية أو بديلة، لمعالجة الوضع وتقويمه، ومن ذلك خاصة :

1 ـ تأكيده أن جذر الفساد الاقتصادي ـ الاجتماعي، ومن تم فشل وحتى إفلاس تجربة التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي، مثلا، هو الفساد السياسي، ومن تم فلا حلول اقتصادية لإنقاذ معاش الناس، وتدبير حياتهم المأزومة، سوى عن طريق اتخاذ إجراءات ذات طبيعة سياسية أساسا، لا إدارية ـ بيروقراطية ولا ترقيعات إجرائية اقتصادية.

2 ـ أهم ذلك، بعد ما قدمناه، هو التخطيط الشامل، العلمي والواقعي، المراعي للخصوصيات المحلية، والمتكامل، بحيث يربط بين الوضعين الفلاحي والقروي، ويقتحم مجال التصنيع، وما يقتضيه من إصلاح التعليم والتكوين وإصلاح الإدارة... ولعل ما يثير الاهتمام في أفكاره أكثر، موقفه الإيجابي وفي ذلك الوقت (؟!) من سياسة القروض الخارجية، حيث يدافع عنها ولكن تحت شرطين: أن تستغل تناقضات الدول المقرضة للحصول على الأفضل منها. وأن توظف في الإنتاج (لا التسيير) وحسب المخطط المنوه عنه أعلاه.

وفي القطاع الفلاحي ـ القروي يقدم أفكارا أو مقترحات أكثر تفصيلا. ولقد ثبت لاحقا أن هذا القطاع، كان مقتل التجربتين الجزائرية ونموذجها السوفياتي. وبالمقابل فلقد كان مصدر نجاح التجربة الصينية والهندية (والفيتنامية احتمالا، وسر الصمود المعجز لكوبا).

3 ـ وهو لا يتصور سياسة اقتصادية ناجعة، بدون توسيع السوق الوطني، نحو بناء المغرب العربي الكبير، فالقطرية (الموروثة عن الاستعمار) لن تنتج سوى الإخفاق بالنسبة للجميع (وهو ما حصل ويحصل) بل هو يتحدث فوق ذلك عن السوقين العربية ثم الإفريقية، المشتركين.

ثالثا : استشفاف

1 ـ أكد بوضياف أن الوضع السياسي الجزائري لحينه، لن يستقر، وهو لذلك عابر ومؤقت، وأن تحالف الأطراف السائدة فيه، انتهازي، غير

مبدئي بل وملغوم. ولذلك فلقد استنتج أنه سينحل، بنفس النمط الذي حل به التناقض معه ومع أمثاله في الحزب والدولة. أي بانقلاب عسكري، وذلك ما حصل فعلا، مع أنه نبه ابن بلة إلى ذلك في هذا الكتاب، لا بناء على معلومات، وإنما على تحليل.. غير أنه لم ينتبه (= ابن بلة) ووقعت المأساة، والتي اصطلي بنيرانها الجميع في المغرب الكبير، وحتى اليوم... (مسألة الصحراء؟!).

2 ـ وحول العلاقات المغربية الجزائرية، فلقد حذر بوضياف من انفجارها، ليس وحسب بفعل الألغام الاستعمارية في الحدود، وإنما بالذات في قضية الصحراء نفسها، وذلك بسبب ما لمسه من نزوع «جزائري» نحو التسلط والهيمنة ومن تم التوسع.

رابعا : الأطروحة (= أصل العطب)

ويبقى الأهم في الكتاب هو أطروحته المركزية، والتي يعود له هو بالذات فضل السبق في اكتشافها، أو بالأقل إعلانها وإشاعتها. والتي تعتبر في نظره أصل جميع الأدواء، والتي هي بالمناسبة، مصدر استمرار جميع مآسي المنطقة، وحتى يوم الناس هذا.

[1] ـ إن الاستقلال المجزء، والذي اصطنع أوضاعا سياسية مختلفة لأقطار المغارب... هو مصدر تأخرها وفساد أنظمتها، وهو نفسه، يعتبر إعادة إنتاج أسوء، لنمط استعمارها، المجزء في الأصل، هو كذلك.

إن «الحكم الذاتي» لتونس تم خاصة «مفاوضات» إكس ليبان ثم «سان كلو»... هما أصل ومصدر المآسي اللاحقة. لقد وقع التخلي عن

الثورة الجزائرية، وأخر استقلالها، وضاعف من شهدائها وخسائرها، والأخطر من ذلك منعه لاحقا اتحاد أقطار المغارب، وحتى اليوم.

لقد انطلقت جيوش التحرير المغربية.. وخاصة في القطرين المغربي والجزائري، بقرار سياسي واحد، وتواطأ المؤسسون على التدرج في التنفيذ، وبلغ الأمر درجة الحديث عن شبه نظام اتحادي ملكي برلماني للمغرب العربي بقيادة محمد الخامس. إذ لم يكن لدى الثوار الجزائيين، فضلا عن جماهيرهم، أدنى تحفظ على ذلك، خاصة والرجل في المنفى معتقل.. وكنا بذلك سنجد حلا تاريخيا للمعضلتين الوطنية والديمقراطية معا وفي نفس الوقت (فضلا عن الوحدة) مثلما فعلت الولايات المتحدة نفسها. والتي أنجزت ثوراتها الثلاث في آن معا: الاستقلال والوحدة والديمقراطية. في حين لم نحقق نحن أي مطلب من ذلك حتى يومه، ذلك لأنها، إذا لم تتحقق جميعا، فإن أيا منها لن يتحقق وحده. وهذه في الحقيقة هي العبرة الأكيدة والدرس الأهم في تاريخنا المغاربي المشترك.

لقد خلط المفاوض المغربي بين رجوع الملك والاستقلال، وهما أمران مختلفان، وكان يفترض التمييز بينهما. وأجل موضوع استكمال تحرير التراب الوطني، وهو أمر غير جائز. وما زلنا لذلك نؤدي عواقبه غاليا، وذلك فضلا عن قبول التفاوض المجزء وعلى حساب وحدة المغارب. وبمشاركة رموز الخيانة والعمالة.. والذين هم بالذات، أو أبناؤهم من تولى الحكم والثروة لاحقا (؟!)

كان من مصلحة فرنسا، عزل المغرب عن الجزائر، ومن تم جيش تحرير البلدين عن بعضهما أولا، ثم إحداث شرخ في التحالف الوطني

مع القصر، وذلك بإعطاء حزب الاستقلال الحكم، ثم تنظيم استفتاء بعد ذلك على رجوع الملك، وذلك بما يحفظ لها في نفس الوقت كرامتها الدبلوماسية، هي التي ادعت أن خلعه كان مطلبا شعبيا.

تمكنت القوى الأكثر يمينية، ولعل على رأسها الصهيونية، من قلب المعادلة، وذلك بقلب التحالف الفرنسي، من الوطنين إلى إعادة التحالف مع القصر، فلم يعد محمد الخامس إلا و«الاستقلال» معه. ولكن أي استقلال (؟!) إنها نفس اللعبة التي انطلقت منذ بداية القرن العشرين. اصطناع «بورجوازية» وسيطة، وتهديد المخزن بالتحالف معها على حسابه واستعمالها في الضغط عليه وابتزازه، ثم ركوع المخزن، وتسليمه بكل شيء، مقابل بقائه وتمكينه منها ومن اقتسام «الحكم» معه (= الاستعمار)، ولعل «المسخرة» ما تزال مستمرة بنفس آلياتها ومنطقها حتى يومه، وإن تغير الممثلون وتغير الديكور وربما الإخراج، أما النص فهو هو (؟!) أخطر ذلك في حينه :

أ ـ استمرار الإدارة الفرنسية وقواعدها العسكرية وأراضي معمريها ومصانعها وأبناكها وعملتها ولغتها... والأهم الحفاظ على جميع عملائها في السلطة...

ب ـ استمرار احتلال موريتانيا والصحراء الغربية والمدينتان والجزر وأراضي الحدود الشرقية بين الشقيقتين، والتي سبق للاستعمار الفرنسي أن ألحقها غصبا بالجزائر المحتلة...

ت ـ تمكين القصر من شروط الحكم المطلق لإدارة الدولة.

ث ـ إحداث شرخ، لم تفتأ تعمقه، بين الحركة الوطنية والقصر، إلى حين انتهائه إلى الطلاق والعنف الذي بلغ (= الأوفقيرية وتناسلاتها..) درجة الهمجية... ضدا على اليسار على عموم الديمقراطيين.

المسؤولية هنا تقع بالنسبة للمؤلف، على النخبة السياسية القائدة، والمتخرجة أغلبها من المدرسة الفرنكوفونية، اقترفت جميع ذلك، خوفا على مواقعها من البروز المتنامي لقيادة جديدة، أضحى يمثلها جيش التحرير الوطني. و/أو طمعا في استعجال خلافة المستعمر في مواقعه، وعلى مصالحه، فلم تكسب سوى الانتحار، إنه نموذج للسلوك السياسي البئيس دائما للبرجوازية الصغرى.

لقد كان يمكن للإنقاذ الاستراتيجي الذي بادرت إليه أهم قيادات جيش التحرير المغربي، وبدعم من علال الفاسي خاصة، بفتحهم لجبهة الصحراء، أن يأتي منه الحل، غير أن التآمر المتعدد الأطراف، وخاصة منه الداخلي، والذي وقف على تنفيذه الضابط المتآمر أحمد الدليمي، انتهى بالرهان إلى الهزيمة بمؤامرة عملية «المكنسة» (ايكوفيون) العسكرية الفرنسية الإسبانية. وتواطؤ رسمي مغربي بالصمت (؟!)

ومنذ ذلك انشغلنا بالداخل عن العدو الخارجي، بالتناقضات الثانوية عن الرئيسية مع الاستعمار، بالخصوم والعملاء عن الأعداء الحقيقيين، الامبريالية الفرنسية في الداخل وفي الصحراء وموريتانيا وفي الشقيقة الجزائر...

ستعتبر النخبة الجزائرية، أن تأخر استقلالهم وتعاظم تضحياتهم، كانت بسبب من خذلاننا لهم، وسيعتبرون لذلك أن الحق في الأراضي

موضوع النزاع، هي لمن يحررها ويريق الدم على ترابها، لا لمن كان يملكها، خاصة وأن هذا الأخير كان يملك الجزائر كلها تاريخيا (!!) غير أنه تخلى عنها منذ 1944 (هزيمة إيسلي العسكرية مع فرنسا).

والغالب، أن الجهة التي أخفقت فرنسيا، في رسم نمط استعمار المغرب، هي ذاتها التي شجعت على ترديد هذا الخطاب الملغوم، وذلك من قبل أتباعها... من الذين سربتهم إلى قيادة جيش التحرير الجزائري قبيل الاستقلال.. لنتذكر في هذا الصدد التاريخي، أن قيادة الشعب الجزائري المجاهدة في شخص أميرها عبد القادر خاصة، كانت قد بايعت للسلطان المغربي على رسم الجهاد، بعد أن خذلتها الدولة العثمانية، غير أن هذا الأخير خذلها أيضا، متخليا بذلك عن واجب هو الأسمى من واجباته (= الجهاد)، وبقي صوت الفقهاء والعلماء المغاربة بدون صدى. إذن فالخذلان له تاريخ كذلك.

لقد تأكد اليوم، وبالوثائق التي نشر بعضها، أن الأمر لا يتصل وحسب، وبالنسبة للأسباب، في سيادة نمط ثقافة، تمكنت من نخبتي الشقيقتين (منتوج المدرسة الفرنكوفونية إياها، اللاوطنية واللاديمقراطية والكلبية...) هي التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه من تأخر واستبداد وصراعات مصطنعة... بل أيضا بتسريب مخابراتي مدبر، واقتحام استباقي لبعض ضباط الجيش والإدارة الاستعماريين من المغاربيين، من أبناء الأعيان والخونة غالبا... إلى صفوف الحركة الوطنية وقيادات جيش التحرير في المغربين، وهم الذين ساهموا في توجيه الأحداث الوجهة التي أخذتها، رموز أولئك أضحت معروفة في

المغرب، من أمثال البكاي وأحرضان وعدي وبه وافقير...الخ وفي الجزائر، الأغلبية الساحقة ممن استعملهم بومدين في الانقلاب، والذين ورثوا الدولة لاحقا، والمسؤولون اليوم عن مآسي العلاقات بين الشعبين الشقيقين وضحايا تندوف... من الصحراويين المغاربة أو عموم المغاربيين... «الموظفين» في مخيمات الاعتقال إياها.

في المحصلة : الاستعمار وحزبه في الضفتين معا، المبثوث في الإدارة وفي الجيش وفي المخابرات وفي الاقتصاد، ولكن أيضا وأيضا في الثقافة وفي الإعلام، هو من قام بالثورة المضادة في البلدين، وحرف مسار الثورة الوطنية الوحدوية والديمقراطية... نحو التجزئة القطرية ونحو الاستبداد بالنتيجة، إذ لا استبداد دون قطرية ولا تنمية ولا ديمقراطية مع الكيانات القطرية الضعيفة والمستضعفة اتجاه الاستعمار.. ولكنها المستأسدة على شعوبها..

وأيضا، فإنها بعض عواقب ثقافة و«مثقف»، يحمل سلاحا خطيرا، ولكنه عندما يكون غير مؤطر من قبل حزب مناضل... يضبطه، يوجهه ويراقبه، فهو لذلك غالبا ينحرف، يتسيب، ينساق مع أهوائه ومصالحه الخاصة والشخصية، ويقدم خدماته لمن يقدم أكثر... وهي مرة أخرى حالتنا الراهنة عموما.

إن الذي يشتغل بدون استراتيجية، يسقط موضوعيا في خدمة استراتيجية غيره، وقد يكون هذا «الغير» خصمه، بل وقد يكون عدوه، وهذا بالضبط ما حصل لنخبتينا الوطنيتين في الضفتين (؟!)

[2] – وعند جوابه الضمني والمتخلل للنص، عن سؤال ما العمل، لحل الأزمة بل الأزمات والاستجابة للتحديات؟ نستخلص مسألتين:

أ – تأكيده المستمر على أهمية، بل ضرورة تطابق، أو بالأقل تقارب الوسائل مع الغايات، وإلا اختلت العلاقة، وكل استخدام لأساليب الخصم في محاربته، تُسقط حتما في خدمة أهدافه ومخططاته، وبذلك ينتهي التناقض والصراع، وينتهي الخصام، ليحل محله التطابق والتواشج، لذلك يرفض بوضياف مطلقا، استعمال العنف وخاصة منه الإرهابي، ويحتقر المغامرة وخاصة منها الانقلابية.

ب – ولأن المرحلة مازالت بعد ذات طبيعة وطنية وانتقالية ديمقراطيا، فهو يدعو لذلك إلى إعادة إنتاج مصالحة وطنية، أو لنقل صياغة ميثاق وطني كفاحي جديد، لأجل مواجهة مستجدات الاستعمار، أهم مقوماته، فضلا عن إطاره الشرطي المغاربي، تصحيح الأخطاء المقترفة، ولا يكون ذلك بغير:

1) الحوار/ 2) إعادة بناء الحزب على أسس نضالية ديمقراطية، وتكريس مبادئ الثورة الوطنية الأصل/ 3) العودة إلى الشعب: مكاشفته بالحقائق، وضمان مشاركته في القرار وفي التنفيذ وفي المراقبة والتصحيح.

كان الفقيد الشهيد يردد دائما قولته الشهيرة **«أعداؤنا بالأمس هم أنفسهم أعداؤنا اليوم»** إنها فرنسا الاستعمارية بـ«ثقافتها» الفرنكوفونية (لا الفرنسية بالأحرى) ومؤسساتها المالية والاقتصادية... ولكن أيضا بعملائها في إدارات الدولة والمجتمع والذين تشترط فيهم أن يكونوا:

1) أبناء عملاء عريقين، أو من أسرهم.

أو 2) متزوجين من فرنسية.

أو 3) لفرنسا عليهم دالّة. وخاصة تلقيهم العلم (النافع لهم ولها) من مدارسها وجامعاتها.

وبالطبع فإن قابلية الفساد، والاستعداد للعمالة والإفساد... يعتبران شرطا مسبقا.

لعل هذا الوضع، هو ما يدفع اليوم، البعض للأسف، إلى البحث لهم عن حماية في الحزب الأمريكي، والموجود خاصة في العديد مما يسمى بـ«المجتمع المدني» وفي الجامعة والصحافة... وهو «اختيار» لا وطني ولا شعبي ولا ديمقراطي.. وأسوء من الأول. ويشبه ما قالته الأعراب قديما.. «كالمستجير من الرمضاء بالنار».

❖ ❖ ❖

وبعد،

فما الذي يبقى للأحياء من استشهاد بوضياف المأساوي، هنا أو هناك أو هنالك؟

1 – لقد عاش مثل أكثر الأنبياء والأولياء، محاربا ومعزولا بل ومنفيا... في مؤامرات شارك فيها الجميع قصدا أو تواطؤا، بما في ذلك شعوب ونخب المغرب غفلة. وحينما اعترفوا بالحاجة الماسة إليه، تبين أن حلوله هي أبعد من الحدود التي تضعها الأطراف للأزمة وحلولها..

فاغتالوه، جميع الأطراف لم ترتح لرئاسته، ذلك لأن انتصاره، كان يعني انتصار الحقيقة، انتصار الشعب، انتصار الديمقراطية والاشتراكية، وانتصار الاتحاد المغاربي... وهذه جميعا وغيرها، هي ربح لشعوب المنطقة، وخسارة لحكامها بما فيهم خاصة الامبريالية (الفرنسية بالذات في حالتنا المغاربية).

غير أن هذه العزلة والعزل... بالذات، والذي عانى منه هو أكثر من غيره، وإلى حين اغتياله رئيسا للجمهورية الجزائرية، هو ما يجعله متميزا ومؤشرا ودليلا على الحق وعلى الحقيقة... العزل والنفي ليس دليل ضعف أو هزيمة، بل العكس تماما «ووجدك ضالا فهدى...» بك الناس (الضالة : الشجرة المنفردة في مفازة، يستهدى بها عند التيه) وذلك بالذات، لأنها منفردة ومعزولة، وكذلك هي بالمناسبة كانت حالة شقيقه، وربما ابنه في التجربة وفي الفكر والاستراتيجية، الشهيد المهدي بن بركة.. قبل اغتياله هو أيضا. ونتيجة تآمر أطراف متعددة (؟!)

لعل من المؤشرات الثقافية لنهوض سياسي ــ شعبي قابل، هذه العناية الخاصة والاهتمام المتميز، الذي يوليه القراء العرب اليوم، ومنهم المغاربيون، للتاريخين الحديث وخاصة المعاصر لتجارب ولرموز أوطانهم، إنه نوع من النبش في الذاكرة والتدقيق والتحقيق في الوقائع والكشف عن الحقائق... تصحيحا لتاريخ، وصياغة لخيال سياسي جديد ومن أجل مستقبل أفضل...

إنه نوع من عودة الوعي أو استرجاعه وترميمه (وفي هذا الإطار يصدر هذا الأثر) يبقى المطلوب، أن يتسع الاهتمام المغربي نحو أشقائه،

فتاريخنا الخاص مرتبط أشد الارتباط بتاريخهم، والعكس، ولا يمكن فهم الأول دون فهم الثاني والاطلاع عليه تفصيلا. ومن ذلك مثلا، وفضلا عما سبقت الإشارة إلى بعضه :

إن تقرير «الاختيار الثوري» للشهيد المهدي، باعتباره نصا يتيما في تاريخ الفكر السياسي المناضل بالمغرب، لا يمكن فهمه، دون الوقوف عند هذا النص الشارد لبوضياف. وذلك أمر نلاحظه في ثلاث قضايا على الأقل:

1 ــ تحليل مسألة «استقلال المغرب» كمؤامرة استعمارية 2 ــ نقده خوض المعارك في الكواليس وبعيدا عن مصارحة الشعب بالحقيقة 3 ــ مسألة الأهمية الإستراتيجية بل والمصيرية لأداة الإصلاح والتغيير ألا وهي الحزب الثوري (نظراً وخطاً سياسياً وتنظيماً..).

والمثير أن يكون مسار القائدين هو نفسه، فالمهدي أيضا اغتيل في شروط «التفاوض» معه لاستقدامه للمساهمة في حل «الأزمة» المغربية. هل كان ذلك لذلك، أم بسببه (؟) سيان. والمهدي لم يقدم على المنفى، إلا بعد أن «نفي» في الداخل ومن قبل رفاقه بالذات، وعلى جميع المستويات: في الحروب النقابية (ابن الصديق) وفي الشبيبة والطلبة، وفي صفوف قدماء المقاومين.. (البصري)، وذلك بالطبع فضلا عن إدارة الدولة (مذكرات ع. الواحد الراضي) بل وبتدبير منها هي بالذات.

2 ــ يجب أن نذكّر ونذكر، أن الحركة الإسلامية الجزائرية، خاصة منها جبهة الإنقاذ، أخطأت العلاقة مع الفقيد، فهو المسلم المؤمن

والملتزم من جهة، ولكنه الاشتراكي أيضا، كان الأحرى بهم أن يحاوروه ويدعموه ويحموه، لا أن يتركوه معزولا لأخصامه في العسكر وغيره، لعل هؤلاء فعلا استقدموه لأجل قمعهم(!)، وأي عيب في هذا الاحتمال، كان عليهم أن يقلبوا عليهم ظهر المجن، وأن يدخلوا في مصالحة تحت قيادته. أخص بالملاحظة قيادة الخارج، إذ أن قيادة الداخل بادرت إلى شيء من ذلك، غير أن المتطرفين في السلطة اغتالتهم وشجعت المتطرفين في الجبهة، ذلك لأنهم وجهها (= السلطة) الآخر في حقيقة الأمر. (يتكرر السلوك اليوم في غير ما قطر عربي ؟!)

غير أن ذلك كذلك يدل أيضا، وفضلا عن الفقر السياسي الفاضح للإسلاميين، على الفقر في المعطيات والمعلومات التاريخية وحول الأشخاص... وهو الأمر غير العفوي بالنسبة للسلطة (المحلية والاستعمارية) بل مقصود ومدبر، ذلك لأن الذاكرة سلاح أيضا، ومفتقدها، يجرد نفسه منه فيصبح ضعيفا لذلك، ويسهل التلاعب به. لا يقبل التاريخ القطيعة بل الاستمرار، ومن لم يعتبر نفسه استمرارا، يحكم على نفسه مسبقا بالهزيمة. وهذه عموما حالة الحركات الإسلامية العربية المعاصرة، ونقطة من أخطر نقاط ضعفها القاتلة. لقد كان أولى بهم، وحتى اليوم، اعتباره جزءا من ذاكرتهم الإسلامية، ولكنها المتميزة باشتراكية علمية، يفتقدها للأسف برنامجهم الاقتصادي ـ السياسي (؟!)

عمق هذه الملاحظة، لا يخص جبهة الإنقاذ، بل يعم الحركات الإسلامية المعاصرة، فهي إذ انبعثت متجاوزة بعض أهم عيوب اليسار (ضعف النضالية وضعف الارتباط بالشعب وبذاكرته وقيمه) فهي لم

تستفد من إيديولوجيته ولا من تحالفاته، بل على النقيض تماما، قرأت الإسلام قراءة رأسمالية، وعادت الاشتراكية والاشتراكيين، وانتهت بذلك إلى نقيض سعيها، وهي الآن تعاني الويلات ممن تحالفت معهم بالذات (= الرأسمالية الأمريكية)، ولم تكتسب بعد ثقة من يفترض منها أن تتحالف معهم، الطرفان معا يحاربانها، فأي سياسة راشدة هذه؟! (لا حمار لا سبع سنتيمات)

3 ـ لو كانت خسارة أوطاننا وشعوبنا في اغتيال المهدي وبوضياف وأمثالهما في أشخاصهم فقط، لهان الخطب، المعضلة اليوم، أن الذين في السلطة ولم ينصتوا إلى تنبيهاتهم وإلى نصائحهم، فأوصلونا إلى ما نحن عليه جميعا، حيث «استوى الماء والخشبة»، وانتهت الأنظمة إلى نفس المآلات تقريبا، وما حرثه الجمل دكه لاحقا، فعادت الجزائر لتصبح مثل غيرها على جميع المستويات تقريبا.

النخبة الجزائرية التي حكمت بدون مبادئ، بدون ذاكرة، بالتالي بدون خيال... اقتصرت لذلك على فتح قمطرات النخبة العسكرية الفرنسية التي خلفتها، فكانت في العمق استمرارا لها وامتدادا لنفس إستراتيجيتها الرأسمالية والاستعمارية.. في نهاية التحليل.

ـ تفكير هيمني توسعي في المنطقة، ومحاولة تأسيس المغرب الكبير بالقوة وبالتآمر...

ـ احتقار الشعب، ومعاملته كمستهلك للخيرات، لا منتج لها بالأحرى.

ـ سياسة تدبر الأشياء والممتلكات لا الإنسان.

ـ ازدواجية ثقافية ـ اجتماعية قاتلة :

أ ـ عربية للتدين وللأسرة وللذاكرة... مراجعها في الأغلب الكتب الصفراء ذات الطابع الإقطاعي التقليداني المستورد من المشرق باسم التراث، وما هو كذلك، يوظف لإرضاء الشعب، وأيضا لتخذيره.

ب ـ فرنسية، فرنكوفونية في حقيقتها، يوظفها تكنوقراط، هم في الحقيقة مخابرات، توظف لتسيير الإدارة وتدبير الاقتصاد، ولكن أيضا وبالأحرى لاصطناع تميز اجتماعي ـ ثقافي وتبرير السيطرة عن طريق «اللغة» (الفرنكوفونية = تحويل الفرنسية من أداة معرفة وتواصل... إلى أداة ووسيلة للاستقواء والتميز والهيمنة وحتى السيطرة والاستتباع).

ـ بذلك، وبغيره من أمثاله، وقع تشويه استعماري في حقيقته، للصراع، ومن تم تحويله من أفقي اجتماعي بين طبقات، إلى عمودي ثقافي بين هويات. وكان لابد لذلك أن يؤدي إلى أزمة انتحارية، إلى انفجار، وإلى شبه حرب أو حروب أهلية، هدمت كل ما وقع بناؤه، وأوقفت المسيرة، وسمحت للامبريالية بالانتقام لها من جزائر الثورة وسياستها الخارجية المناضلة (تماما كما حدث لأمثالها في اندونيسيا، مصر، يوغسلافيا...) ويبدو، ومن خلال اللغم المزروع في الدستور الأخير، أن مخططهم المقبل في المغرب، يستهدف ذلك بالضبط، تحريف الصراع من ميدانه الحقيقي بين طبقات اجتماعية: رأسمالية وكادحة وضد الاستعمار... إلى صراع أفقي بين هويات لغوية وجهوية

وربما أيضا دينية : اليهود «المغاربة» في المهاجر، وأخطرها بالطبع، الكيان الضعيف الاستعماري لأرض فلسطين والإجلائي لشعبها.

واليوم، ومرة أخرى، فإن سياسة بدون ذاكرة، هي سياسة بدون آفاق والاستقواء عن طريق إضعاف الأشقاء، هو إضعاف للجميع.

لنتذكر أن هذه المنطقة في الشمال الإفريقي، لم تقم لها قائمة دولة، بالمعنى الدقيق للكلمة (إدارة مستقلة وذات سيادة..) إلا وهي موحدة مجتمعة، جميع الحالات التي حاولت إقامة كيان سياسي لدولة في جزء منها فقط، باءت بالفشل، بما في ذلك الأجنبية (رومان/ وندال/ أتراك/ فرنسيون في الجزائر خاصة) أو محلية (خوارج/ شيعة/ أمويون/ بورغواطيون/ حفصيون/ بنو عبد الواد...) وحدها الحركات والدول الموحدة والموحدة، قامت وتجاوبت معها شعوب المنطقة جميعا (مرابطون ـ موحدون ـ مرينيون) أما كون مراكز هذه الحالات الناجحة كانت جميعها في أقصاه تاريخيا. فذلك تم غالبا لسببين أمنيين واستراتيجيين، ولكنهما ظرفيين تاريخيا. الابتعاد عن المشرق سياسيا وعسكريا، والاقتراب من شبه جزيرة ايبريا، مكمن الخيرات ومكمن الخطر والتهديد في آن معا.

ما حاولته وتحاوله نخبة الجزائر الحاكمة، سبقهم غيرهم إليه، ولكن دون طائل.

إن الجغرافيا تشرط التاريخ، وكل وعي سياسي يتغيى أن يكون واقعيا وتاريخيا وطموحا... يجب أن يُدخل في اعتباره شروط الجغرافيا،

الطبيعية منها والبشرية والاقتصادية والثقافية... وهذا ربما ما كان ينقص عموم نخبتنا المغاربية والتي انطلقت كذلك (= مغاربية) : نجمة شمال إفريقيا (مصالي الحاج) / اتحاد طلبة شمال إفريقيا المسلمين / مكتب المغرب العربي في القاهرة ثم جيش التحرير المغاربي.. غير أنها سرعان ما تراجعت، لتشتغل ضمن نفس إستراتيجية الاستعمار القطرية التجزيئية، والتي ما نزال نؤدي جميعا عواقبها القاسية والمحبطة على الجميع وعلى جميع المستويات.

ولعل مما له دلالات في هذا المنحى، اختيار بنبركة مدينة الجزائر لمتابعة دراسته الجامعية، واختيار بوضياف المغرب ملجأ لمنفاه الاضطراري.

إن الجغرافيا، تنتقم ممن لا يعترف بها، رحم الله ع. الله بن ياسين وابن تومرت وعبد المؤمن واليعقوبين الموحدي والمريني... وذلك فضلا عن رموز الثقافة ممن نصبتهم شعوبنا أولياء عليها (تسميهم، الصلحاء...) فجميعهم تقريبا مغاربيون (راجعوا، للتأكد، سيرهم).

❖ ❖ ❖

لنر الآن إلى الحصيلة في الأقطار الثلاثة. أما ليبيا وموريتانيا فليستا دولتين أصلا، وذلك بحكم الجغرافيا والتاريخ معا. لنر إذن إلى مشاريع الدول، إلى ماذا انتهت إليه اليوم جميعا بعد أن تقاربت سياساتها ونظمها، وأحيانا تطابقت:

1/ لم تنجح إدارات دولها في اكتساب المشروعية، فهي اليوم أبعد ما تكون عن تمثيل مجتمعاتها، بل وحتى الاقتراب منها. المجتمعات المغاربية في حالة هجرة متنامية خاصة منها شبيبتها :

أ ـ عن سياسة الإدارة (وليس عن السياسة) وأكثر ما يظهر ذلك بمناسبة جميع أنواع الانتخابات وذلك بالمقاطعة.

ب ـ هجرة في الزمن نحو الماضي، باسم الدين والمثل والبحث عن هوية.

ت ـ محاولات الهجرة في المكان نحو الغرب بما قد يقتضيه ذلك من حس أو سلوك نضالي استشهادي (= الحريق لأوراق الهوية، صنيع سلفهم الماجد: طارق بن زياد مع السفن)

ث ـ هجرات نفسية (= المخدرات) أو ثقافية (= الشابكة والفضائيات...)

2/ الفشل في الديمقراطية :

أ ـ عمليا لا وجود لقانون أسمى (= دستور) وأحرى سيادته، فذلك يقتضي التوافق الوطني حوله، وأن يتحكم في جميع المؤسسات والأشخاص، وهما شرطان لا وجود لهما فعليا في أي من أقطارنا المغاربية.

ب ـ قضاء مسخر من قبل أجهزة الأمن لمصالح سياسية واقتصادية ـ اجتماعية، إذن لا عدالة ولا إنصاف...

ت ـ الحريات، وفي المقدمة منها الصحافة، هي في حالة سراح مؤقت.

ث ـ المجتمع المدني: مخترق أمنيا أو حتى مصطنع في جميع صيغه وهيئاته: الأحزاب ـ النقابات ـ الجمعيات ـ الصحافة... هو في سبيله إلى الانقسام عموديا بين مجتمعين: إسلامي وإداري (؟!)

ج ـ حقوق الإنسان : الأهم فيها ومنها، غير موجود وخصوصا بالنسبة للقرى والنساء والشباب: الشغل ـ السكن ـ الصحة والتعليم والتكوين الجيدين والملائمين.

3/ فشل في التنمية وأخصها الإنسانية في مجالي الثقافة (التعليم والتكوين والإعلام) والسياسة (= الديمقراطية). والباقي متعثر، غير استراتيجي وغير منافس عولميا وأكثره يخدم بالأساس الأجنبي (مستثمرا أو سائحا) وطبقات الحكم وفئاته

إن المؤشر الأخطر والأفظع والأدهى، هو انهيار النظام التعليمي بجميع مستوياته وأزمة البحث العلمي وهجرة الكفاءات.

سببان رئيسان لذلك :

أ ـ سيطرة الأمن ومنطقه على إداراته ومسؤوليها

ب ـ سيادة الايديولوجية على برامجه ومناهجه، والفرنكوفونية على جامعته ومدارسه العليا وتكويناته المهنية.

4/ الإدارة : استمرار، وإعادة إنتاج، للإدارتين الموروثتين عن الإقطاع وعن الاستعمار، متضخمة، كسولة، متعسفة، أمنية ومرتشية...

5/ أما المجتمعات المغاربية، ففي سياق محاولاتها الدفاع عن مقوماتها وكيانها، وفي حدود وعيها... انتهت، وهي تنتهي أكثر فأكثر، نحو المحافظة ونحو التقليدانية، مع أنها سلكت نقيض ذلك حتى الأمس القريب، لقد أحس الأفراد وأحست الجماعات، أن قيمهم

ومؤسساتهم (أهمها الأسرة) مستهدفان بالعبث والميوعة والتحلل، فانكمشوا على أنفسهم، وتحصنوا بقواعدهم الموروثة، إلى حين اتضاح الرؤية واسترجاع المقاييس المائزة، بين الخير والشر، الفضيلة والرذيلة، الطيب والخبيث، الجيد والردئ، التقدمي والرجعي...الخ.

6/ يعتبر الدين، بعد الأرض، آخر حصون الوحدات الوطنية، والمواثيق الاجتماعية... لم يعد بعد موحدا بل مفرقا. وذلك خاصة لدخول الايديولوجيا في تأويله والسياسة في توظيفه وتدبيره. وذلك من قبل إدارة الدولة أولا قبل أن يرتد عليها بعض المجتمع برد فعل مضاد، غير أنه من نفس الطبيعة والدرجة... (قانون الفعل ورد الفعل). وبذلك فسد الصراع السياسي، وأضحى عقيما غير منتج، إلا ما كان من أخطار الفتنة... إنها بعض من استراتيجية «الفوضى الخلاقة» الأمريكية، تطول الدين والتدين والعقيدة والمذهب، وذلك بدعوى «الحق في الاختلاف» و«التعدد» و«التنوع» والحال أن ضعف أو حتى انعدام الوحدة الوطنية ثقافيا، لا ينتج سوى الفتنة والحرب الأهلية سياسيا، إن ما يصنع شعبا في الجغرافيا والتاريخ، هو فضلا عن وحدة الأرض والمصالح والتاريخ المشترك... وحدته الثقافية. وفي الصلب منها، تجانسه أو بالأقل تقاربه الديني ـ الأخلاقي والسلوكي.. انتروبولوجيا.

لقد تأسس مفهوم أو حتى مبدأ «الحق في الاختلاف» و«التنوع» لخدمة الشعوب وقضاياها، وحربا ضدا على أعدائها الطبقيين في الداخل وخصوصا الاستعمار في الخارج، هو سلاح للفرز السياسي، وللتمييز، يعكس التناقضات الأيديولوجية والسياسية وحتى الثقافية

أيضا، أفقيا بين الطبقات أو بين الشعوب المستضعفة والامبرياليات. لا للفرز وللتمييز العمودي بين الفئات والجهات والقبائل واللغات الوطنية كما يحرف اليوم ويوظف لأجل تضبيب الرؤية وإحداث «الفوضى» و«الفتنة» عوض الصراع الطبقي والصراع الوطني الديمقراطي. والصراع التحرري والتحريري... للأرض وللاقتصاد وللسوق الوطنية وللمجتمع وللغة والثقافة... وللأذواق وللذاكرة وللخيال...إلخ.

7/ أما الثقافة : فهي تمارس وتشجع في صيغ :

أ ـ الجماهيرية : مهرجانات الغناء والرقص/ الارتجال والتهريج في المسرح والتلفزة/ البورنو في السينما...

ب ـ الفولكلور للفرجة والسياحة بما في ذلك تشجيع التدين الشعبوي والتصوف الطرقي والشعوذة والخرافة والسحر... أما الثقافة الواعية، العلمية، النقدية، الديمقراطية.. فهي على الأقل مهمشة ومعزولة وأحيانا محاربة...

ت ـ الشكلانية والعدمية والعبث واللاأدرية والشعبوية... في الآداب والفنون..

لنختصر كل ذلك ونقول مع القائلين باحتضار السياسة، ونظيف إليها بالتبعية الثقافة، ما يعني موت المواطن، وبالتالي الدولة نفسها لمصلحة إدارتها، التي تتحول تدريجيا إلى محض بقالة لتصريف الأشياء وتدبيرها لا الإنسان، وإلى عسس وأمن يحيطون بحاكم «بأمر الله» لا باسم الشعب، بالتالي شخصنة الحكم والسلطة.

في الجزائر، وفي سياق «الحرب الأهلية» التي لم تنته بعد، تمكنت السوق الأمريكية من احتكار سوق الحبوب الجزائري (أكبر سوق في العالم) واقتسمت مع فرنسا أسواق : الغاز والبترول واللغة. ولم يبق سوى سوق السلاح إذا انتهوا إلى احتكاره واقتسامه (مع روسيا خاصة فلننتظر لذلك أن تنتهي «الحرب» المصطنعة أصلا (؟!)

أما في تونس، فالأصابع الأمريكية المنافسة للاحتكار الفرنسي واضحة سواء في انقلاب ابن علي أو الانقلاب عليه، محرفين بذلك انتفاضة شعب ومستثمرين لها... بين الامبرياليتين.

أما المغرب، الجوهرة في التاج الفرنسي، فالحرب عوان بين الامبرياليتين، غير أنها باردة وبطيئة.. ولكنها قائمة.. والتقدم الأمريكي حثيث وبدون ضجيج، ويستعمل لتقدمه أدوات عدة، لعل بعضها لا يعي توظيفه، غير أن بعضهم الآخر واع لتحالفه أو بالأحرى لتبعيته، طامعا في الحكم وفي الثروة أو مأجورا فقط. مستفيدا من امتيازات توفرها له الدعوات والتعويضات والميزانيات الوفيرة للجمعيات (التنموية والإنسانية والحقوقية...إلخ) والإشهارات السمينة في الصحافة الخاصة، والتي هي ليست دائما مستقلة بالضرورة، (إلا عن الشعب)، قد تكون فعلا «مستقلة» عن الأحزاب وعن إدارة الدولة، ولكن ليس عن فرنسا أو عن الخارجية الأمريكية... وهي صحف كثيرة اليوم مغربيا وعربيا.

في هذا الصدد، لا يجوز بحال أن نستهين بمواقف وآراء العديد من المواطنين المغاربيين البسطاء اليوم، والذين يعتبرون أن مرحلة وحكم

الاستعمار سابقا، كانت أعدل أو أهون على مصالحهم وأوضاعهم الحالية، وبعضهم فعلا، يحاول ذلك عن طريق حرب «الحريق» إلى الضفة الأخرى حيث هُربت ثرواتهم. فهم لذلك يتبعونها إلى الاستعمار القديم أو التقليدي، عوض الاستعمار «الجديد» وأزلامه في أوطانهم.

إن أوضاع الاستعمار الجديد، هي فعلا، وفي بعض حالاتها الفاقعة، أسوء من شروط الاستعمار التقليدي السابق، خاصة في الأقطار التي سلمت إدارات «دولها» القياد لتوجيهاته بل ولأوامره. نمط «دول» الخليج مثلا. أما تلك التي تمانع أو حتى تقاوم، فالحرب عليها عوان وبجميع الصيغ والأشكال وتوظف لها بعض تلك «الدول» الذيلية نفسها، وقنواتها الفضائية، التي تدس السم الأمريكي ـ الصهيوني في عسل خطابها «الإسلاموي» و«القومجي» وحتى «اليسروي» أحيانا (؟!) (نمط القرضاوي وبشارة في الجزيرة).

السياسة الراشدة في جوهرها وحقيقتها، تدبير للناس وإدارة للمجتمعات، لا للأحجار والبناءات. تنمية الإنسان والأوطان... أما تنمية العمران، فهي محض أداة ووسيلة لتحقيق ذلك، أما إذا كانت هذه على حساب تلك، فمصيرها ما حصل في أوربا مع الحرب الرأسمالية الكبرى الأولى والثانية، ثم ما حصل للاتحاد السوفياتي وشرق أوربا، بل وما حصل ويحصل في الجزائر نفسها مع الفتنة بها حيث «دك الجمل ما حرثه».

❖❖❖

هذه القيم وتلك العبر وذلكم النظر العميق والاستراتيجي للشهيد بوضياف، هو ما دفع بأعدائه إلى أن يختطفوه مرتين. ثم أبعدوه عن وطنه وشعبه بنفيه، ثم استقدموه طمعا في تراجعه وتوظيفا لمصدوقيته، ثم اغتالوه شهيدا، بعدما تاكدوا من نقاء معدنه وصفاء نظره وإخلاصه لمبادئه... خاصة جريرتهم في الصحراء المغربية والتي يوظفونها لأجل عرقلة تقدم شعبين ومنع وحدتهما... والتي بدونها (= الوحدة المغاربية) لا تنمية ولا استقلال ولا سيادة ولا ديمقراطية... لأي منهما.

ويجدر بجميع المغاربيين حقا وصدقا، وأخص منهم نحن في المغرب الأقصى، أن نحفظ ذكرى وتراث ورمزية هذا العلم والرمز، وذلك في نظري مطروح على الجميع القيام به :

1 ـ إدارة الدولة وإدارات المجتمع، بتسمية شوارع ومدارس ومراكز بحث... باسمه، مع نصب ما يرمز إليه ويذكر به.. في مدينة القنيطرة خاصة...

2 ـ من قبل اليسار الاشتراكي، وذلك لا يتم خاصة، بغير أخذ وصاياه الضمنية في اعتبارهم : تكريس المبادئ، والتشبث بها/ التحليل الاجتماعي الملموس للواقع / الارتباط بالشعب ومكاشفته والثقة فيه/ المصالحة الوطنية/ القوة في الوحدة...

3 ـ وبالنسبة للحركات الإسلامية المغاربية، فالمفروض لإنعاش ذاكرتهم وترسيخ مشروعيتهم، أن يبحثوا في التاريخ الحديث لشعوبهم

عن رموز إسلامية قرأت الإسلام دون نظارات رأسمالية (السلفية والإخوان) بل باشتراكية علمية وبدون ايديولوجية، وعندئذ سيكتشفون في المقدمة منهم، شهيدنا وشهيدهم وشهيد المغارب جميعا، محمد بوضياف رضي الله عنه واسكنه فاسح جنانه.

غير ذلك، فهو استمرار في الاغتيال، وهذه المرة من قبلنا نحن أنفسنا وبالذات.

تطوان : 2010/08/24
تبييض : 2011/06/26

تنويه : 1) لا علاقة لصدور هذا الكتاب وتوقيته، بما تتعرض له الشقيقة الجزائر من مؤامرات التطويق والحصار من جميع الجهات، وذلك خاصة بهدف تعطيل رد فعلها على ما تتعرض له نظيرتها المشرقية «سورية» من حرب امبريالية ــ رجعية وصهيونية شاملة. الحرب ساخنة هنالك وباردة هنا، مؤقتا فقط، وحالما سينتهون من «سورية» بعد «ليبيا»، فانهم سيرتدون على «الجزائر» بنفس مخططات : الفتنة والفوضى والتفتيت...

2) في حدود ضيقة جدا، اضطرت هذه الطبعة للتدخل في صيغة الترجمة. تم ذلك في إحدى حالتين غالبا : أخطاء طباعية أو عند الاختلاف بين القطرين في ترجمة بعض المصطلحات وشيوعها، فنرجو لذلك العذر من المترجمين الكريمين.

القسم الأوّل

قصة اختطاف

تمهيد :

مرّ الآن أكثر من ثلاثة أشهر منذ أن تم اختطافي بالجزائر العاصمة، وكي أكون واضحا، فإن الحادث وقع يوم 21 يونيه الأخير، ومن دون شك، فإن الحادث في حد ذاته ليست له أهمية كبيرة، ولكنه ينطوي على معان سياسية، وإنني إذ أنشر قصة اعتقالي، فإن هدفي الوحيد هو استخلاص الدروس من هذه الواقعة، وفضح الأسلوب البوليسي، إن أحسن سبيل إلى ذلك هو أن أترك الأحداث تتحدث عن نفسها، فهي أفضل البراهين للتدليل على أساليب سلطة مجبرة على القيام بأفظع الأعمال غير القانونية، لإبعاد أية عقبة تعترض طريقها ومن شأنها عرقلة مسيرتها نحو إقامة الدكتاتورية.

إني لمقتنع أنني بتصرفي هذا أخدم قضية الديمقراطية والحقوق الثابتة للإنسان، وهي الحقوق التي انتهكها رجال بلغوا حدا لم يعودوا يحترمون معه أي شيء.

إن اعتقالي واعتقال رفقائي، على الرّغم من أنه لا يعني مباشرة إلا البعض من المناضلين، إلا أنه يحمل في طياته مخاطر حقيقية، فهو منعرج خطير في سياسة النظام الحالي، وأن مسلسل الأحداث الذي تبع عملية اختطافنا يسمح بفهم هذا الانزلاق نحو الهاوية أي الحكم الفردي والدكتاتورية البوليسية.

لقد حان الوقت ليحدد كل جزائري موقفه بوضوح، قبل فوات الأوان. فالسكوت بالنسبة للسلطة هو أحسن تغطية لها، وهي تفرض على البلاد نظاما حسب هواها، نظام قوامه الظلم والقهر، ذلك أنه يجب ألا نخطئ في التقدير، فالدكتاتورية قائمة ويكفي للتدليل على ذلك بعض الأمثلة، نختارها من بين الأكثر خطورة والتي لا يجهلها أحد ولا ينكرها :

ـ غياب كامل لحرية التعبير والرأي : إن المرسوم الحكومي الذي يمنع تشكيل أية جمعية ذات طابع سياسي باستثناء الجبهة ليس إلا إضفاء للشرعية، بعد حين، على خيار قديم.

ـ مراقبة صارمة للصحافة كلها ووسائل الدعاية : (إذاعة وطنية، تلفزة، وكالة أنباء)، وهكذا تفرض على البلاد أخبار أحادية، تماما بنفس الطريقة المستعملة في البلدان ذات الحكم الأوتوقراطي.

ـ تدعيم الجهاز البوليسي بوجود هياكل مسؤولية موازية بداخله، متعددة ومتنافسة فيما بينها، أساليب العصابات المستعملة من قبل المصالح المختلفة، بعيدا عن كل رقابة وأي ضمان قانوني.

ـ وجود دعم للجهاز العسكري، لا يوافق الإمكانات الاقتصادية للبلاد.

ـ النداءات الديماغوجية المستمرة للجماهير، التي تستغل مشاعرها بدل مشاورة الشعب الجزائري بالطرق المؤسساتية ذات الطابع الديمقراطي الحقيقي.

ـ **اللجوء كلما طرأت صعوبة جديدة إلى التلهية... مؤامرات وترهيب.**

ويعرف نظام حكم يستخدم مثل هذه الأساليب مسبقا، أنه محكوم عليه، على المدى القصير بأحد أمرين : إما أن يسقط سقوطا مخجلا وإما أن يتمادى في الحكم بالقوة. والسلطة الحالية قامت باختيارها في اليوم الذي لم تتورع فيه عن الإيقاع بين الجنود ودفعهم إلى أن يتقاتلوا فيما بينهم دون حساب لخطر التسبب في نشوب حرب أهلية شاملة. وقد كانت هذه الحرب الأهلية وشيكة الوقوع لولا يقظة وحكمة الشعب بكامله الذي اختار ضمن إرادته في البقاء وتعبيره عن عيائه أخف الضررين وفضل السّلم في الاستقرار الظاهري على مصائب الاقتتال.

كل المصائب بدأت في هذا الوقت واستمرت تنمو وتجر آثارها معا بلا توقف.

وفي زخم الفوضى التي أحاطت بأزمة 1962، فإن الكثير من الناس لم يكن يدرك أن.. «مجموعة تلمسان» كانت تريد فقط الاستيلاء على السلطة. وهي لم تصل إلى هدفها هذا إلا باستغلال مشاعر الشعب الذي كانت تحدوه إرادة شرعية في السلام ولكنه لم يكن متهيّئا لوضع مأساوي أفرزته الأيام الأولى للاستقلال.

ولكن الوصول إلى السلطة في ظروف مثل هذه لم يكن يسمح لأحد أن يكون قادرا على حل المشاكل المعقدة التي كانت مطروحة على البلاد حينذاك بشكل سليم، فالجزائر كان يحدوها أمل كبير، وكانت مستعدة لتقديم تضحيات جديدة ولكنها كانت خارجة لتوها من حرب طويلة ومدمّرة، إقتصاد مخرب ومجتمع انقلبت أوضاعه رأسا على عقب.

ولو كانت نية الجميع هي البحث عن حلّ أصيل وفعال للوضع المأساوي لكان بالإمكان العثور على مخرج آخر على أساس تحليل صادق وموضوعي.

ولقد كان من المستحيل الإبقاء على جبهة التحرير الوطني بسبب التناقضات الداخلية التي كانت تنخر جسمها، لقد فشلت المحاولة التي قام بها ابن خدة للمحافظة على الوحدة المظهرية للحكومة المؤقتة وكان لا يمكن لهذه المحاولة إلا أن تفشل نتيجة الفرقة بين الأشخاص وتعارض المصالح السياسية.

ومع أنها لم تكن قادرة على أن تشكل أداة للبناء الإشتراكي، فإن جبهة التحرير الوطني، بالرغم من ضعفها كانت تضم كافة المناضلين الجزائريين. وكان يمكن أن تكون إطارا لتطوير سياسي من شأنه أن يثبت فريقا متجانسا ذا كفاءة يخرج بطريقة شرعية من أغلبية الجبهة. وكان يكفي من أجل تحقيق ذلك، البحث عن دعم من قبل الأغلبية الساحقة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعرض اقتراح على مؤتمر يستدعي على جناح السرعة ويحضر بدقة، يتعلق ببرنامج عمل واضح يخرج عن عموميات «برنامج طرابلس» إن هذا الحل لا يهدف إلى تجاهل التناقضات الداخلية لجبهة التحرير الوطني ولكن إلى حلها على أساس سياسي، اعتمادا على المنظمات التي كانت تؤطر كفاح الشعب منذ فاتح نوفمبر 1954.

مثل هذا الحل الإنتقالي كان بإمكانه أن يسمح بالمحافظة على وحدة «الشعب» الجزائرية وروحها القتالية. «مجموعة تلمسان» عندما أقدمت قبل

توقيع إتفاقيات إيفيان وقبل الإفراج عن أسرى أونوي Aunoy، على تنظيم مؤامرة لم يكن هدفها سوى الإستيلاء على الحكم، فقد منعت إنجاز هذا الهدف. ولقد استطاعت تلك المجموعة الوصول إلى القيادة ولكنها حكمت على نفسها ـ بسبب فقدانها لدعم المناضلين والشعب ـ بالارتجال، العمل اللاشرعي وبالتوجه إلى المأزق لا محالة. إن الهيجان الجنوني الذي أصاب هذه المجموعة من الطامعين، دون وحدة سياسية قد تسبب في سقوط آلاف الضحايا، وهي مستمرة في تسميم الجوّ مدمرة آخر فرصة تصحيح حقيقي.

هذا هو الواقع، وهذه هي حقيقة المؤامرة على الثورة، وعلى الإشتراكية وعلى المصالح الحقيقية للشعب، ومهما تملقت الصحافة المأجورة للنظام، وقدمت زمرة الوصوليين والانتهازيين تأييدها المخجل له، ومهما شوهت الإذاعة الحقيقة، ونظمت المهرجانات المصطنعة لتضليل الجماهير، فإن لا شيء ينقذه من التفتت الذي ينتظره.

فعمليات اختطاف الوطنيين، وعمليات الترهيب بمختلف الأساليب، وعمليات الاعتقال لا يمكن إلا أن تعجل بذلك، فلا الدستور الذي صودق عليه خلسة ولا الإنتخابات التي يجري البحث بواسطة «الحزب» لفرضها على الشعب تستطيع إيقاف مسلسل الإنفجار الذي انطلق من طرابلس.

وليس هناك شك الآن أن النظام الحاكم سيتمادى كي يبقى منطقيا مع نفسه في إرادته التدميرية : فاللاشرعية لا يمكن إلا أن تنجب الظلم.

وفي الوقت الحالي، فإن السلطة لا تكلف نفسها حتى عناء احترام ما يشبه الشرعية في أعمالها، وهل يخفى على أحد أنه حتى قبل أن تدخل جماعة الخارج، مقسمة، الى البلاد، شكلت فرق ضاربة وزودت بالمال والسلاح من قبل أسيادها اليوم، واجتاحت التراب الوطني حيث قامت بأعمال تخريبية تضررت منها منطقة الجزائر المستقلة والولاية الثانية وإتحادية جبهة التحرير في فرنسا وكذلك في ما بعد الولاية الرابعة.

ولا يمكن لأحد أن يفاجأ عندما يعرف أنه بالنسبة لشرذمة تلمسان فإن الثورة قد بدأت في هذه المدينة (أنظر تصريح بن بلة لمجلة «جون أفريك» حيث قال بالحرف الواحد إن الثورة بالنسبة إليه يمثلها أولئك الذين كانوا حاضرين في موعد تلمسان).

وهل ينبغي أن نذكر وقائع أخرى لتبيان الطابع اللاشرعي للعملية برمتها، ولنرجع فقط إلى أهمها.

ـ إن اتفاق 2 غشت[1] الذي جاء ببعض الفرص في التهدئة قد انتهكته شلة تلمسان بعد أسبوعين فقط من إبرامه.

ـ لم ينعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي كان مفرورضا أن يتم أثناء الصيف لا ستكمال أشغال طرابلس بالرغم من أن

(1) اتفاق أبرم يوم 02 غشت 1962 بين محمد خيضر باسم جماعة تلمسان من جهة، وكريم بلقاسم وبوضياف الذي أفرج عنه للتو من عملية اعتقال أولى من جهة ثانية، كان هذا الاتفاق يهدف إلى وضع حدّ للأزمة وينص على تشكيل مكتب سياسي مؤقت يكلف بتحضير اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومؤتمر جبهة التحرير الوطني.

هذا الاجتماع قد تقرر في طرابلس، كما تقرر انعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني قبل نهاية عام 1962.

ـ وكان مفروضا أن يعاد طرح برنامج طرابلس، الذي لم يكن إلا مشروعا في هذا المؤتمر للمصادقة عليه نهائيا، ولكنه بدلا من ذلك تحول إلى «ميثاق» بإرادة شلة تلمسان بمفردها.

ـ وفي آخر المطاف، ماذا تبقى من المكتب السياسي الذي يتحدث البعض باسمه دون خجل وهل تحصلت هذه الهيئة، ولو مرة واحدة على تزكية المجلس الوطني للثورة الجزائرية ؟

ـ أما في ما يتعلق بحزب جبهة التحرير الوطني، الذي لم يكن له وجود بالأمس لأنه يتشكل من «أوباش حقيقيين» (وصف قاله بن بلة لمراسل «جون أفريك») فإنه تحول بعد شهرين من طرد خيضر من منصبه كأمين عام الى حزب يضم ثوريين حقيقيين يعملون بجسارة من أجل إعطاء البلاد محورها المركزي.

ـ وفيما يخص الجيش الوطني الشعبي، الذي انتشر في كل مكان، فإنه يتحول تدريجيا إلى جيش تقليدي معزول تماما عن الجماهير، يفرض على الميزانية الوطنية عبئا ثقيلا، وثقيلاجدا على بلد متخلف، يحتاج إلى أن يقتصد كثيرا في أمواله إذا كان لا يريد الوقوع تحت مظلة الإستعمار الجديد والذي تزداد شروطه إجحافا خاصة وأن مصاعبنا المالية حادة.

وفي ظروف مثل هذه الحقيقة المرة، ما قيمة التبجح والأوهام الفظيعة لهذا النظام، فالإفتراء وإشاعة الأخبار التسميمية والوعود الكاذبة لم

تكن تجدي نفعا في يوم من الأيام. ويبقى، مع الأسف، الوجه الثاني للعملة هو الفقر والظلم والقهر.

إن القصة الموالية تعطي فكرة أولية إلى كل أولئك الذين يشكون أو يتمادون في اعتقاد خلاف ذلك لأسباب مفهومة تماما.

محمد بوضياف

21 يونيه 1963

بدأت المغامرة التي تنقل هذه المذكرات وقائعها يوم الجمعة 21 يونيه عند منتصف النهار. لقد خرجت من المنزل لقضاء مأرب، فاستوقفني رجلان على جسر حيضرة، وطلبا مني باسم الأمن العسكري أن أرافقهما.

طلبت إليهما استظهار وثائقهما التي تثبت هويتهما، فأسرع أكبرهما سنا وهو يرتجف إلى إخراج بطاقته الخضراء التي تحمل إسم س. محمد وسرعان ما اطلعت عليها، طلب مني الثاني بخشونة الإسراع.

ولعل من المهم قبل الإستمرار، الإشارة الى ملامح هذين الشخصين : س. محمد رجل في الخمسين من عمره، مسح شعره بشيء من الشيب، وجهه يميل إلى اللون الزيتوني وفي كلامه لكنة قبائلية.

لقد سبق لي أن التقيت به في مكان ما.

وإذا لم تخني الذاكرة، ودون أن أكون متأكدا تماما فإن الرجل هو أوسمر محمد، عون سابق في شرطة الإستعلامات العامة، ولقد كان بارعا أثناء أحداث ماي 1954، خاصة في بلكور ضد المناضلين الشبان في حزب الشعب الجزائري، ثم التحق في وقت لاحق بجبهة التحرير الوطني.

لقد كان لايزال عضوا في مديرية أمن الإقليم (DST) أثناء عملية الاعتقال المضطربة في 22 أكتوبر 1956[1].

أما الشرطي الثاني فقد كان أقل منه سنا وفي حركاته شيء من الخشونة وهي صفة «المناضلين» الجدد الفخورين تماما بدورهم البوليسي الهام في نظرهم.

وتحت قيادة هذين الحارسين الوديعين تم اقتيادي نحو سيارة جديدة من نوع 404 حيث كان بداخلها رجلان آخران في الانتظار، أحدهما شاب نحيف، نظرته وديعة كان يمسك بالمقود، أما الثاني فطويل القامة أسمر اللون وكان يحمل نظارات سوداء، وجامدا على المقعد الذي بجنب السائق، ومن ملامحه، يمكن التكهن بأنه شخص «معتبر».

وبمجرد إدخالي إلى الكرسي الخلفي للسيارة بين س. محمد ومساعده الأول إنطلقت السيارة بسرعة، نحو "colonne Voirol" لتسلق شارع Beaurepaire.

سألت «إلى أين نحن متوجهون ؟» لا أحد يجيب.

دخلنا «عيادة البرتقال» حيث أوقف السائق السيارة خرج وجاء ليجلس بجانبي تاركا قيادة السيارة إلى «المناضل» الذي كان يجلس إلى يميني.

---

(1) اختطاف الطائرة المقلة للسادة أيت أحمد، بن بلة، خيضر، الأشرف وبوضياف من طرف الجيش الفرنسي وهي في رحلة من الرباط إلى تونس.

سارت السيارة إلى الخلف بسرعة، ثم خرجت من العيادة وأخذت في النزول نحو طريق «بوروبير» عبرنا نفس الطريق في الاتجاه المعاكس ولكننا هذه المرة اجتزنا جسر حيضرة، أستطيع بسهولة معرفة الفيلا المورَدة التي دخلناها.

وقد أدخلني المختطفون الذين بدا عليهم الإرتياح للإنجاز الذي حققوه دون انتظار، إلى غرفة تقع في الطابق الأرضي للفيلا.

لقد ظللت أربعا وعشرين ساعة في هذه الغرفة التي لم تكن تحتوي إلا على كرسي قضيت الليل جالسا عليه.

نسيت أن أذكر أنه عند وصولي، جرى تفتيشي من رأسي إلى قدمي، ولما شرعت في إضراب عن الطعام، بدأت أشعر بتعب كبير، وقبلت في الصباح الصعود نحو الطابق الأول، بناء على نصيحة أحد حراسي، كان عددهم أربعة، ثم خمسة، ثم ستة وأخيرا خمسة وكانوا يتداولون على الحراسة ليلا ونهارا، كانوا جميعا مسلحين بمسدسات وبعضهم لم يكن يلقي بالا لإظهار سلاحه.

ذهاب وإياب الحراس، وما بدا لي من ملامحهم الشاحبة جعلني أخشى أن تنتهي هذه الليلة الأولى بمأساة. أختطفت في كنف السرية التامة، ثم أوتي بي إلى هذه الفيلا المهجورة دون أي توضيح فإني لم أجد في كل هذه المغامرة سوى رائحة الموت.

فالجو مناسب والشروط متوفرة لتصفيتي خفية.

وعلى أسئلتي للحراس عن أسباب هذه العملية كان ردّهم لا يتغير وهو، إننا لا نعرف أكثر مما تعرف.

ظللت مدة أربعة أيام كاملة في هذه الفيلا دون أن يدخل بطني طعام، أبحث دون جدوى عن الاتصال بسكان الفيلات المجاورة.

ويوم الإثنين 24، عند غروب الشمس، وضعت في سيارة انطلقت نحو وجهة أخرى، وبدلا من اتباع الطريق الذي مرت به في أول مرة، بدأت السيارة تلف وتدور في المنعرجات حتى خرجت إلى طريق واسع يقابل جسر حيضرة ويستمر مستقيما.

عبرت السيارة طريق «كولون فوارول» ثم مسلك «بوروبير» فالأبيار، فشاعر جورج كليمنصو، فالحراسة المتنقلة (garde mobile) ثم ثكنة علي خوجة «ثكنة أورليون سابقا» بربروس، فشارع النصر حتى وصلت بنا إلى مقر الدرك الوطني.

وعند نزولي من السيارة في فناء مظلم، وجدت أن الترتيبات كانت متخذة لاستقبالي حيث أحاط بي بسرعة عشرة من رجال الدرك، يدهم على رشاساتهم، انتابهم شيء من الفضول وشيء من الاضطراب، كان العقيد بن شريف هنا، وتحت إمرته، اقتادني رجال الدرك بسرعة إلى غرفة بها سرير أحسن من مثيلتها في «سجن الصحة»[1] حسب تعبير العقيد نفسه. شكرا لك !

---

(1) «سجن الصحة» هو معتقل شهير في فرنسا، سبق لكثير من المناضلين الجزائريين أن أسروا فيه. ولايزال مفتوحا إلى الآن. (المترجم).

الثلاثاء 25 يونيه :

كنت قد طلبت بالأمس أن يزورني طبيب فجاء الطبيب اليوم وهو مصري على ما يبدو، فنصحني بأن أتناول شيئا من الغذاء.

غير أني كنت لازلت متأثرا بالأحداث، ومتوتراً جدا، حتى أقول له ماكنت أفكر : إن ممارسة السلطة تجعل من ضعاف النفوس قادرين على أسوأ الأكاذيب.

وعندما كنت مأسورا في الفيلا، كتبت رسالة أولى إلى السلطة الغامضة التي أمرت باختطافي :

من محمد بوضياف. المعتقل بطريقة غير شرعية إلى السلطة س... التي أمرت باختطافي.

«منذ منتصف نهار يوم 21 يونيه الجاري، وهي الساعة التي اختطفني فيها كومندو، في سيارة، فإني أوجد في دار مجهولة لدي تحت حراسة مشددة من بعض الأعوان. وحتى هذا اليوم، فإني أجهل دواعي هذا الاختطاف الذي يذكرني بشكل غريب بأساليب بعض الأنظمة البائدة ولهذه الأسباب، فإني أشن منذ «اعتقالي» إضرابا عن الطعام، سأستمر فيه إلى اليوم الذي تجد فيه قضيتي حلا شرعيا لها.

ومن الآن فإن حالتي الصحية، نظرا لضعف بدني، تتطلب أن يفحصني طبيب.

فماذا بقي لرجل، جرّد من حريته في ظروف غامضة ودون علم من أهله غير الصوم حتى وإن أدى ذلك إلى الوفاة لأن ليس هناك أكبر إهانة بشرية من قبول الظلم الصارخ دون التحرك.

حررت بتاريخ 24 يونيه 1963

م. بوضياف»

واليوم فإني سلمت رسالة أخرى إلى مديرية الدرك.

«الجزائر في 25 يونيه 1963.

إلى السلطة س.........

بواسطة العقيد قائد الدرك بالجزائر العاصمة.

إن رسالتي هذه تأتي لتؤكد ما سبق وأن كتبته في رسالتي السابقة : الوضع الذي أعيشه.

فمنذ يوم الجمعة 21 يونيه، وعند منتصف النهار، ساعة اختطافي من قبل كومندو في سيارة فإني لا أعرف المصير الذي ينتظرني خاصة وأن هذا الإختطاف جرى في ظروف أقل ما يقال فيها أنها غامضة، وباستثناء تغيير مكان «إقامتي» من الفيلا حيث كنت مختطفا إلى مقر الدرك حيث أوجد اليوم فإنني لم أتحصل على أي توضيح يخص وضعي.

واحتجاجا على هذا الانتهاك الصّارخ للحرية الفردية، فإنني أشن منذ «إعتقالي» إضرابا عن الطعام لا أتوقف عنه إلا في اليوم الذي يأتي من يوضح لي فيه مرة واحدة أسباب حرماني من حريتي، دون أن يعلم بي أحد من أهلي أو من الرأي العام، وإني طلبت منذ ثلاثة أيام أن يفحصني أحد الأطباء ولم أحصل على ذلك سوى هذا اليوم.

إني أرفض أن أصف هذه الأساليب وأحمّل مسؤوليتها للسلطة التي تستخدمها للانتقام من رجل ومواطن ذنبه الوحيد هو عدم موافقته على سياسة تلك السلطة.

إن حرمان أي أحد من حريته لمثل هذه الأسباب لم يكن ولن يكون حلا أبدا، وسيأتي اليوم الذي تنفجر فيه الحقيقة أمام أعين الجميع وعندها فإنني أحذر كافة الذين نسوا دروس الماضي ويأخذون على عاتقهم ممارسة الأساليب المخجلة التي كان يستخدمها من سبقوهم.

م. بوضياف»

الأربـعـــاء 26

أوقظت على عجل من النوم في الساعة الرابعة صباحا وأخرجت في اتجاه مطار الشراقة حيث أقلتني طائرة عمودية في الساعة الخامسة نحو وادي نصرون حيث هبطت الطائرة في الساعة السابعة والنصف.

وجدت نفسي على متن الطائرة مع علي علواش[1] موسى قبايلي[2] ومحند أكلي بن يونس[3]، ولقد كنت أعلم منذ أمس أن هناك آخرين اعتقلوا في نفس الوقت الذي أسرت فيه لدى الدرك الوطني لكنني لم أكن أنتظر أبدا أن أجد نفسي مع هؤلاء الثلاثة.

إنه أمر يدعو ببساطة إلى الذهول، ويمكن للمرء أن يدرك فعالية الأمن العسكري !.

---

(1) ناطق سابق بإسم الولاية الرابعة.

(2) منسق سابق لاتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وأحد مؤلفي «التعفّن la gangrene».

(3) مسؤول سابق لاتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.

وإلى هذه الساعة فإني لم أحصل على أي رد على رسائلي وهذا أمر يجعلني أزيل أي شك حول جدية وشرعية القضية.

إن هذا النظام يخاف من الوضوح.. شأنه شأن الخفافيش التي لا تطير سوى في الظلام.

إني سأواصل الكتابة فقط كي أسجل رفضي لبعض الأساليب أو لأعري بعض الأكاذيب التي لفقت لي بالمناسبة.

من وادي نصرون وتحت رقابة رجال الدرك الذين كان يقودهم الرائد محمد مساعد بن شريف، توقفنا لمدة ساعتين، ثم تحركت بنا سيارات خفيفة نحو طريق سيدي بلعباس فسعيدة، مشربة، عين الصفراء وعند حلول الليل وصلنا بني ونيف.

توقفنا مرة أخرى لوقت قصير، ووسط ليل الصحاري ها نحن نصل إلى بشار، وقد تمكن منا التعب في نهاية هذه الرحلة المتعبة التي امتدت مسافة ألف كيلومتر تحت أشعة الشمس المحرقة.

وبسرعة أدخلنا إلى غرفة بها أربعة أسرّة شبه محطمة، وضع جنود مسلحون بالرشاشات لحراستنا، بينما أغلقت الأبواب والنوافذ، كان الجو شديد الحرارة، وأكد لنا قائد الناحية العسكرية الثالثة الذي وضعنا بين يديه، أنه لم يتلق أي أمر مكتوب بشأننا، يبدو أنه لم يقل الحقيقة كلها، إذ كيف تفسر إجراءات السّرية التامة التي طبقها علينا ؟

إنني أشعر بتعب كبير من هذه الرحلة الطويلة التي جاءت في اليوم السادس من بداية إضرابي عن الطعام، فقررت أن أتوقف عن العزوف

عن الأكل، ظنا منّي أن في بشار سيطبق علينا نظام المعتقلين السياسيين وأنه يمكننا القيام بإضراب في أحسن الظروف، وعندما يعلم الرأي العام بالخصوص فإن ذلك سيكون حاسما في نجاح الإضراب.

ولكن المستقبل كشف لي أنني كنت مخطئا. غداة وصولنا، كتبنا الرسالة التالية التي وحدها تلخص الوضع الذي كنا نمر به.

«بشار في 1963/06/28

من المحتجزين محمد بوضياف، علي علواش، موسى قبايلي ومحند أكلي بن يونس.

إلى العقيد قائد الناحية العسكرية بشار.

في البداية، من المفيد أن نؤكد واقعا وهو أن الاخوان كاتبي هذه الرسالة قد حرموا من حريتهم، حسب كل الإحتمالات، لأسباب سياسية تعود جذورها إلى الأزمة التي تمر بها بلادنا منذ حصولها على الاستقلال السياسي، ومن جهة ثانية، فإنه يجب ألا ننسى أن هذا الشكل هو نتيجة حتمية للخيار السياسي المطروح هذه الأيام على ضمير كافة الحزائريين.

وبصفتهم مناضلين ومسؤولين معروفين بدرجة أو أخرى على الساحة الوطنية، يدفعهم حقهم في عدم الاكتراث بمشكل من مثل هذه الحيوية على مستقبلنا، فإنهم يعتبرون أن اختطافهم، و«اعتقالهم» يشكل عملا خطيرا ولا شرعيا يدعو إلى الاستنكار.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات ينجر تلقائيا سلوكهم خاصة تجاه النظام الاعتقالي الذي يعيشونه أو سيعيشونه في بشار أو في غيرها.

إن هذا التوضيح كان ضروريا لأنهم، وهم يكتبون اليوم هذه الرسالة فإن هدفهم ليس التسول من أجل الحصول على امتياز ما بل وليس أيضا استلطافا لتحقيق مأرب غير قانوني.

وبعد هذا، فإنه تبين أن الالقاء بهم في غرفة ضيقة، دون تهوية والاحتفاظ بهم في هذه الحالة ليلا ونهارا لا يمكن أن يستمر إلا إذا كان الهدف إهانتهم إهانة غير إنسانية، من جهة ثانية فإن هناك أسئلة لها علاقة بحياة السجين تطرح وتتطلب ردا عليها ومن بينها :

1) اللباس... وفي هذا المجال، على العقيد أن يعرف أن المعنيين قد اختطفوا في الشارع وليست لهم ألبسة للتبديل، ألبسة داخلية، منامة ونعال الخ...

2) البريد : إن المحتجزين يريدون أن تطلع عائلاتهم وأقرباؤهم بسرعة على أحوالهم وهم لا يفهمون كل هذا التباطؤ في السماح لهم بالتمتع بحق معترف به حتى لأخطر الخارجين عن القانون.

3) الزيارات.

4) الحصول على الجرائد.

5) الفسحة اليومية.

6) زيارات وعلاج طبي.

7) إمكانية شراء أغذية أو حاجيات خارج السجن.

وإننا نوقف هذه القائمة هنا ملحين على أن نيتنا ليست في الحصول على معيشة رغدة، ولكن التمتع بأدنى مستوى من الحياة ليسمح لإنسان بالعيش والعمل بصورة عادية، بينما الظروف المفروضة علينا بعيدة من أن تستجيب لهذا الهدف المتواضع.

التوقيعات.

وبنفس المناسبة وجهت رسالة إلى عائلتي وسلمتها مع الرسالة السّالفة الذكر.

فهل ستجد نفس المصير الذي لاقته رسائلنا السّابقة ؟

4 يوليوز

نكاد نختنق من حرارة بشار الجهنمية.. لا فسحة.. ولا زيادة طبيب حتى قص الشعر رفض لنا : التعليمات هي التعليمات، العزلة التامة.

أفهمنا قائد الناحية العسكرية الثالثة، أن وضعنا مؤقت تماما وأنه يبحث لنا عن مكان لائق ليودعنا فيه. وفعلا، وعند حلول الليل، جاءنا الرائد أحمد سعدون، مساعد قائد الناحية ليطلب إلينا تحضير أنفسنا للرحيل. كان لهذا النبإ نوع من الارتياح في نفوسنا، واثقين في الوعود التي قدمت إلينا وتصورنا أننا سننتقل إلى مكان آخر أكثر اتساعا، وأفضل تهوية أي أكثر ملاءمة للحياة وأقل انغلاقا.

في الساعة الثامنة وعشرين دقيقة، جاءت شاحنتان من الطراز الكبير المعلق على ارتفاع على العجلات، من نوع «بيرلي» غير مألوف،

الشاحنتان كانتا مليئتين بالجنود الذين كانوا يرتدون لباس المعارك، أخذنا داخلها على عجل وانطلقنا نحو الجنوب.

كان الطريق معبدا حتى كرزاز الذي كان الوادي به فائضا، قطعنا المسافة في ظروف مقبولة رغم الحرارة التي أحسست بها وأنا جالس في كابينة السياقة بجنب الرائد سي أحمد رئيس المجموعة.

عندما بلغت الساعة الواحدة صباحا، كنا قد قطعنا مسافة 300 كيلومتر تقريبا، توقفنا لمدة نصف ساعة، عيون العساكر لا تبرحنا، هل كانوا يظنون أننا نقدر على محاولة ما ؟ لابد أنهم قد حذّروا من ذلك.

انطلاقا من كرزاز دخلت الشاحنتان طريقا غير معبد وتحول رحيلنا إلى إعصار من الاهتزازات، والغبار والانحرافات يمينا وشمالا.. ولا أعرف بماذا كان يحس رفقائي، لكنني شخصيا، وأنا أكتب هذه المذكرات أشعر بقلبي خارج صدري لمجرد تذكّر تلك الليلة.

تماما مثل رزمة قماش كانت جهة تقذف بي والأخرى تردني، أصابني دوار الرأس.. واضطراب في البطن.. أكاد أتقيأ، منذ توقفنا الأخير، كنت غادرت الكابينة لأستلقي في المؤخرة محاطا من كل جانب بالجنود، عبارة عن مربع مغلق كنت أتوسطه تماما كما يحيط طلبة القرآن عندنا بالميت طول الليل وهم يتلون القرآن، وبالنسبة إليّ فإن التلاوة تحولت إلى ضجيج الأواني والخوذات والأسلحة التي لم يتركها الجنود أبدا... ياللبقظة البلهاء !

وقد استمر هذا الضجيج الجهنمي حتى الساعة السابعة صباحا حين وصلنا معسكرا يحمل اسم العقيد لطفي، كان قائد الناحية العسكرية الثالثة هنا ليستقبلنا.

لم يعد هناك جانب منا غير مغطى بالرمل والذي حوله العرق إلى جسم سميك فوق أجسامنا، الشاب بن يونس انتفخت شفاهه وانفلقت، أما قبايلي فقد تحول إلى جسم أخضر وبدا عليه الألم، أما علواش وأنا فلم نكونا أحسن من الاثنين : العينان أحاطتهما دائرة سوداء ولم نقو حتى على المشي.

ها هنا سيزج بنا في مقبل الأيام، ولما كنا لم نقدر على الحديث، طلبنا فقط من الرائد عبد الله بلهوشات إذا كان تغيير موقع إقامتنا بمبادرة منه.

كان رده علينا واضحا أنه لم يقم بشيء إلا تنفيذ الأوامر، انتهينا عند هذا السؤال.

وخلال كل ذلك، ماذا كانت تفعل الحكومة ؟ وماذا كانت تقول ؟ يوم 26 يونيه كان بن بلة يخطب في مهرجان شعبي انعقد بالجزائر العاصمة بمناسبة يوم جنوب إفريقيا وصرح مباشرة أن الناس الذين اعتقلوا ينتمون إلى طبقة المنتفعين الذين لم يعجبهم أننا نزعنا منهم أملاكهم وحمد الله أن أنقذ الجزائر من مؤامرة تملك حكومته دلائلها.

في اليوم السابق، وأمام المجلس الوطني طرح أيت أحمد السؤال عن أسباب الاعتقالات الأخيرة، فكان جوابه بنفس الأسلوب المطمئن

أن هناك مؤامرة قد أحبطت ولديه وثائق بذلك، وأن الاعتقالات المشار إليها هي نتيجة لذلك.

وفي ندوته الصحفية، قدم آيت أحمد توضيحات سربها له بن بلة مفادها أن رئيس الجمهورية التونسية له ضلع في ذلك.

وفي الخطاب الذي ألقاه يوم 5 يوليوز بالخروبة بمناسبة الاستقلال تحدث بن بلة عن المؤامرة التي لها خيوط بعيدة : الخيانة والتخابر مع الخارج و... و... و...

وأثناء جولته في منطقة قسنطينة (انظر تقرير جريدة المجاهد) قدم بن بلة المستلهم دائما، قصة مختلفة إلى حد ما حيث صرح بالحرف الواحد: «اعتقلنا في المدة الأخيرة خمسة أشخاص (في ذلك اليوم كنا أربعة فقط) كانوا يتعاملون مع الحكومة الفرنسية ومع الاستعمار لخلق مناخ على طريقة تشامبي»[1].

---

(1) TSHOMBE, MOISE RAPENDE 1919 - 1969

رئيس الحكومة الانفصالية في حكومة كاتنغا بالكونغو في يوليو 1960.

ينتمي إلى أسرة ثرية من قبيلة لوندا، تلقى علومه في المدارس التبشيرية الأمريكية، في انتخابات 1960 لم يظفر حزب تشومبي إلا بثمانية مقاعد من بين 136 مقعدا تمثل مقعد الجمعية الوطنية في الكونغو، كما ظفر هذا الحزب بخمسة وعشرين مقعدا من بين 60 مقعدا في مجلس مقاطعة كاتنغا نفسها.

كان تشومبي يطالب بانفصال مقاطعة كاتنغا عن الوطن الأم بتأييد من الاستثمارات البلجيكية والغربية والمرتزقة نظرا للثروات الباطنية الضخمة التي تحتويها هذه المقاطعة، ولكنه لم ينجح في ذلك وتقوض في النهاية حكمه في كاتنغا نفسها.

كان له دور أساسي في قتل باتريس لومومبا، خطفت طائرته إلى الجزائر حيث أحتجز حتى وفاته سنة 1969).

(المترجم).

الآن توضحت الأمور ! عندما نعرف جذور هذا النظام وعندما نلاحظ في كل مناسبة طابعه الديماغوجي والوهمي لا نفاجأ أمام هذه الأكاذيب المفضوحة.

ولكن إذا كنا متآمرين، وأصبحنا بقدرة قادر من نماذج تشامبي، وإذا كانت للحكومة ما تزعم أنها دلائل فماذا تنتظر لتقديمنا أمام العدالة، لفتح الملف وإجراء محاكمة حقيقية لإدانتنا والحكم علينا بدلا من الاحتفاظ بنا، طيلة أسابيع كاملة في سرية مطبقة ونقلنا من مكان إلى مكان عبر التراب الوطني ؟

منذ اختطافنا، لم يستنطق أحد منا ثم إننا لا نعرف بالضبط ما هي التهمة الموجهة إلينا.

إن الحقيقة ليست هنا : وهي أن الأمر يتعلق بانتقام شخصي رخيص، يدفعه الخوف من صعود التذمر الشعبي.

إن السّلطة في محاولة منها للخروج من هذا الوضع المتوتر، لم تجد أمامها أحسن من اللجوء إلى هذه الأساليب المختلفة أساليب الترهيب والظلم.

إن هذه المذكرات ستساعدني على إقناع أكثر الناس تشاؤما بواقع واحد، هو أنه لا السّرية ولا الأكاذيب ولا الأوهام ولا الظلم الذي نتعرض له، تستطيع وقف مسيرة الحقيقة، إن هذا الكابوس المزعج الذي نعيشه، ويعيشه الشعب من خلالنا لابد أن يضمحل.

7 يوليوز

إننا هنا منذ ثلاثة أسابيع، وعلى ما يبدو، فإننا باقون لوقت آخر أطول.

الغرفة التي نقبع بداخلها تمتد خمسة أمتار على ثلاثة، كنا محرومين من أي اتصال مع الخارج ويقوم بالحراسة علينا جنود شبان، ونظرا لسنهم ليس هناك ما يوحي بأنهم كانوا ينتمون إلي تشكيل مقاتل إبان حرب التحرير الوطني.

كانوا مذعورين، صامتين يطيعون الإشارات الى درجة أنهم يذكرونني بجنود المدفعية السينغاليين، كما كان يقوم الاستعمار بقولبتهم في السابق، وبالنسبة إليهم فإن الأوامر هي الأوامر.

وفي المرات القليلة التي استطعنا أن نكلم واحدا منهم، كان الخوف ظاهرا على وجهه، منذ يومين استطعنا أن نحصل على ثقة أحدهم فأخبرنا أنهم منعوا من الحديث معنا، لم نعد نريد البحث عن تفسير لذلك، فقد أصبحنا محرومين من كل شيء حتى الكلام معنا أصبح يهدد العدوى.

إني لا أعرف بالتحديد مكان احتجازنا الحالي ولكني أستطيع أن أعطي وصفا مجملا له، إننا نقبع في بيت حديث البناء ويحتمل أن يكون قد استعمل كمسكن للمعلمين، فيه غرفتان للنوم، حوضان للغسل، حمام وصالون حول إلى قاعة للأكل، مطبخ وملجأ تحت الأرض حيث نقضي أطول الوقت، كل شيء كان فارغا وعاريا ومفتوحا على الرياح.

في كوبا حولت السجون والثكنات العسكرية إلى مدارس، أمّا في الجزائر فقد تحولت مساكن المعلمين إلى سجون. من يريد المزايدة ؟

منذ اعتقالنا، لم نحصل على أي اتصال مع عائلاتنا، وقائد الناحية العسكرية يؤكد أنه لم يتلق أية تعليمة بهذا الشأن.

في هذا المكان المجهول حرارة بالغة الشدة تصل 60 إلى 70 درجة على الأقل تحت الشمس وفي الظل تبلغ أربعين درجة، لا ماء ولا كهرباء، أما الغذاء فحدث ولا حرج.. نأكل فقط لسدّ الرمق.

8 يوليوز

لقد كانت الحرارة هذا اليوم خانقة، فمنذ الصباح، ألهبت الشمس المحرقة السّماء والتهمت الأرض المتفحمة ذات اللّون الأمغر. وبجدرانه المحيطة، تحول معسكر لطفي إلى قدر ماء تغلي من الداخل، لم تصلنا طيلة اليوم قطعة خبز واحدة فاكتفينا مرغمين بشيء من العجين طهي في الماء، ولكننا مع ذلك كنا محظوظين بالنسبة للجنود الذين كان عليهم انتظار قطعة من الخبز القادمة من آدرار.

عندما نكون في جمهورية ديمقراطية وشعبية يجب أن نتعلم قبول مثل هذه التضحيات من أجل بناء «اشتراكية خاصة» ونحن من جهتنا ليس لدينا ما نشتكي منه.

كل يوم، ومنذ الثامنة صباحا ننزل إلى الحجر حيث نلقي أجسامنا على أغطية فرشت على الأرض لنحتمي من لهيب الشمس المحرقة،

وحتى غروب الشمس، لا يمكن إخراج حتى الأنف.. لأن الحرارة بالغة الشدة والتنفس صعب.

في صبيحة هذا اليوم، وقع شيء جديد كسّر رتابة أيامنا، الماء سال من الحنفية ! لم نر هذا منذ وصولنا.. كانوا يمدوننا بالماء المالح في دلو صنع من القماش.. ولكن كانت لدينا أيضا «قربة» من جلد الماعز نختزن فيها الماء... توقعنا عندما سالت الحنفيات ماء، أننا انتهينا من استعمال ذلك الدلو وتلك «القربة».. ولكن فرحتنا للأسف، كانت قصيرة، اختفى الماء بعد سويعات قليلة إلى غير رجعة.. ليس هذا خطأ أي إنسان، محرك المضخة «رفض» العمل كما فسّر لنا.

من جانب التغذية، نشير فقط أننا لم يسعدنا الحظ لرؤية خضرة الخضار أو ما يسمى الفواكه.. واللحم هو أيضا نادر الظهور.. ولم نذق منه شيئا إلا مرة واحدة في أربع وجبات بالمعدل.

وبالليل، فإن لدينا مصباحا يوقد بالنفط وكذلك سخانا لطهي الطعام.. في معسكر لطفي ليس لك من يحضر لك غذاءك.

وعندما تغيب الشمس تماما، نخرج من جحرنا لنجلس على الأسرة أمام البيت.. الريح الصحراوي أقل ضراوة عموما لكن الأرض تحترق دائما تحت سماء مترية أخذت لون الرمال وكأني أمام غطاء قدر وضع للابقاء أطول مدة ممكنة على الحرارة الشديدة التي نجر فيها أيامنا.

ما فائدة تبذير جهودنا عندما تتسبب أية حركة منا في واد من العرق يتطلب دلوا من الماء للمحافظة على جسمنا نديا بالقدر الكافي.

الليل أرخى سدوله، هبت ريح ساخنة من الغرب على المعسكر والأرض لاتزال تحترق، أما نحن فإننا في انتظار الخبز دائما.. أخرجنا أغطيتنا وآذاننا تمتد إلى الطريق لعل شاحنة التموين قادمة، ولكنها لم تصل.

ولم يصل المسؤول المنتظر طويلا، آتيا بالخبز إلا في الساعة العاشرة ليلا، بدأ يحكي لنا قصة مضيئة.

تعطلت الشاحنة، فقضي ساعات طويلة تحت الشمس المحرقة قبل أن تمر شاحنة أخرى أخذته.. رجلان من رفاقه نقلا إلى المستشفى.

وأخيرا، وصلتنا قطعة الخبز.. ولكن لا أحد سمح له قلبه بلمسها..

أمّا أنا فكنت أسمع للقصة وأنا مستلق على السّرير أنظر إلى السماء تركت نفسي تسبح في حلم يقظة مبهم.. كل هذا فقط من أجل ألا أفكر في عيشة السخرة التي فرضت علينا دون أن نعرف بالتحديد الأسباب الحقيقية لذلك.

هكذا تحاورت في الخيال مع لطفي، ذلك العقيد الشاب الذي استشهد في المعركة مع عشرات من رفاقه.. معسكرنا يحمل اسمه !

إننا لن نتنكر أبدا لهذا البطل.. ولن نتخلى عن كفاحنا حتى يكون شعبنا وحده سيد مصيره.

9 يوليوز

دائما نفس الديكور، نفس العيشة، النهار تميزه الحرارة الشديدة والرياح التي اجتاحت معسكر لطفي، بلغت الحرارة 50 درجة مائوية.. الخروج مستحيل أما بالليل فإن المرافق تحولت إلى فرن حقيقي.

لم أقل من نحن إلى حد الآن : ملازم سابق من الولاية الرابعة (علواش) مناضلان شابان كانا مسؤولين سابقين في اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، (قبايلي وبن يونس)، وأنا.

إننا لم نعرف حتى اليوم الاتهام الموجه إلينا، كل ما نحن متأكدون منه هو أننا نجونا بأعجوبة من نهاية محققة.

فالحكم لديه وسائل للفعل غير التي استعملها حتى الآن، فهذه الاختطافات وهذه السرية تبين أن ما يعرف بمصلحة الأمن، كان يريد تصفيتنا الجسدية وفي ما يخصني فإنه لا يراودني أدنى شك، ففي اعتقادي أن بيان حزب الثورة الاشتراكية الذي نشر بعد ظهر يوم 21 يونيه، هو الذي نبّه الصحافة والرأي العام الوطني والدولي وبالتالي أفسد خطة المختطفين وهو الذي جنب «المقيمين» الحاليين في معسكر لطفي أن يكونوا على أمتار من تحت الأرض.

عندما فوجئت السلطة لم تجد أمامها إلا فكرة المؤامرة.. وهي فكرة طالما فبركت وأصبحت ضرورية بالنسبة إليها حتى تسكتنا وتحتفظ بنا في مكان سرّي.

مرّ ثمانية عشر يوما لم نحصل فيها على الصحافة كما لم نتمكن من الاتصال بالعالم الخارجي، الإذاعة المسماة بالوطنية صامتة.. أما الإذاعات الأجنبية التي نتتبعها بصعوبة بواسطة جهاز استقبال، فإنها لاتعطينا سوى نتف من الأخبار يصعب علينا تحليلها بوجه سليم.

وخلال المساء، سمعنا أن آيت أحمد قد رفع التحدي بشجاعة في الوقت الذي التزمت فيه عدة شخصيات سياسية الصمت واختبأت في جحورها.

باسم إخواني أشكرك يا آيت أحمد.. ونؤكد كذلك أننا أبرياء من أية مؤامرة، فالمؤامرة الوحيدة والحقيقية هي مؤامرة الآخرين، المؤامرة التي دبرت ضد الجزائر ضد ثورتها، وأنك في موقع يسمح لك بأن تعرف هذا.. وليس بوسعي أن أذكرك هنا، بمناقشاتنا في قصر «أونوا» وفي غيره فتنبؤاتنا تتحقق الواحدة تلو الأخرى.

المؤامرة مع بورقيبة مختلقة تماما... منذ عودتي إلى البلاد لم ألتق لا بالرئيس التونسي ولا بأي شخص من حكومته.. فالمناورة مفضوحة.. السلطة تفتري وتتمادى في تدمير فرص التشييد الواقعي بواسطة عمليات استعراضية دون فاعلية (ماسحي الأحذية، المتسوّلين، وغرس الأشجار).

المرور من مرحلة الاستعمار إلى المرحلة الاشتراكية يتطلب إيديولوجية واضحة، وبرنامجا دقيقا وفريقا منسجما في السلطة وحزبا طلائعيا، والتفافا شعبيا واعيا.

نطرح السّؤال بكل موضوعية، هل هذه الشروط الضرورية متوفرة اليوم ؟ كيف يمكن أن تؤخذ مأخذ الجد هذه الإشتراكية التي يمكن أن تكون كل شيء فيما عدا اشتراكية، وكلما تمادوا في هذه الأكاذيب، كلما أوشكت هذه الاشتراكية ذات النوع الجديد أن تهيئ الأرضية الى الدكتاتورية وأن تكون الركيزة غير المنتظرة للاستعمار الجديد الذي ستكون السلطة حليفته مهما كان الرجال الذين يكونون فيها، إن السياسة لا تمارس باجترار الكلمات وإنما بالعوامل الموضوعية للمجتمع وباقتصاده الذي يؤثر فيها، وهي لا تكون فعلية إلا إذا كانت

تعبيرا حقيقيا عن هذه العوامل، فماذا يقع عندنا إذن ؟ العكس تماما، وليس بعيدا ذلك اليوم الذي لن تعود فيه الجماهير تحتمل أن تسمع الاشتراكية ذات الوعود التي لا تحصد منها سوى سوء التشغيل والبطالة، بينما في الهيئات العليا تنتصب دكتاتورية أقلية من صغار البرجوازيين وتمكن نفسها من الرخاء والامتيازات وتحرص على فرض قوانينها باسم اشتراكية تتحول كل يوم إلى «خصوصية».

إن الأحداث لا يستطيع أحد منع وقوعها شاء الديماغوجيون أم أبوا، وهم يتشدقون في كل مناسبة بأن خيارهم لا رجعة فيه.

وعلى هؤلاء أن يدركوا أن الاشتراكية مدرسة صعبة للغاية حيث يجب أن تنسجم النظرية والتطبيق على أساس تحليل موضوعي لواقعنا الاجتماعي والاقتصادي، ودرجة تطورنا وحالتنا النفسية والتمييز الواضح بين الشرائح الاجتماعية، ومن هذه المعطيات جميعها يمكن أن ينبثق تصور للبناء، يتطلب إنجازه طليعة واعية تمام الوعي بدورها وبالتضحيات التي يجب أن تقدمها في العمل والتقشف، وفي هذه الحالة يجب على السلطة كي تكون مقبولة وقادرة أن تعكس هذه الأفكار. وهذه الطليعة التي ليست بدورها إلا صورة للارادة الجماعية : إرادة جماهيرنا العاملة في المدن والأرياف.

10 يوليوز

الإذاعات الأجنبية أعطت، كل حسب طريقتها، تقريرا عن الندوة الصحفية التي عقدها آيت أحمد، ولقد تتبعنا الأخبار ونحن في حالة من الجوع والتعب بسبب الحر.

ولعله من المهم العودة إلى الحديث عن موضوع التغذية، فالخبز الذي يأتي من أدرار في هذه الحرارة يتحول بسرعة إلى قطع يابسة سمراء، أشد تصلبا من الحجارة المتناثرة هنا وهناك بين الرمال.. البيض، عندما يصلنا، نجده طازجا تقريبا، أما اللحم، الذي يشترى في أدرار فإنه عند وصوله إلى قاعدة لطفي، يصبح متعفنا تماما، الفواكه والخضر، باستثناء البصل والفقوس[1] بدون طعم، يعد من الكماليات ولم نر نحن منها شيئا.

أمنيتنا للجميع هي أن لا يصاب أحد بوعكة صحية مفاجئة، لأن الموت في هذه الحالة محقق دون أن تقدم أدنى الاسعافات.

والى هذه الساعة، وباستثناء بعض الصداع الخفيف في الرأس فلا أحد اشتكى من ألم...

مساء نفس اليوم، علمنا دائما بواسطة الإذاعة، أن «حكومتنا» قد خرجت من صمتها واعتبرنا من الآن فصاعدا «تحت الاقامة» ما معنى هذا ؟ وما هي المدة ؟ وأين ؟ كثيرة هي الأسئلة التي دارت حولنا المناقشات بيننا.

فلنعد قليلا إلى الندوة الصحفية التي عقدها آيت أحمد، لأول وهلة لاشك أن هذا العمل السياسي هو الذي زعزع السلطة وأجبرها على تناول قضيتنا.

وعندما نفكر جيدا فإننا نجد أن هذه الندوة الصحفية تستحق أن يستلهم منها كل أولئك الذين التزموا الصمت ولم تكن لهم حتى

(1) يطلق هذا التعبير على البطيخ الصغير الي ينبت بجانب الأودية. (المترجم).

الشجاعة لطلب توضيحات أكثر جدية من تلك التي قدمها هذا أو ذاك من أعضاء «المكتب السياسي» أو الحكومة وهي متناقضة، وليس معنى هذا أنهم بالخصوص، يتكلفون بالدفاع عنا ولكن بالبحث عن معرفة الحقيقة حول أعمال إن تركت للسلطة التقديرية للحكومة فإنها ستتكرر وستضرب أيا من المواطنين.

وإذا نظرنا من هذه الزاوية الى الندوة الصحفية لآيت أحمد فإننا نجدها مثالا للشجاعة السياسية يجب أن يقتدي به كل المناضلين الشرفاء، قبل فوات الأوان.

11 يوليوز

يوم مثل سائر الأيام... لكنا مرة أخرى لم نحصل على نصيبنا من الخبز... أمر بدأنا نتعود عليه. بيان الحكومة الذي يضعنا تحت الإقامة الجبرية هو موضوع مناقشاتنا، في الساعة الرابعة بعد الظهر، تحدث موجز إخباري إذاعي من باريس، بالعربية، عن احتمال وجود إقامتنا في بني عباس على بعد 200 كلم إلى الجنوب من بشار، اختلاق آخر، رغم أنه ليس المكان الذي نوجد به، بينما بذلت السلطات كل ما في وسعها للاحتفاظ بسرية موقعنا.

من جهتنا، فإننا نتابع التطورات في انتظار الباقي، دون أن تكون لدينا أية وسيلة لإسماع صوتنا، وحتى اليوم لم يقدم أي منا الى قاضي تحقيق.. ولا أحد يعرف سبب احتجازه المتواصل ولا حتى معنى كلمة «الإقامة». منذ الأمس عززت الحراسة.. ووضع الحراس في كل مكان،

نراهم في الظلام وعلى أمتار منا، يتحركون في صمت يرقبون كل حركاتنا، وعند طلوع الشمس ينسحبون إلى فوق الأسطح المحيطة لإقامة الحصار علينا، كل سيارة تمر ليلا على الطريق المؤدي إلى أدرار في الشمال، يتم توقيفها ومراقبتها.. سكون الليل يجعلنا نسمع بوضوح الحوار من وراء أسوار قاعدة لطفي.

12 يوليوز

عن طريق الإذاعة دائما، اطلعنا على التصريح الذي أدلى به كريم إلى جريدة فرنسية، ومن السابق لأوانه التعليق على الحادث خاصة وأننا لا نعلم التصريح، ما هي أهدافه ؟ وما هي آثاره على الرأي العام الجزائري؟ الأمر الوحيد الواضح، هو أن هذا التصريح يسجل موقفا تجاه سياسة الحكومة، أفلا تلجأ السلطة إلى الصراخ بوجود مؤامرة مدبرة ؟.. هذا ممكن.. ولكن الحقيقة أن هذه الأحداث المتلاحقة ليست في الواقع إلا تعبيرا عن تذمر مسبباته عدم انسجام السياسة الجزائرية، سياسة من غير أساس ولا توجيه محدّد، وقد أصبح من الواضح أن السلطة عندما وضعتنا في الاعتقال فتحت الباب لظهور المعارضة التي ظلت إلى حد الآن مترددة ومحتشمة، الكثير من الناس أصبحوا يرون بوضوح لعبة الحكومة وهذا أمر لا يؤدي إلى تدعيم الأمواج التحتية التي تهز البلاد منذ اليوم الذي فرضت فيه أقلية دكتاتوريتها عليها.

إن إبعادنا ووضعنا في الظل ليس إلا جانبا من نظام كامل يحضر للثورة المضادة مع ما يترتب عنها من عواقب جمة.

ولنعد الى حالتنا.. طوال اليوم كله، استمرت الإذاعات في إعطاء الأخبار حول مكان إقامتنا.. بني عباس، بينما كنا نقبع في مكان غير معروف لدينا على بعد 65 كلم تقريبا من أدرار.

وباستثناء الأخبار المتعلقة بنا، فإن الإذاعات تتحدث عن جولة رئيس الحكومة الحالي في منطقة قسنطينة التي سبقه إليها نائبه الأول بومدين.

وإذا كان المشروع حقيقة فماذا سينبثق عنه يا ترى ؟

في البداية، سيكون هناك كثير من الناس.. أمر طبيعي في بلد أغلبية سكانه الساحقة من العاطلين الدائمين.. ستكون هناك أعراس ومأكولات، وتقبيلات بالجملة، ومواكب وتصفيقات، أمر معروف، كلام كثير، وعود، تعهدات ليس ذلك بجديد تماما.. ولكن بعد مرور العاصفة، هل سيطرأ تغير على الوضع ولو طفيف ولو ليوم واحد ؟.

إن الأمر الجلي هو أن هذه النزهات المكلفة وغير المجدية التي اتخذت منها السلطة مبدأ عمل لها، ستتحول مع مرور الوقت الى سم زعاف لأنها تحمل في ثناياها بذرة إلهاب المشاعر وتحريك الجماهير وهي خاصية الأنظمة الفاقدة للأسس التنظيمية وللعقيدة السياسة، فبدل الدعم الواعي، والحماس الحقيقي النابع من الانجازات الملموسة والالتفاف الجماهيري الحقيقي يتم اللجوء إلي الحشود والتصفيقات المفتعلة في كثير من الأحيان، تماما مثل نار التبن تنطفئ كما تشتغل.

إن الحماس وروح المنافسة المحفزة للجماهير، هي تهيئة ذهنية ضررية لأي بناء، إذا انطلقنا من تفكير جيد واعتمدا على عمل تربوي

وشرح دؤوب، وبالمحافظة على الحماس وروح المنافسة يتحولان إلى سلاح ذي أهمية بالغة في إنجاز الأعمال وتحقيق خطوات كبرى إلى الأمام تشرف الثورة.

وعكسه تماما، إذا كان الإستعداد النفسي للجماهير ناتجا عن تهييج ظرفي، وعن وعود كاذبة وعن خطب هستيرية إنه يمكن أن يؤدي في حالة ما إذا كان «عمل اغتصاب» الجماهير منظما يخلق فيها انعكاسات ذهنية شرطية، إلى استلاب خطير جدا، فهذا الإستعداد النفسي يحمل في طياته تبليداً للعقول وتدميرا للضمائر ويفتح الباب على مستقبل مريب.

14 يوليوز

يذكرني هذا التاريخ بالعيد الوطني الفرنسي، بالاستيلاء على «الباستي» وباضمحلال عهد الظلامية ونكران حقوق الانسان، كما تستنهض في ذكرى سنوات الدراسة وسنوات الشباب البعيدة، حيث كانوا بدلا من تعليمنا لتاريخنا يلقوننا تاريخ فرنسا وثوراتها ومبادئ 1789 إلخ..

هل ينبغي أن نشتكي أو أن نفرح لكون هذا التعليم لم يستطع أبدا أن يمحو تاريخ الجزائريين ؟ إذ شنوا بعد 124 سنة من القهر والإضطهاد، حربا تحريرية ووطنية لرفض السيطرة الأجنبية.

لندع هذا الموضوع الآن، أفضل التفكير في هذا الحماس الشعبي وهذه الوثبات الجماعية القوية التي تتميز بها كل الشعوب في وقت ما

من تاريخها مثل ذلك الإعصار الذي يجتاح كل شيء، ويغير مجرى مصيره. في هذه الصفحات الجديدة ستجد الأجيال القادمة ما تستخلصه من عبر، من أمثلة في الشجاعة وأيضا من الأخطاء التي تميز كل غليان ثوري.

هل النظام الجديد أفضل من النظام القديم ؟

هذا هو السؤال الذي يجب على كل واحد أن يطرحه نظرا لكون كافة المجتمعات تسير نحو تطور لا رجعة فيه.

وإذا كانت ظاهرة التطور حقيقة علمية دامغة، فإنها بالنسبة للمجتمعات والجماعات والشعوب يمكن أن تتمثل في التقدم السريع أو في التقهقر المؤقت مثل ما يحدث بعد الثورات الفاشلة أو بعد بعض الحروب الأهلية مثال إسبانيا وغواتيمالا بعد حكومة «أربنز»، وبالتحديد مثل الكثير من البلدان المستقلة حديثا، جماهيرها لا تتمتع بوعي سياسي متطور ويمكن خداعها وإبعادها عن تغييرات النظام المفروضة عليها. لذلك فإن إطلاق مصطلح الثورة خاصة في الوطن العربي على الانقلابات البسيطة أو الانقلابات العسكرية أو الأزمات الحكومية، دون مساهمة حاسمة من الشعب ما هي إلا سوء فهم أو وهم.

فالتقهقر إذاً، المؤقت غالبا، ممكن دائما، بعد التغيرات العميقة، مثل حربنا التحريرية الوطنية، ذلك أنه من السهل تصور اتجاه الحركة عندما يكون الاندفاع الثوري تحت قيادة نخبة طلائعية منظمة وواعية بدورها تحركها إيديولوجية، فالطريق واضح والأهداف محدّدة والمسيرة عازمة،

وفي الحالات المعاكسة فإن الأمر لا يعدو كونه مجرد غليان من دون أهداف واضحة ولا توجيه مؤكد ولا آفاق محددة.. وهنا مكمن المغبة.

ولا مفر من الملاحظة أن الجزائر توجد في هذه الحالة الأخيرة، ذلك أنها عندما استعادت استقلالها، فلم يكن في خدمتها لا فريق ثوري عازم ولا برنامج محدد ولا طريق بناء واضح.

إن الثورات الحقيقية هي ظاهرة تجاوز مستمر يخضع لتسارع في اتجاه التقدم والعدل والصرامة والإيديولوجية وتكوين الإطارات.

هل تعرف بلادنا هذه الحالة ؟

يجب أن نقولها بوضوح : لم تعد هناك ثورة في الجزائر، منذ أزمة يوليوز وغشت 1962 كل شيء أصبح مغشوشا إلى درجة أننا وجدنا أنفسنا، منذ بعض الوقت أمام هذا المشهد المقزز لحزب مزيف وجيش مزيف ولحكومة من الخلطاء تخضع لنفوذ رجل واحد، ولنقابات مزيفة ولبعثرة القوى الطاهرة ولاعتقال المناضلين... الخ.

وإذا كان هناك أشخاص يستمرون، بحجة عدم الوقوع في الإنتقاد المنظم، مازالوا يتحدثون عن الثورة وعن الاشتراكية، ويرتجفون لقول الحقيقة، فإنهم إما أغبياء أو أصحاب أغراض، وهذه هي حالة كافة المثقفين الشباب الغارقين حتى الأذقان في التواطؤ، والذين مقابل مرتبات شهرية سمينة يدافعون عن نظام يسهر على تسمينهم ليسكتوا عن تجاوزاته بإظهار الولاء.

وأخيرا استطعنا أن نصل إلى معرفة مكان احتجازنا بفضل استمرارنا في التفتيش في ركام الأوراق والكراريس المهجورة في زاوية تحت طبقة من الغبار. فوجئ المسؤول عندما سمعنا نتفوه به، إذاً كانت هناك إرادة مبيتة لإخفائه علينا ناسين أن سجينا يستطيع بفضل ظاهرة طبيعية، حتى وإن كان مقيدا، أن يكتشف الكثير من الأمور، فقط لأن فكره وجميع جوارحه مركزة عليها.

تسابيت تقع إلى الجنوب من تيميمون، على بعد 65 كلم إلى الشمال من أدرار، عاصمة توات.. وآخر مدينة هامة على الطريق المؤدي إلى دولة مالي.. هنالك إلى الجنوب ليس أمامك إلا إفريقيا السوداء.. الآن بدأت أعرف لماذا نزداد ضعفا كل يوم.. لم تمر علينا إلا عشرة أيام هنا ومع ذلك يكفي بذل قليل من الجهد كي نشعر بالدوخة.. إذا مررت لسانك على أي جزء من الجسم فإنك تحس بطبقات من الملح.. إني لا أبالغ.. لقد جربت هذا عدة مرات.. إذا استمرت الحالة هكذا فلن يبقى وقت كثير لهلاكنا.. وهذا أحد الأسباب التي جعلتنا نقرر القيام بعمل احتجاجي في شكل إضراب عن الطعام.. ولقد أبلغ المسؤول العسكري لقاعدة لطفي كتابة أمس بقرارنا بهذا النص :

«الحكومة أكدت أننا وضعنا «تحت الإقامة» بينما في الواقع نجد أنفسنا في تسابيت، سجناء الصحراء.

ونظرا لاستحالة الحياة في تسابيت، واستمرار هذا الوضع فإننا ننتظر لتغيير مكان إقامتنا في ظرف 48 ساعة، وأن تقدم إلينا التوضيحات حول وضعنا.. وإلا فإننا نبدأ إضرابا غير محدود عن الطعام».

في ما يخصني، فإن هذه ستكون المحنة الثانية. جولة ابن بلة بدأت، وحسب الإذاعات فإنها ستشمل باتنة وبسكرة وخنشلة والعين البيضاء وبريكة.

نفس الموضوع كالعادة، نفس الأكاذيب، نفس الوعود الفارغة، نفس المبالغات مع زيادة في كل مدينة أو قرية تفاصيل للإستهلاك المحلي حول هذا البطل أو ذاك، وهكذا سمعت حديثا عن عهد مزعوم تم بين بن بلة وسي مصطفى بن بولعيد[1] في طرابلس، في الحقيقة، كان سي مصطفى في حالة غضب شديد عند عودته من رحلته، لكونه لم يعد ومعه الأسلحة ولكن فقط بوعود متهربة، لكن سي مصطفى لم يعد من الأحياء اليوم ليؤكد الحقيقة.

قبل أول نوفمبر 1954 لم تدخل إلى الجزائر ولو قطعة واحدة من السلاح أو رصاصة واحدة.. والأموال التي قدمها «الداخل» والتي أودعت في سويسرا قبل تاريخ شن الحرب التحريرية ظلت جامدة في البنك بدل أن تتحول لشراء الأسلحة، بعد أن أنقص منها بن بلة 200 ألف فرنك لحاجاته الشخصية.

إن هذا بطبيعة الأمر يفند مزاعم الرئيس الحالي، لكن لحسن الحظ فإن هناك شهودا لا يزالون على قيد الحياة لتأكيد هذه الوقائع.

(1) أحد مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، أول قائد للولاية الأولى «الأوراس» استشهد في 1956.

بعد هذا القوس، لنعد إلى تحليل الخطب الرئاسية، وسنجد نفس المواضيع تتكرر :

إنني أنا الثورة

بفضل حكومتي (أي أنا) حصلت الجزائر على استقلالها واستطاعت أن تحقق المعجزات، ليست هناك حكومة في العالم استطاعت أن تحقق ما أنجزته الجزائر في هذا الظرف القصير.

انتقاد للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

يتبع ذلك حتما بالتهجم على البرجوازية والإطناب في مدح «الزعيم»، إنه لا يأكل ولا ينام ليسهر على هذا العمل الجبار : سنتان في الخارج، خمس سنوات في السجن، بعض الشهور في العمل التهديمي، منذ الإفراج عنه.. تلمسان.. ثم الاستيلاء على الحكم باسم مكتب سياسي تفرق أعضاؤه أيدي سبأ كل هذه التناقضات تتخللها تعهدات وهتافات «يحيا بن بلة» تتلقفها بدورها الجماهير الحاضرة.

إذا فالهدف تحقق على ما يبدو..

إنه آت ذلك اليوم الذي تندحر فيه هذه الشعوذة أمام زحف الأحداث، وأمام الوعي المتنامي عند شبيبتنا وعمالنا وفلاحينا، الذين لا يمكن خداعهم إلى ما لا نهاية بمثل هذه الفظاظة.

15 يوليوز

لانزال دائما في تسابيت، تحت نفس الحرارة ووسط نفس الغموض.. لا جرائد.. إلاّ مانتلقاه من أخبار حسب نزوات المذياع.

عباس عقد ندوة صحفية أمس بسطيف.. ويستنتج من بعض المقتطفات التي أذاعها راديو مونتي كارلو وراديو باريس أنه كعادته، تظاهر بالمعتدل المصالح عندما اتخذ موقف الحَكَم باقتراح تجمع الفرقاء كلهم، وقف في الوسط، في النقاش المفتوح وهو موقف لائق للغاية ويجب الاعتراف بأنه يعبر عن ذكاء سياسي.

أما بخصوصنا فلم يتفوه بكلمة واحدة إذا اعتمدنا على المقتطفات المذاعة من ندوته الصحفية، يا لسخرية القدر التي شاءت أن ينسى عباس، صاحب الريادة في الدفاع عن الديموقراطية والكلمة للشعب، أن هناك مناضلين جزائريين اختطفوا في قلب الجزائر العاصمة واحتجزوا ثم وضعوا في عداد المفقودين.

فهل هذه أفضل طريقة للدفاع عن حق الإنسان، عن حرية الرأي والتعبير ؟ فقد الإنسان للشجاعة في التعبير عن أفكاره كاملة، لم يمثل أبدا وسيلة فعالة للنضال.. ومهما حلا لعباس التهديد بالانسحاب من السياسة ورفض الجلوس في مجلس لا يُعبر عن الشعب، فإن ذلك لا يغير من هذا العمل شيئا.

وبموازاة هذا الموقف راح عباس يعلن أنه اشتراكي، فالمصطلح أصبح موضة.. هذا من حقه مثل غيره.. مسكينة الاشتراكية ألم تعودي سلعة رخيصة يشتريك من يرغب ؟

لاأزال أتأمل في فكرة كل هذه الاشتراكيات الجزائرية.. واحدة خاصة.. الأخرى أصيلة.. وهذه إسلامية... وتلك إنسانية وهذه عربية

وهذه إفريقية وأستطيع أن أذكر المزيد من الأصناف المتنوعة، في حين لا توجد سوى اشتراكية وحيدة وحقيقية هي : الاشتراكية العلمية المبنية على الصراع الطبقي.. من واجب المستغلين والطبقة الكادحة الانتظام والإتحاد، من أجل إحباط البرجوازية كيفما كان شكلها، والقضاء على الظلم وترقية مجتمع جديد، تنتفي فيه الفوارق الطبقية في المداخيل والفرص في الحياة.

مثل هذه الاشتراكية لا تبنى إلا على تحليل الحقيقة الموضوعية بعيدا عن كل خديعة.. والحقيقة لا يمكن أن تجد معناها الصحيح إلا في البرهان العلمي.

ولكن في الواقع كذلك فإن الاشتراكية العلمية، يجب أن تأخذ في الحسبان كل وضع على حدة، من أجل الوصول إلى أحسن الطرق المؤدية إلى تطبيق منطقي، فالأغراض تبقى كما هي والأهداف لا تتغير.

طرح حقيقة شعبنا بواسطة المعتقد بمفرده، طرح خاطئ للمشكل، إذ في أي شيء يتناقض ديننا، دين التسامح والعدل مع نظرية تهدف إلى إقامة مزيد من العدل ومزيد من الحرية وإلى ترقية الإنسان.

حان الوقت كي نعرف أن الإسلام «وإني مسلم متدين» لم يكن ولن يكون عائقا في وجه التقدم، أو ذريعة يستخدمها أولئك الذين يريدون المحافظة على امتيازاتهم.

لابد من التدقيق سياسيا، واتخاذ خيار نهائي والشروع في الطريق، بدل المراوغة والبحث عن اشتراكيات مختلفة عن الاشتراكية الوحيدة التي أعطت الدليل على صحتها.

ونحن متمسكون بإيماننا، فمن يستطيع ياترى منعنا من النضال في سبيل التحرير النهائي لمجتمعنا، وبنائه لفائدة جميع أبنائه حيث يكون فيه لكل واحد الحق في الحياة وفي العمل وفي الحرية وفي الرفاهية، أما الذين يصرون على أن الدين الإسلامي يتعارض مع هذه الأهداف النبيلة فليسوا مسلمين، أو هم أتباع إسلام آخر، خاص بهم وهو ما أرفضه شخصيا.

الخوض في هذا الحديث يبعدنا كثيرا عن تسابيت حيث تعبنا من الانتظار والخمول وبدأنا إضرابا عن الطعام لمدة غير محدودة.. حركتنا هذه لا تبشر بعلامات الخير.. كل شيء ينبيء بالعكس، بأن بضعة أيام تكفي للقضاء على مقاومتنا الجسيمة.

هل تبقت لنا وسيلة أخرى للنضال ؟.. نحن الذين اختطفنا واحتجزنا في مكان سري في ثكنة ثم ألقي بنا على بعد مئات الكيلومترات من بشار معزولين تماما وتحت حراسة مشددة.

الساعة الآن تقترب من التاسعة صباحا. قاعدة لطفي تجتاحها ريح ساخنة، لشدتها راحت النوافذ والأبواب المفتوحة تضرب بدفتها على الحائط محدثة ضجيجا يصم الآذان، من الآن نحن في الجحر، مستلقين.. مختبئين من الزوبعة الرملية... غذاؤنا الأدبي يقتصر على روايات بوليسية، في انتظار البريد القادم من بشار والذي سيأتينا حسب وعود الرائد سي أحمد سعدون وقائده بكتب وورق للكتابة وبعض الأدوية.. هذا البريد تأخر لأربعة أيام على الموعد المحدد.. بدأنا نتعلم عدم الوثوق في الوعود لأننا نعرف الآن قيمتها.

ألم نبلغ قبل مغادرتنا لبشار أن ترحيلنا من هناك هو لضمان ظروف معيشة أفضل قبل أن نهلك نهائيا.. بعدها وجدنا أنفسنا في تسابيت حيث الحياة تكاد تكون مستحيلة.

بل أكثر من ذلك، كان هناك من يكرر لنا القول في كل مناسبة أننا مناضلون وأنه ينبغي علينا أن نتحلى بالصبر.. إذا كانت كلمة مناضل لها نفس المعنى الذي يعطيها إياها وزير الصناعة الحالي لعروسي خليفة، في كتابه[1] الذي يتناول النضال الذي لم يكتشفه هو إلا بفضل حياة من التواطؤ والنكران، فإن علينا أن نصبر كما نصحنا.. ولكن هل هذا هو النضال ؟

ألا يعني النضال بالعكس تماما.. الرفض المطلق للظلم.. الإرادة الراسخة في مقاومة أشكال التعسف والنفوذ المفسدة والإغراءات.. الروح الكفاحية في كافة الأحوال.. الصرامة الأخلاقية.. الكفاح ضد الخنوع والانقياد واللامبالاة والركود... الشجاعة أمام المحن.. النزاهة الأخلاقية والفكرية.. الصراحة واحترام الحقيقة إلخ.. وباستحضار الإجابة التي قالها «شي غيفارا»، أثناء زيارته الأخيرة للجزائر ردا على سؤال : لا تهمني الاشتراكية الإقتصادية وإعادة توزيع الثروة من دون أخلاق ثورية. فإني أصل إلى هذه الملاحظة، هي أنه من دون نضال ثوري، لست هناك ثورة. فالكلمات والبرامج والتصريحات لا قيمة لها إلا في أفواه الذين يدركون معناها وأبعادها ويعتبرون أن الكلمة هي التزام، أما باقي الأمور فهي دخان تنسفه الرياح. السجن والإهانات والأكاذيب

(1) دليل المناضل الجزائري (1962).

بالنسبة للمناضل الذي يتحلى بقيم النضال، كل هذا، لا يزيد إلا من تعزيز صفاته الحميدة، من الخطإ تصور إرباكه بمثل هذه الأساليب وما أخطأ كل هذه الحسابات، الإضطهاد بكافة أشكاله الذي ضرب الاحزاب الثورية مكنها من التمحيص واستخلاص نقاط ضعفها.. ففي السجون يتعرف الرجال الأشداء على بعضهم وينصهرون.. ومن جهة النظر هذه، فإن السلطة الحالية عندما اعتقلتنا، فإنها قدمت خدمة لقضية الثورة ولقضية حق الرأي وحرية التعبير التي أرادت أن تخنقها باللجوء إلى هذه الإجراءات اللاشرعية والدكتاتورية.

هناك آخرون جربوا قبله هذه الأساليب وفشلوا.. وسيفشل هو بدوره.

16 يوليوز

هو ثاني أيام الإضراب عن الطعام.. نهار الأمس معروف عادة أنه أصعب يوم.. ولكنه لم يكن استثنائيا.

يجب أن نسجل في هذا الموضوع أن كل إضراب عن الطعام، نظرا للظروف والمكان والفصل له خصوصيته، وبالرغم من أن المرء ليس في أول تجربة له، فإن في كل مرّة في الاضراب، تظهر عوارض مجهولة وردات فعل جديدة.

في ما يتعلق بنا، من المهم الإشارة إلى أنه بالرغم من الحرارة الشديدة فإننا نشرب أقل بكثير من العادة ومن هنا نقصان كبير في العرق، وعلى العكس من ذلك فإن الجوع يؤثر فينا بسرعة، والدوخة تضرب ندءا من اليوم الثاني.

وأود أن أوضح بخصوص هذا الإضراب أمرا وهو :

أنه لا مقارنة بينه وبين الإضرابات الصورية في جهات أخرى، المبالغ في تضخيمها بواسطة الدعاية والضجيج اللذين لا علاقة لهما بالحقيقة.

الإضراب الذي أتحدث عنه فعلي «باستثناء الماء والسجاير» وهذا مع حرارة تبلغ 45 درجة تحت الظل دون أدنى شروط حياة أو ترتيبات صحية، وما لم يطرأ أي تغيير على حالتنا فإن قرارنا قد اتخذ للاستمرار حتى العجز النهائي.

سمعنا البارحة باعتقال العقيد «صوت العرب» من الولاية الثانية سابقا، طريدة أخرى في ساحة الصيد التابعة للسلطة.. في انتظار الآخرين.

17 يوليوز

هذا ثالث أيام إضرابنا عن الطعام وهو عند العارفين شيء قاس خاصة في بدايته.

بالأمس، وخلال الظهيرة، كان الرفاق كلهم متعبين.. وجوههم شاحبة متربة وعيونهم غرقت في عمق الرأس.. آثار الإضراب بدأت تظهر.. عوارض أخرى : صداع الرأس حاد ولا مثيل له.. يشعر المرء بزلزال داخل الرأس.. آلام في الصدغ، والأنف.. وكأن عيناي دفعتا إلى داخل الرأس.. ولكنني أشعر بهما خارجتين.. أضطر إلى إغلاقهما وأضغط بأصبعي بقوة على الجفون للتخفيف من الألم.

اليوم على الساعة العاشرة، طلبنا أقراص أسبيرين.. دون جدوى.. في قاعدة لطفي بتسابيت لا توجد حتى الأدوية المعتادة الأكثر استعمالا.

نحن مستلقون على أسرتنا... في الهواء الطلق.. صامتون كل يحلم في اتجاه أو يغفو في انتظار النوم الذي لا يأتي.. السماء لا تزال ضاوية بأشعة الغروب.. وستبقى هكذا قبل ظهور النجوم الأولى.. في أقل من نصف الساعة يصبح عددها لا يحصى في سماء صافية وبعيدة..

نزل بن بلة ضيفا على فرحات عباس في سطيف.. فكانت المصالحة.. التقبيلات والتهنيئات... و... و... حراسنا اطلقوا العنان لمذياعهم للاستماع إلى «نبي» الجزائر، وفي باريس توثقت روابط التعاون التي توطد أكثر علاقة الجزائر بالدولة المستعمرة سابقا.. أمر طبيعي عندما لا يتوفر المرء على المال أن يبحث عنه حيثما يوجد دون كبير امتعاض، ولكن في كل هذا أين هو الشعب الذي يتغنى به بمناسبة هذه المصالحات وهذه المساومات السياسية ؟.

وحتى الأيام الأخيرة، قبل المصالحة كان عباس غاضبا في سطيف، غير راض بتطور الوضع، رغم أنه كان متوقعا منذ ضربة الطبل في طرابلس، ومنذ وقت قصير فقط، كان رئيس المجلس الحالي في حملة ضد البرجوازية وأصدقاء عباس الأقربين. ومن مفارقات الزمن أن يجعل هذا اللقاء من الأول الرجل القوي في الجزائر ومن الثاني الرجل الأشرف من بين كل أعضاء «الجماعة» التي كانت في الخارج.

ماذا جرى بالضبط في هذا الزواج العابر ؟ وكم من الوقت سيصمد قبل أن يبدأ هذا الوفاق المرقع على عجل في الاضطراب.

كثيرة هي الأسئلة التي من الصعب علي توضيحها وأنا في وضعي الحالي ضمن المعلومات المحدودة المتوفرة لدي بعض الإذاعات الأجنبية أعطت بعض التوضيحات حول حالة «صوت العرب» الذي اختطف مثلنا من الشارع بينما كان في صحبة الرائد الماهر.. نعم السلطة تأخذ من تشاء على هواها.. هل هناك أحد لا يعجبها ؟ هوب ! تختطفه وتعمل على تغييبه، لمن الدور في المرة القادمة ؟

وانطلاقا من تجربتي القريبة، فإن العقيد «صوت العرب» هو في مكان ما، في سريّة، يستعرض السنوات التي قضاها في المقاومة التي بفضلها وبفضل دعم شعب كامل لها، أصبح مختطفوه في السلطة اليوم.

ـ أليست خاصية الثورات الفاشلة البدء أولا بافتراس خيرة أبنائها ؟.

أمّا الأخرون الذين يرفضون بإصرار أن يكونوا من بين المتنافسين على اقتسام الغنيمة سيلقون إن عاجلا أو آجلا نفس المصير، ذلك أن المنعطف قد تقرر.. وليحذر الذين لا يفهمون الدرس جيدا.. كلما زادت الصعوبات، كلما كان الإضطهاد قاسيا وشديدا.

لحسن الحظ المحصول الزراعي هذا العام جيد، مما يسمح للناس أن لا يجوعوا، وإلا أين سنكون ؟ لجان التسيير. وتأميم بعض وسائل الإنتاج ومساهمة لجان العمال في تسيير المؤسسات في بعض القطاعات يمكن أن تعتبر أعمالا إيجابية، ولكن التحدث هكذا عن الاشتراكية المطبقة هو السقوط بعينه الذي وقع فيه الكثيرون، فبدون إصلاح زراعي جذري يقوم على تخطيط صارم لاقتصادنا بكامله، ومن

دون أن تصبح كل وسائل الإنتاج بين أيدي العمال، ومن دون تجنيد الجماهير، ومن دون رقابة مشددة على التجارة الخارجية وحركة تنقل رؤوس الأموال، ومن دون إنشاء سوق داخلية تخضع شبكاتها للمراقبة، ومن دون انتقاء الاستثمارات الأجنبية، فإنه لا يمكن الحديث عن الاشتراكية بتاتا.

ولعله من الممكن الرد عليّ بأنه لا يمكن بناء العالم في ليلة، هذا صحيح.. ولكن إمّا أن نكون قادرين على الإنطلاق في بناء اشتراكي على أسس موضوعية، وتقبل كافة الآثار الداخلية والخارجية، وأما ألا نكون قادرين. وفي تلك الحال، من الأفضل، كي يكون الإنسان صادقا وواقعيا، أن يختار طريقا آخر، يكون منطقيا على الأقل، أما اللعب في الخانتين وفي نفس الوقت، فإنه يعني الفشل في كليهما ويعني تدمير الفرص وإغراق البلد في الغموض والأزمات ودفع الشعب إلى أن يكفر بهذه الإشتراكية المتغنى بها.

على ضوء ما يجري منذ عام، فإني لسوء الحظ لا أرى مخرجا من غير التغيير الجذري لكل سياستنا «الحقيقة فقط هي الثورية» لشعبنا الحق في معرفة هذه الحقيقة. لقد سبق له أن أظهر بما فيه الكفاية أنه قادر على مواجهة الحقيقة كما هي، وعلى التعبئة وقبول المزيد من التضحيات من أجل بناء الاشتراكية، وهو طريق صعب ولكنه الوحيد الكفيل بإخراجه من التخلف الذي ورثه من الاستغلال الاستعماري.

18 يوليوز

رابع أيام الإضراب.. مباشرة بعد استيقاظي من ليل كان النوم فيه مليئا بالكوابيس المزعجة، انكببت على كتابة هذه اليوميات، مغتنما القليل من وقت البرودة.. الساعة الآن تقارب السادسة صباحا، الشمس المحرقة اجتاحت بسرعة السماء وأغرقت الأرض تحت أشعتها الساطعة.

انتظرنا طوال نهار الأمس الأخبار من بشار من دون جدوى.. لاطبيب.. ممرض عسكري جاء للتو من أدرار اقترح علينا أكياسا لاأعرف ما في داخلها.. وعرض علينا الأكل.. صرح لنا بحسن نية أنه لا يفهم لماذا نرفض تغذية أنفسنا.. حاولنا من جهتنا أن نشرح له.. بدا وكأنه لم يقتنع تماما.. لعله لم يسمع في حياته بالاضراب عن الطعام.. كان صادقا.. ما فائدة ذلك.

بدأت أشعر بالتعب يغمرني والدوخة تشتت أفكاري وتؤثر على نظري.. أترك الكتابة إلى المساء.

نفس اليوم الساعة السادسة مساء...

لاستئناف كتابة هذه اليوميات، عدت الى الطابق الأرضي حيث يمكنني خط بعض السطور.. لم يخرج أحد من الحجر منذ الصباح.. الحرارة لاتزال شديدة جدا حتى هذه الساعة.. البقاء في الدور الأرضي لا يحتمل إطلاقا أثناء إثنتي عشرة ساعة على الأقل.

المذياع الذي بحوزتنا أصبح لا يسمع.. سلمناه إلى الحارس لتغيير بطارياته.. الحمد لله أن أعارنا مسؤول القاعدة مذياعه.. أعتذر عن هذه الوقائع التي لا معنى لها.. ولكن عندما يكون المرء في السجن «يا له من سجن ذهبي» فإن مثل هذه الوقائع تأخذ أبعادا خاصة، فلذلك لم أستطع الامتناع عن تسجيلها الواحدة تلو الأخرى.

العزلة دائما.. لا أخبار ولا ردود فعل.. هل سنحظى بزيارة الرائد سي أحمد، التي أعلنت منذ 24 ساعة ؟

باستثناء هؤلاء العسكريين الشبان الذين يقومون بحراستنا، ويشاهدون تدهور صحتنا التدريجي، لا أحد اهتم بوضعنا، نضرب عن الطعام، نموت أو نصاب بمرض خطير، فماذا يهم أولئك الذين حرمونا من حريتنا..

منذ وصولنا إلى تسابيت حتى اليوم، تلقينا مرة واحدة مجموعة من الجرائد من بشار.. كلها تعود إلى أسبوع مضى، لا علاقة لها بالأحداث إذن..

بإستثناء تصريح كريم بلكَاسم، وتقرير مقتضب جدا عن الندوة الصحفية لآيت أحمد، فإن الباقي لا أهمية له في تلك الجرائد.

صوت العرب المخطوف الخامس، طواه النسيان بسرعة.

الأمس وكذلك طيلة اليوم، كافة تعاليق الإذاعات مخصصة للإعتقالات في المغرب، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو الذي دفع

الثمن بتهمة التآمر على أمن الدولة.. ما هي الحقيقة في هذه القضية الغامضة والمؤلمة ؟

حسب التعاليق، خاصة التي أذاعها القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية.. فإن الحكومة الجزائرية قد تكون ضالعة فيها، حيث قدمت كمية هامة من الأسلحة، وبما أنني أجهل كل شيء عن الموضوع، وليست لدي وسائل للتحقق من هذه الأخبار فإني لا أستطيع الحديث إلا عن الإفتراضات.

إمّا أن يكون كل هذا من اختلاق الحكم، لمهاجمة الخصوم السياسيين، ومن ثم فإن الحديث عن المؤامرة لا يقنع أحدا ويضمحل، بل ويمنح المعارضة المغربية قوة وعزيمة، وإما أن هناك دلائل للتهم الموجهة إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وفي هذه الحالة يمكن القول إن الإخوة المغاربة قد ارتكبوا خطأً جسيما، ويوجهون ضربة خطيرة لسمعتهم ولحزبهم.

ولابد من التسجيل بالمناسبة أن الإتحاد الوطني للقوات الشعبية قد وقف قلبا وقالبا، أثناء أزمة الصيف الماضي، مع شلة تلمسان.. بل وذهبت صحافته إلى حد وصف بعض العمليات (اجتياح الولاية الثانية والمواجهات مع الولايتين الثالثة والرابعة) بالأعمال الثورية.

لقد سبق لي أن وضعت الأمور في نصابها بما فيه الكفاية مع الإخوة المغاربة.. لا أكرر ذلك هنا، وأعتبر أن الإتحاد الوطني للقوات الشعبية قد تكون له أسباب من الناحية التكتيكية جعلته يتحالف مع حكم بن

بلة ولكن هذا الموقف خاطئ تماما من الناحية الاستراتيجية وسأشرح ذلك.

كانت السياسة المغاربية للحركات الوطنية في بلدان شمال إفريقيا الثلاثة متميزة دائما بواقع هو الفرقة : لم يظهر إلى الوجود أي اتفاق أبدا بين حزب الإستقلال، وحزب الشعب الجزائري ـ حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وحزب الدستور الجديد، بالرغم من أن الفرص التاريخية قد توفرت لترجيح عمل جماعي، كان يمكن أن يكون أحسن ضمان لمستقبل مشترك.

هكذا عاد هؤلاء وأولئك إلى جادتهم للدخول في طريق العمل المسلح، ولما تركت القضايا التكتيكية والتوجيهية فسح المجال أمام القوى الديناميكية، وجدت البلدان الثلاثة نفسها بفعل قوة الأحداث، تخوض كفاحا واحدا، والملاحظ أن هذا التحالف الذي لا نظير له، لم يكن منتوج القيادات ولكن بفعل القاعدة فبين سنتي 1952 ـ 1954، كل الشروط كانت متوفرة لتحقيق اتحاد قوي، وقد كان لهذا الأمر أثره في زعزعة لا مبالاة الاستعمار الفرنسي الذي بفضل ذكائه، أدرك أن الوقت قد حان لوقف انسجام من هذه الطبيعة ومن هذا الإتساع مهما كلفه ذلك من ثمن. في غشت 1954، وعندما تنازل لتونس عن الاستقلال الداخلي توصل إلى وقف الكفاح على هذه الجبهة.

بالرغم من هذا العائق الجدي، فإن المغاربة والجزائريين وجدوا أنفسهم أمام واقع واحد، تحفزهم التجربة التونسية، قد قربوا وجهات نظرهم وضبطوا خطة عمل مشتركة. كان أول أكتوبر 1955 تتويجا لنسة

كاملة من الجهود.. وفيه انطلقت مقاطعة وهران التي ظلت صامتة إلى اليوم، والريف ومنطقة بني يزناسن في العمل ضد القوات الفرنسية.

وبعد تردد في البداية، تكونت هذه الحركة. وفي مدة شهرين تحركت مناطق الأطلس المتوسط والأطلس الكبير، في حين أخذ العمل في منطقة وهران يتسع أكثر فأكثر نحو الشرق.

غير أنه للمرة الثانية في مدة عام، لعبت الإمبريالية وربحت على حساب الشمال الافريقي،في 16 نوفمبر 1955، أعيد ملك المغرب من المنفى إلى بلاده، فاستعاد عرشه. بعد عام أوقفت المقاومة المغربية نشاطها بدورها، بالرغم من تحذيراتنا، وترجياتنا وتحفظاتنا.

بقيت الجزائر وحدها تواصل كفاحها حتى النصر ولكن بأي ثمن ! إن هذه الفترة القصيرة من تاريخ بلداننا الثلاثة غنية بالدروس التي لم يستفد منها فيما يبدو كل أولئك الذين لا يزالون يتحدثون، عن اقتناع أو من غير اقتناع لا يهم، عن الاتحاد المغاربي.

قبل كل شيء، لابد من التساؤل عما إذا كان الاتحاد قابلا للحياة ويمكن تحقيقه، مما لاشك فيه أن توحيد البلدان الثلاثة سيكون عاملا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتسخير كافة الثروات والجهود بصورة مشتركة. والمجموعة الجغرافية والاقتصادية المبنية على هذا الأساس ستكون لا محالة مسلحة بأحسن ما يمكن لمواجهة الاستعمار الجديد من أن يكون كل واحد من البلدان الثلاثة بمفرده.. وستكون لها ميزة أخرى لا يستهان بها ألا وهي القضاء النهائي على

النزاعات الحدودية، على المطالب الاقليمية وعلى كافة المناورات العقيمة.

بل ويمكن أن يعطي توحيد المغرب العربي دفعا حاسما للوحدة العربية، بل والإفريقية. فالسؤال المطروح إذا، هو كيف نحقق هذا الإتحاد، وما هي الطرق المفضية إليه ؟

في البدء يجب أن تتوفر الشجاعة في طرح المشاكل الحقيقية كما هي : وهي الاقتناع بأن شمال إفريقيا متخلف بأجزائه الثلاثة، وأن الإرادة في تنميته تستلزم تحويلا جذريا للهياكل السياسية والاجتماعية، ولكن إغفال طرح المشكل بهذه الكيفية معناه التوجه رأسا نحو التمتمة السياسية المنظمة، المعزوفة وسط ضجيج كبير، بمناسبة إبرام بعض الاتفاقات المحدودة الخالية من الأثر البعيد، تعقد بين إثنين من بلداننا الثلاثة، ويكون ذلك مربوطا دائما بخلفية ممارسة المناورات التي تمكن إما من معارضة البلد الثالث وإما لموازنة نفوذ الطرف المقابل، إن هذه السياسة ذات الأسنان المنشارية، لاتزال تحكم حاليا العلاقات داخل الشمال الإفريقي وتعرضها بشكل خطير إلى الابتزازات الخارجية.

والخلاصة هي أن التوحيد يجب أن يمر إجباريا عبر إختيار سياسي واقتصادي، ذلك أن الحديث عن الإتحاد من دون إبراز ما هي فئة المواطنين التي يبني من أجلها، ومن دون توضيح ما هي القوى الإجتماعية التي يعتمد عليها، ومن دون تحديد العراقيل الرئيسية والأعداء الذين يعملون لإحباطه وحلفائه الداخليين والخارجيين يعتبر انتهازية بعينها.

ومن ناحية أخرى يجب الإعتراف بأن الكفاح ضد الخداع يتجاوز حدود بلداننا، وأن مسألة الاستراتيجية يجب إذن أن تحظى بالأولوية على أي حساب تكتيكي، فالطريق الوحيد الممكن والناجح هو الإعتماد على تجمع طليعة ثورية من البلدان الثلاثة تكون مهمتها الأساسية الرفع من وعي جماهيرنا العاملة، توعية أكثر دقة بالحقيقة، ودفعها بخطوات سريعة في مسيرتها نحو الإشتراكية. وبعبارة أخرى فإن عدم التفكير في مشكلة المغرب العربي بجميع جوانبها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وعدم تحديد توجه مشترك يعني الابتعاد عن السبيل الحقيقي.

وعندما تحدثت من قبل عن أن الإتحاد الوطني للقوات الشعبية وهو يتخذ موقفا حول الأزمة الجزائرية قد ارتكب خطأ فادح العواقب، فإن فكرتي أن أي طرف عاقد العزم على هذا الإتحاد، ليس له الحق في أن يغامر هكذا بسهولة في طريق لا تستجيب لهذا الهدف.

وهو يتخذ هذا الموقف، دون قصد على ما يبدو، فإن الإتحاد الوطني للقوات الشعبية قد وقع في خطإ، وإذا أدار ظهره لواقع شمال إفريقيا الثوري فقد اختار الجماعة المنتصرة دون الخوض في البحث عن الدوافع التي تحرك أولئك الذين هم في السلطة اليوم. بينما سياستهم المتعبة منذ عام تعطي الدليل القاطع على تثبيت نظام يختلف في جوهره كثيرا عن النظامين القائمين في هذه الجهة وتلك.

أليست المؤامرات التي ضربت، بعد أيام قلائل مناضلين في سبيل قضية واحدة برهانا على ما أقول ؟

في هذه الساعة التي أكتب فيها هذه الأسطر في تسابيت فإنّ فكري يذهب إلى إخوة، بحق أو بباطل، هم الآن في حال أحسن من حالنا.

19 يوليوز

هذا خامس أيام إضرابنا عن الطعام.. بلغنا مرحلة النشوة، لا آلام.. ولا أوجاع في الرأس، دخلنا المرحلة الثانية التي يتكيف فيه الجسم، بعد فترة الفطام، يفقد مطالبه ليعيش على ذاته، النطق يصبح متلكئا وبطيئا، والكلام غير واضح.. حاجة الجسم أكثر حدة.. العرق يأخذ رائحة الحامض.. نهار الأمس مثلا اغتسلت ثلاث مرات.. ومع ذلك كانت الرائحة المنبعثة من جسمي في آخر النهار لا تحتمل عن قرب.. التعرق في الواقع قليل.. ولكن يكفي جهد صغير كي تغطي الجسم كله قطرات من العرق المركّز ذي الرائحة الكريهة.

هاهو الرائد سي أحمد وصل بسلام هذا الصباح بعد عطل استبقاه أربعا وعشرين ساعة في نواحي بني عباس. التعليمات التي تلقاها من العاصمة تلح علي إبقائنا معزولين في سرّية مطلقة، أمام تعنت هذا النظام، الذي ذهب بعيدا في منطقه الذي لا يحيد عنه بسهولة، كان قرارانا قرارا لا يتزعزع : سنواصل إضرابنا عن الطعام. هناك كلام عن احتمال تغيير مكان إقامتنا ونقلنا إلى الشمال أكثر.. وهذا لا يغير من الأمر شيئا..

السلطة تصرّ على الاحتفاظ بنا في هذا الوضع كمحتجزين. إني أفهم جيدا أن الرجال الذين قرروا إختطافنا طالما أنهم لم يصلوا إلى هدفهم المرعب، لا يزعجهم أمر استمرار محنتنا وذلك لتحقيق نفس الغاية.

إذا، فالهدف الأساس هو إسكاتنا، ولذلك فهم لا يترددون في إستعمال أية وسيلة كانت، ألم يؤكد قائد الناحية العسكرية الثالثة نفسه، أكثر من مرة، إنه لم يتلق بخصوصنا أية تعليمات مكتوبة، باستثناء برقيات راديو تأمره بحراستنا حراسة مشددة.

كم ستدوم هذه الوضعية الشاقة ؟ إن النظام بالتأكيد قد قرر الذهاب حتى النهاية، ومهما عملنا ومهما حاولنا فإنه لا يرد إلا في الإتجاه المعاكس.. هذا هو منطقه.

بيد أن الإضراب عن الطعام لن يتواصل إلى ما لا نهاية.. هناك ظرف يتحتم فيه على الإنسان أن يتنازل. في ما يخصنا، هذا ليس واردا، لأن الأمر لا يتعلق بعمل ذي طابع مطلبي، ولكونه كفاحا من أجل احترام الحقوق المقدسة للإنسان التي ضحى الآلاف من إخواننا بأرواحهم من أجلها. المعركة بدأت ومهما تكن نتيجتها فإنا لن نكون نحن الخاسرين، فإرادتنا ثابتة على هذه النقطة،ولن يثنينا أي شيء عنها، حتى وإن كانت النهاية حتمية فإن آخرين سيخلفوننا وسيكسرون الطوق الجهنمي الذي ينغلق على شعبنا. نعم إن خاصية كل سياسة ظالمة هي أن تركع، إن آجلا أو عاجلا تحت وطأة أعمالها الشائنة والإجرامية.

لا يمكن أن يكون غير ذلك مع نظام فرض بالقوة ومحكوم عليه باللجوء إلى استخدام الأساليب التي تذكر، ويا للغرابة، بتلك التي تستعملها كل الدكتاتوريات.

20 يوليوز

سادس أيام الإضراب.. بعد شهر من احتجازنا، استمرت النشوة ولكن التعب الذي كان قليلا حتى نهار أمس، بدأ يتأكد ويتوضح.. النطق صعب والجسم كله أضحى رخوا واجتاحه الوهن..

بعد أيام قلائل، لن نقو على الحركة، خاصة إذا كان علينا أن ننتقل اليوم أو غدا نحو الشمال، حيث سيسهل حسب سي أحمد نقلنا في حالة إصابة أحدنا بوعكة، كما لو أننا لم نتوعك لحد الآن.. في غياب الطبيب من يستطيع أن يثبت ذلك.. ؟

بلحانا التي مرت عليها عدة أيام، وشعر الرأس الذي لم يقص منذ شهر، فقد كانت ملامحنا تبدي حالتنا. حديث الحلاق.. غير ممكن.. أليست التعليمات هي منعنا من الاتصال مع أي شخص آخر حتى مع أهلنا ؟ قائد الناحية العسكرية منضبط ولا يقوم إلا بتنفيذ الأوامر.. هذا هو الرد الذي أتلقاه على أسئلتي في كل مرة.

وفي هذا الصدد أود ولو بشيء من التأخير أن أعطي مثالا عن هذه الذهنية، وأتناول حادثة وقعت في بشار صبيحة أول يوم لإقامتنا في هذه البلدة.

عند وصولنا إلى بشار، زجّ بنا في حجرة سدت كل منافذها بإمعان، كنا في غاية الإنهاك في تلك الليلة بحيث لا نستطيع التكفل بهذه المسائل.. رغبتنا فقط هي النوم للاستراحة من تلك الرحلة المضنية. عند استيقاظنا صبيحة اليوم الموالي كدنا نختنق من ذلك الجو الرطب

إذا، فالهدف الأساس هو إسكاتنا، ولذلك فهم لا يترددون في إستعمال أية وسيلة كانت، ألم يؤكد قائد الناحية العسكرية الثالثة نفسه، أكثر من مرة، إنه لم يتلق بخصوصنا أية تعليمات مكتوبة، باستثناء برقيات راديو تأمره بحراستنا حراسة مشددة.

كم ستدوم هذه الوضعية الشاقة ؟ إن النظام بالتأكيد قد قرر الذهاب حتى النهاية، ومهما عملنا ومهما حاولنا فإنه لا يرد إلا في الإتجاه المعاكس.. هذا هو منطقه.

بيد أن الإضراب عن الطعام لن يتواصل إلى ما لا نهاية.. هناك ظرف يتحتم فيه على الإنسان أن يتنازل. في ما يخصنا، هذا ليس واردا، لأن الأمر لا يتعلق بعمل ذي طابع مطلبي، ولكونه كفاحا من أجل احترام الحقوق المقدسة للإنسان التي ضحى الآلاف من إخواننا بأرواحهم من أجلها. المعركة بدأت ومهما تكن نتيجتها فإنا لن نكون نحن الخاسرين، فإرادتنا ثابتة على هذه النقطة،ولن يثنينا أي شيء عنها، حتى وإن كانت النهاية حتمية فإن آخرين سيخلفوننا وسيكسرون الطوق الجهنمي الذي ينغلق على شعبنا. نعم إن خاصية كل سياسة ظالمة هي أن تركع، إن آجلا أو عاجلا تحت وطأة أعمالها الشائنة والإجرامية.

لا يمكن أن يكون غير ذلك مع نظام فرض بالقوة ومحكوم عليه باللجوء إلى استخدام الأساليب التي تذكر، ويا للغرابة، بتلك التي تستعملها كل الدكتاتوريات.

20 يوليوز

سادس أيام الإضراب.. بعد شهر من احتجازنا، استمرت النشوة ولكن التعب الذي كان قليلا حتى نهار أمس، بدأ يتأكد ويتوضح.. النطق صعب والجسم كله أضحى رخوا واجتاحه الوهن..

بعد أيام قلائل، لن نقو على الحركة، خاصة إذا كان علينا أن ننتقل اليوم أو غدا نحو الشمال، حيث سيسهل حسب سي أحمد نقلنا في حالة إصابة أحدنا بوعكة، كما لو أننا لم نتوعك لحد الآن.. في غياب الطبيب من يستطيع أن يثبت ذلك.. ؟

بلحانا التي مرت عليها عدة أيام، وشعر الرأس الذي لم يقص منذ شهر، فقد كانت ملامحنا تبدي حالتنا. حديث الحلاق.. غير ممكن.. أليست التعليمات هي منعنا من الاتصال مع أي شخص آخر حتى مع أهلنا ؟ قائد الناحية العسكرية منضبط ولا يقوم إلا بتنفيذ الأوامر.. هذا هو الرد الذي أتلقاه على أسئلتي في كل مرة.

وفي هذا الصدد أود ولو بشيء من التأخير أن أعطي مثالا عن هذه الذهنية، وأتناول حادثة وقعت في بشار صبيحة أول يوم لإقامتنا في هذه البلدة.

عند وصولنا إلى بشار، زجّ بنا في حجرة سدت كل منافذها بإمعان، كنا في غاية الإنهاك في تلك الليلة بحيث لا نستطيع التكفل بهذه المسائل.. رغبتنا فقط هي النوم للاستراحة من تلك الرحلة المضنية. عند استيقاظنا صبيحة اليوم الموالي كدنا نختنق من ذلك الجو الرطب

المغلق، عندما أحسوا بنا نطرق الباب، دعا الحارس مسؤولا جاء فقابلناه باحتجاجنا الشديد على هذا الحبس غير المعقول، فكان رده علينا «هذه هي الأوامر».

ولما سألته : «وإذا طلب منك أن تخنقنا فهل تفعل ذلك ؟» أجابنا ببرودة : «نعم أفعل ذلك» وفي آخر المطاف، ومن دون شك بعد مشاورات، سمح لنا بأن نبقي على ذلك الباب المغبون مفتوحا حتى نرى ركنا من السماء ويدخل إلينا شيء من الهواء فوق السطح. الحارس لا يبارح مدخل الحجرة بينما الآخر يقف فوق السطح بالزي الخاص، يده على زناد رشاشته، مظهره بائس وهو تحت الشمس المحرقة.

وأستطيع أن أذكر أمثلة أخرى على هذه الذهنية، دون أن أغير شيئا، فلذلك أفضل أن أترك هؤلاء المنفذين مع انطباعاتهم، للالتفات أكثر إلى الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة المدمرة.

إنه لا ينبغي تصور أن المنطقة العسكرية تمثل استثناء لهذه الذهنية التي لاقيناها، مع فروق طبعا، في كل مكان منذ أن جعلنا اعتقالنا في اتصال مع رجال الشرطة بالزي المدني أو مع جنود الجيش الوطني الشعبي أو الدرك.

مثال أخير لأختم هذا الحديث : لدى وصولنا إلى سعيدة وضع ضابط من الدرك تحت تصرفنا جهاز راديو لا نزال نحتفظ به، وهذا الجهاز ملك لأحد الدركيين الشبان فرض عليه التنازل عنه.. ولكنه احتج على ذلك بطبيعة الحال.. فكان الرائد بن شعو من المديرية

المركزية للدرك يشاهد الواقعة، فلم يكتف بحجز الجهاز ولكنه، بتصرف غريب أمر إيداع الدركي الشاب السجن لأنه رفع صوته وعبر عما كان يشعر به، وأود التوضيح أن هذه النكتة قد نقلها إلينا دركي آخر، وأني لا أضع كلامه موضع الشك.

الجهاز القمعي كُرس، وهو آلة عمياء ومدربة على سحق وتكسير كل ما يقدم لها، لقد ابتعدنا عن الأخوة الكبيرة والتضامن اللذين عرفناهما في زمن المحنة، وتمكنا بفضلهما من تحقيق تلاحم الشعب كله وتحويله إلى قوة هائلة في مواجهة عدو قوي تحطمت كل محاولاته ومخططاته على هذا الحصن، ذلك الاندفاع كان يمكنه أن يقود إلى تحقيق معجزات بيد أن المطامح الشخصية والتعطش للحكم قد أوصلانا إلى ما نحن فيه : شعب ثبطت عزائمه فاقد الأمل، منقسم، وجيش مفصول تماما عن الشعب وشرطة منبوذة من الشعب وعلى القمة يقبع جهاز يعكس هذا التشتيت، وهذا الطلاق المخيف.

إن ما هو مفروض علينا، ما هو إلا مثال لنظام انغمس في التآمر، غير قادر على الفعل، وهو يهوي نحن الديكتاتورية سلاحه الوحيد، فضلا عن الديماغوجية والرشوة، هي : الظلم وإنكار حقوق الانسان واحتقار الشعب. ولقد سمعت بعض الضباط يتحدثون عن «المدنيين المساكين» وهم يشيرون الى من لا يرتدي الزي العسكري.

ها هي الحالة التي نحن فيها ! الكلام عن شروط الاشتراكية والديمقراطية خدعة لا تنطلي إلا على من يريدها.

بعد ظهر اليوم، هبت زوبعة رملية شديدة.. مغامرة الخروج أصبحت مستحيلة، وبقينا نشاهد احتدام العاصفة من خلال شبابيك النوافذ، لا نستطيع الرؤية أكثر من مترين، ذلك أن الزوبعة كانت ترفع معها أطنانا من الرمال وتجعلها تدور بسرعة الريح داخل أسوار القاعدة.

شجيرات النخيل اليابسة التي كانت تزين جانبي بستان صغير، مات ولم يبق منه إلا ما يشبه خطوط مربعات دفنت تحت الرمال كانت تئن بكافة أليافها، في مكان ما، باب يصفق في ضجيج يزيده هدير العاصفة، حبات الرمل الدقيقة تتسلل من أكثر الفتحات انغلاقا، وترسم على الأرض وعلى جوانب النوافذ خطوطا متعرجة تشبه بمقياس أصغر رسوم الكثبان الكبيرة، لاتزال حبات الرمل تتساقط في كل مكان تغطي كل شيء وتعطي الكائنات والأشياء لونا غباريا متكدراً..

21 يوليوز

اليوم الأول من الشهر الثاني «لاعتقالنا» وسابع أيام إضرابنا عن الطعام، كان هذا اليوم سيئا للغاية :تعب، آلام في منطقة الكلي.. إضطراب في النظر، نعاس ثقيل ومتكرر.. ولا نوم.. لم أُغلق عينيّ طوال نهار أمس، ولم أعرف النوم الليلة كلها.. وإني لأشعر في مطلع هذا اليوم، بتعب مؤلم لف جسمي بكامله، الليلة الماضية كانت قاسية..

حتى الثانية صباحا، كانت الراحة مستحيلة تماما مع تلك الزوبعة الرملية العنيفة والحارة.

هذا الصباح الحرارة ليست استثنائية.. الحاجة إلى شرب الماء أصبحت ضرورية.. البطن الخاوية من أي غذاء يجب أن تجد التعويض في الماء.. لا شيء يمكنه أن يروي عطشنا.

الفضاء مضيء عند الفجر، الريح ضعفت.. وحل محلها هوء بارد خفيف ومعتدل.. يجب اغتنام هذا الوقت قبل أن تطلع الشمس بأشعتها التي تعمي البصر.. وتجعل المناخ لا يطاق.

يحتمل أن نرحل هذا المساء نحو الشمال الى مكان مجهول ويحتمل أيضا أن نبقى هنا.. لا أحد يعرف شيئا مع هذه الأوامر والأوامر المضادة.. مع هذا الانضباط ونظام الاتصال الذي تبين أكثر من مرة أنه يعمل بالصدفة.

اغتنمت الصبيحة للتمعن في قراءة التقرير المفصل عن الندوة الصحفية التي عقدها عباس في سطيف، والتي نقلتها بحذافرها تقريبا، جريدة يومية جزائرية في عدد صدر منذ بضعة أيام.

يقينا أن عباس متضلع جيدا في اللغة الفرنسية، نجد ذلك الأسلوب المسترسل وذلك الكلام المتأنق وتلك الصياغة المنسجمة للجمل لذلك المعلق القديم في «الجمهورية الجزائرية»[1].

وإذا كان الشكل جيدا، فإن الكثير يمكن أن يقال عن المضمون.. لاشيء يذكر سوى الأمور المألوفة، والتكرار وأنصاف الحقائق، أغرقت كلها في صيغ معقدة محشوة بالمضمرات لايحاءات، ولن أترك المناسبة

(1) أسبوعية اتحاد البيان الجزائري، حزب فرحات عباس حتى عام 1955.

تمر دون أن أسجل، بغرض التصحيح، بعض المفاهيم الخاطئة وبعض الأخطاء التاريخية التي وقعت في عرضه، كما أذكر بالحديث الوحيد الذي دار بيني وبين عباس في طرابلس.

صرح عباس، من بين ما صرح به، أنه اتبع «التاريخانيين»، وحول هذا الموضوع أسمح لنفسي بأن أقدم بعض التوضيحات انطلاقا من شهادة معايشة، لانزاع فيها.

في البدء ماذا يعني في ذهنه مصطلح «تاريخاني» إذا كانت لهذا المصطلح أدنى قيمة كمقياس، عند مراجعتنا لتاريخ الجزائر، نجد أن لكل مرحلة «تاريخانييها» الذين بعد انتهاء عصرهم يتركون مكانهم لـ«تاريخانيين» آخرين، هذه سنة التطور ومسيرة كافة المجتمعات.

ألم يكن منذ أول نوفمبر 1954 لكل مرحلة كفاح «تاريخيوها» ؟ ألم يكن بالأمس فقط، للأزمة التي نشبت في تلمسان تاريخيوها كذلك ألم يحكم هؤلاء، منذ ذلك الوقت الجزائر على هواهم ؟

إنه لمن دواعي الاحباط أن يلاحظ الانسان الكثير من الغباوات تتحول لكثرة ترديها إلى مقدسات، بينما هي في الأصل نتاج مسخ للقي وتدجيل أكبر من تاريخي ليس إلا.. ولتوضيح ذلك أكثر فلنرجع للتاريخ كما جرت وقائعه وليس كما يحلو للبعض أن يتخيله ويحط من قيمته.

عباس يجهل في الواقع أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تأسست في مارس 1954 ليست بمنظمة ولا هي حزب ولا فريق على شاكلة المركزيين في ذلك الوقت، لقد كانت لجنة إسما على مسمى

«لجنة ثورية للوحدة والعمل»، هدفها كان اطلاق حركة رأي عام قادر على تحقيق تلاحم القاعدة النضالية للحيلولة دون وقوفها في تحالف وراء هذا أو ذاك من الأطراف المتصارعة والوصول إلى فرض عقد مؤتمر توحيدي ينقذ الحزب من الانشقاق، ومن هنا فإن الحديث عن أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل خارج اللجنة ليس صحيحا، أعضاؤها الأربعة، إثنان من قدامى ممولي المنظمة الخاصة (os) وإثنان مسؤولان عن التنظيم السياسي كانوا.. دخلي محمد، رمضان المدعو ولد العمري[1]، مصطفى بن بولعيد وأنا.

فاجتماع الاثنين والعشرين الذي انعقد في بداية يونيه 1954 والذي قرر انطلاق الثورة والذي انبثق عنه أول مجلس للثورة من خمسة أعضاء أضيف إليهم في نهاية غشت من نفس السنة كريم بلقاسم، فأصبحوا ستة، لم يعد هو اللجنة الثورية للوحدة والعمل، بالفعل، فإن اثنين من أعضاء هذه اللجنة وهما دخلي ورمضان اختارا الالتحاق باللجنة المركزية، ويجب أن يكون معروفا أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد حلت نفسها بنفسها قبل بضعة أيام من انعقاد المؤتمر الذي نظمه مصالي في بلجيكا، ذلك أنها رأت أنها فقدت علة وجودها لأنها لم تتمكن من انقاذ الحزب من الانشقاق.

أما في ما يتعلق بالوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، المتكون آنذاك من آيت أحمد وبن بلة وحيضر (كان هذان الأخيران قد

---

(1) هذا المناضل الذي أصبح فيما بعد عضوا في اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني لا يجوز الخلط بينه وبين عبان رمضان

سافرا في مطلع شهر يوليوز 1954 إلى سويسرا لمحاولة التقريب فيما بين جناحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية) فإنه كان يجهل كل شيء حتى ذلك التاريخ عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل وعن أهدافها وتشكيلتها.

وخلال الاتصالات التي جرت في سويسرا فيما بعد بين أربعة أعضاء من مجلس الثورة «بن بولعيد، بن مهيدي، ديدوش، وأنا»، وبين بن بلة (خيضر كان قد غادر سويسرا لأسباب عائلية)، انضم بن بلة إلى وجهة نظرنا وكلف بمهمة العودة إلى القاهرة لشرح موقفنا إلى العضوين الآخرين الغائبين من الوفد، كي يمكنهما اتخاذ موقف بدورهما.

انطلاقا من هذا، فمن هم في الواقع هؤلاء التاريخيون الشهيرون ؟ أهم الأعضاء الخمسة في مجلس الثورة ؟ أهم الستة الذين تشكلوا فيما بعد؟ أهم الاثنان والعشرون الذين «هرب» جزء منهم حتى قبل انطلاق العمل ؟ أهي اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي استمر اثنان فقط من أعضائها من أصل أربعة مع الاثنين والعشرين ؟ أم هو الوفد الخارجي الذي لم يشارك أبدا في تنظيم العمل والذي لم يبدأ دوره بالفعل إلا بعد أول نوفمبر في إطار توزيع المهام التي حددها مجلس الثورة للأعضاء الستة أيام 22 و23 و24 أكتوبر 1954 ؟

هذه هي الحقيقة وكل ما عداها فهو ضرب من خط الرمل.

لقد آن الأوان لتقديم هذه التوضيحات من أجل وضع حد لديماغوجية البعض، الذين يزعمون أن الثورة صدرت من عندهم بمفردهم وأنها يجب أن تظل ملكيتهم الخاصة.

ولإنهاء هذا الرد على عباس، فإني أسمح لنفسي بأن أذكره بحقيقة ما جرى بيننا من حديث في طرابلس، بفندق «المهاري» حيث جرى تمثيل آخر فصل من مأساة الجزائر التي أدت إلى الأزمة وما انجر عنها من عواقب مدمرة متسلسلة بدفع عباس نفسه فاتورتها، كما يدفعها في نفس الوقت آخرون وإن اختلفت الأسباب، وإذا كانت ذاكرة عباس حية فإن عليه أن يتذكر ما كنت قلته له، كنت أكدت له على أن الجزائر مهددة بكيد الطامعين.. كما أكدت أنني فيما يخصني سأرفض الدسائس ولن أنضم أبدا إلى أية تسوية لا تقضي قضاء مبرما على الحكم الفردي، لقد كنت أعرف من زمن بعيد غرور هذا الرجل الذي لن يتردد للقيام بكل شيء من أجل الانفراد بالحكم.

صحيح أنني لم أذكر أي شخص بالاسم، وصحيح أيضا أن عباس لم يقدم لي من جهته أي اقتراح، فقد كان عرضه مركزا على تجربته داخل جبهة التحرير الوطني والصعوبات والمناورات التي أدت إلى استبداله بابن خدة.

كثيرة هي الأحداث التي وقعت منذ ذلك الوقت، وها هي الجزائر لم تسلم من قدرها المشؤوم، وها هي تجد نفسها مرة أخرى محاصرة، في شراك نظام مقبل على الدكتاتورية، معاد للديمقراطية، ومناهض للشعب. نقيض ذلك لم يحاول التظاهر به.

22 و23 يوليوز

هناك واجب مقدس لا يقدر وطني أن ينكره، من دون أن يؤدي به ذلك إلى الخنوع، وهو قول الحقيقة دائما للشعب مهما تكن العواقب.

إننا نتحمل هذا العبء أحب من أحب وكره من كره.. كل كفاحنا وعملنا الثوري وعلة وجودنا النضالي مبنية على هذا العهد الذي قطعناه على أنفسنا وهو قول الحقيقة دائما وإشاعاتها، هذه الحقيقة ستشق طريقها لا محالة عبر الأيام، ومثل عاصفة عاتية لا تقاوم، ستكنس في طريقها كل المخادعات والأكاذيب.

إن شعارنا هو، وسيظل دائما كذلك : الحقيقة وحدها هي الثورية.

يجب ألا يتوهم، أحد أبدا بأن الفاتح من نوفمبر 1954 قد نزل هكذا من السماء، فهو في الواقع نتاج عملية إنضاج طويلة استمرت أعواما، بل عشرات السنين من العمل الدؤوب من التحريض والتوضيح والتنظيم.

وعدم فهم هذه السيرورة.. وعدم الاعتداد بها يعني الانقطاع عن الحقيقة التي لا يوجد خارجها غير المغامرة، إن كل النظم وكل أنظمة الحكم التي تفتقر إلى جذور متينة تمتد في عمق الحركة التاريخية ستضمحل لا محالة وتسقط عاجلا مثل قصور من الورق، وفي ما يخصنا، هل النظام الحالي هو السّليل الشرعي للثورة وبالتالي وريثها، أليس هو لقيط أنجبته أزمة صيف 1962 ؟، إننا نترك الإجابة لجميع الجزائريين الذين لا يتوقف سعيهم من أجل اكتشاف الحقيقة.

أما بالنسبة إلينا فإن الجواب معروف، فمهما كان العقاب الذي نتعرض له بسبب رفضنا الاستسلام، فإن ذلك لا يغير من موقفنا شيئا، يجروننا من الشمال إلى الجنوب تحت تهديد السلاح مثل اللصوص.. يحرموننا من أبسط وسيلة للدفاع عن أنفسنا، وإسماع صوتنا، كما لو أن

مثل هذه الوسائل تستطيع إنقاذ الأنظمة التي تستخدمها.. مع الأسف، فإن التعصب الأعمى كان دائما من صفات الأنظمة المتجهة نحو الهاوية، وأمام هذا الواقع، ما قيمة التصريحات المضللة عن الديمقراطية الحرية والاشتراكية.

هذه مع الأسف هي صورة جزائرنا التي بالرغم من نضالاتها في الماضي، وبالرغم من تضحياتها، تجد نفسها وقد زج بها رغما عنها، ولمدة من الصعب تقديرها، في دائرة البلدان التي أخفقت الثورة فيها.

فالأسلوب المتبع هو نفسه في كل جهة.. في خضم الفوضى الحتمية المواكبة للمراحل الانتقالية، تطبخ على حسب صدف التحالفات، مكيدة، ثم بواسطة المناورات أو باستخدام القوة الغاشمة، ينفرد مدبروها بالحكم وتجر المكيدة معها كل التناقضات اللاصقة بطبيعتها، ومع مرور الوقت تتضاعف الصعوبات وتزداد التناقضات اتساعا ويتحول الجالسون على الحكم تدريجيا إلى بيروقراطية برجوازية صغيرة استبدادية لا يربطها بالشعب أي رباط، فلا هي تمثله ناهيك عن أن تكون منبثقة عنه.

ولكونها لا تستطيع الاعتماد لا على الجماهير ولا على الطليعة، فإن منطقها سيقودها، من أجل التشبث بالسلطة، إلى إنشاء دفاعها الذي لا تجده إلا في شرطة تدفع لها بسخاء أو جيش منضبط. إن الأمثلة على تورط مثل هذا كثيرة جدا، ولا تستطيع الجزائر تجنب هذا المصير إلا إذا تدارك المناضلون الثوريون والشعب الأمر بسرعة.

وفي هذه الظروف، فإن منعنا من الكلام مع المناضلين ومخاطبة الشعب من خلالهم، يعني الإصرار على التنكر لنا واغتيالنا.

ولكن باعتقالنا، لم تقم السلطة إلا بتعزيز قناعاتنا وبتعرية نفسها أكثر من ذي قبل.

في تسابيت، يوم أمس 22، كان المناخ لا يحتمل أبدا. حرارة شديدة جدا. عواصف.. رمال مذ طلع النهار حتى انتصف الليل.. استحال النوم.. استحال التحرك والخروج من الجحر الضيق الذي دفنا فيه، استحال التفكير في أدنى شيء... بالليل، المشهد يدعو إلى الفزع.

اليوم لم تنخفض الحرارة.. لم تكن هناك رياح خلال النهار وكالعادة، عندما يحل الليل نقتلع أجسامنا من أسرتنا، ثم نضعها في صف أمام البيت الذي خصص لاحتجازنا.. الأرض مفروشة بحجارة مسطحة تظل الحرارة تنبعث منها حتى ساعة متأخرة من الليل.

شيئا فشيئا تبدأ لفحات الحرارة هذه تتضاعف، ثم تتسارع لتتحول إلى إعصار حقيقي يرفع حبات الرمل الدقيقة ويدخلها في كل مكان، نرفع من أسرتنا ويجتاحنا هذا الوابل من الغبار والحرارة، الأيادي مشدودة إلى الهيكل الحديد، والرأس ملفوفة في منشفة. بعض قطرات المطر أخذت تنزل ولكن الإعصار متواصل.

من أين تأتي هذه الريح ؟ لا يمكن تحديد اتجاهها لثلاث ساعات كاملة، يفقد معها أكثر الناس هدوءا عقولهم، تستمر العاصفة، يرافقها دوي رعد بعيد يصم الآذان...، هدوء قليل... ثم تستأنف الزوبعة أقوى مما كانت.

هذه صورة خاطفة بعيدة جدا عن حقيقة أقصى الجنوب في شهر يوليوز، وماذا سيكون عليه الحال في شهر غشت ؟

لا يسع المرء إلا أن يفكر في الناس الذين يعيشون في هذه المناطق المعزولة، حيث لا يستطيعون تحمل الفقر خاصة في الصيف.

في صبيحة هذا اليوم 23 جاء قائد القاعدة ليخبرنا أنه، تنفيذا للتعليمات التي وردت إليه، سنغادر غدا، الساعة الرابعة من بعد الظهر في اتجاه الشمال. خبر مثل هذا، في تاسع أيام إضرابنا عن الطعام ليس من شأنه أن يفرحنا كثيرا، خاصة وأننا، حتى بتحويلنا، لن نعرف بالتحديد مصيرنا وسنواصل الإضراب.

24 يوليوز

إذا لم يصدر أي أمر مضاد، فإننا سننطلق في الساعة الخامسة مساء. غياب أية هبة ريح، ينبئ بأن اليوم سيكون مضنيا. شمس محرقة أطبقت على المعسكر وجعلته مشعا بفعل انعكاسات ضوئية ذات كثافة بالغة.. من الآن وحتى تحين ساعة الرحيل، سيكون الجو أكثر حرارة دون شك. استعجلنا لمغادرة هذا الموقع الجهنمي لا يجعلنا نخشى حرارة الطريق خاصة وأننا ننوي قطع مسافة 200 كيلومتر على الأقل في مسلك غير معبد وفي عز النهار.

مرّ عشرون يوما بالضبط على وجودنا في هذا المكان الملعون الذي تلوث أكثر منذ أن بدأنا فيه إضرابنا عن الطعام.

في عاشر أيام إضرابنا، كان تأثرنا بالغا بهذه المحنة وكنا في حالة توتر ووهن. كنا لا نطيق بعضنا بعضا إلا بصعوبة أي حادث كان يهدد وفاقنا، الذي ظل، مع ذلك جيدا، باستثناء بعض الحوادث الطفيفة العابرة الخاصة بشروط الاعتقال.

جل مناقشاتنا، مهما كانت نقطة بدايتها كانت تدور حول الأكل، لدرجة أن ذلك أصبح فكرة ماثلة في أذهاننا.. شخصيا كنت أبذل جهدا أكبر من طاقة الإنسان لإبعاد هذا الموضوع عن ذهني.. أمر صعب ولكني كنت أنجح إلا في أحيان قصيرة كنت أستسلم دون شعور إلى هذه الفكرة المعذبة.

لا شيء يهم في الجانب السياسي. فهناك اتفاق مع مالي وهناك اتفاق مع تونس.. قيادة نقاباتنا الاتحاد العام للعمال الجزائريين صوتت على لائحة تؤكد فيها دعمها للحكومة وللمكتب السياسي. الأمر ليس غريبا ولا حاسما خاصة وأنه يأتي من قيادة نقابية فرضت على العمال من قبل الحكومة نفسها.

أمر آخر، الحكومة الفرنسية كذبت تكذيبا قاطعا التصريحات القادحة لبن بلة والذي ادعى فيها بأن بعض المعارضين قد طلبوا مساعدة فرنسا للإطاحة به.

ومن المؤكد تقريبا أن بن بلة مرّة أخرى لن يرد، وسيخرس كما يحسن، ذلك كلما قبضت يده في الكيس.

فلم يرد على بورقيبة، ولا على آيت آحمد، ولن يرد كذلك غدا على صوت الشعب المدوي الذي لن يتأخر عن الإطلاع على جلية الأمر ويطالب بكشف الحساب.

ومن الغريب أن الناس الذين يدورون في الكواليس ويحسبون خلاف الواقع أنهم يحسنون صنعا، لا يلاحظون هذا الزيغ وهم لا ينتبهون إلى أنهم بسكوتهم المستمر هذا سيصبحون متواطئين مع الحكم، ويفقدون ثقة هذا الشعب الذي يزعمون خدمته من الداخل. وإني أقصد هنا بالخصوص بعض الشباب المثقفين الذين يدعون أنهم بقبولهم للمسؤوليات، فإن ذلك من أجل خلق شروط سياسة أفضل. فهل هذا ضعف في التفكير أم بالأحرى ذريعة ؟ أليس من المؤسف أن نراهم يدجنون دون تحريك أي ساكن ؟

لقد حرصت قبل هذا اليوم على أن ألتمس لهم عذرا، لأقنع نفسي بأن هذا السلوك ما هو إلا حادث عارض، ولكني تراجعت عن كل تردد، لم يكن ذلك في قرارة نفسي إلا تعبيرا عن أمل قوي في أن أرى هؤلاء الشبان يعودون إلى الثورة من أجل خوض معركة البناء الإشتراكي مع كافة أبناء شعبهم.

اليوم، وأنا أفكر مليا في الموضوع، أجد نفسي مرغما على أن أبعد عن ذهني التمنيات التي لا طائل من ورائها لأنظر إلى المشكل كما هو لأنه ليس جديدا وتعرفه أغلبية الدول المتخلفة التي حصلت مؤخرا على استقلالها السياسي. فمشكل الشباب المثقف الذين تكونت أغلبيتهم الساحقة في المدرسة الفرنسية يعد مشكلا حقيقيا في كافة هذه البلدان. كل الجامعيين القدامى ينضمون عاجلا أو آجلا في آخر الأمر إلى السلطة في بلادهم كي يصبحوا موظفين كبارا متنكرين في أغلبيتهم للمثل التي دافعوا عنها بقوة عندما كانوا في الجامعات الفرنسية.

لقد كنت أعرف كل هذا، ولكني لم أكن أصدّق أن هذا يسري على الجزائر، نظرا للكفاح الطويل والدروب الصعبة التي قادتها إلى الاستقلال.

ومع الأسف، هذه هي الحقيقة الدامغة، وأجدني مرغما على الإعتراف بأن شبابنا المثقف لا يمكن أن يكون لهم سلوك آخر باعتبار أنهم لم يعرفوا شعبهم أبدا.

لست أعمّم، لأن من المجموع يجب استثناء تلك الأقلية الضئيلة التي تتحمل بشجاعة مسؤولياتها وتتقبل الحياة السريّة والبطالة والحيرة في مقابل الرفاق القدامى الذين يتنعمون في الرفاهية ويعيشون بلا إحساس لامتلاء بطونهم.

والخلاصة، ماذا تبقى من بعد المناضلين المخضرمين وجمهور الشعب. وهنا أفتح قوسا لأوضح ماذا أعني بجمهور الشعب.

لقد اعتمد النظام الحالي مبدأ مخاطبة الفلاحين والعمال والمثقفين الثوريين من الشباب، ليدفع بهم في معارضة ما يسميه بالبرجوازيين الذين ينبغي «إذابة شحمهم في الحمام»[1] ماذا يعني هذ الإصلاح المجاني ؟

على جميع الثوريين الاشتراكيين الامتناع عن استخدام هذا الإصطلاح الفضفاض. فلنتفق على معاني الكلمات وعلى الفئات الاجتماعية التي تنطبق عليها.

(1) حمام تركي : المصطلح من اختراع بن بلة.

من هم البرجوازيون عندنا، من هم المثقفون الثوريون، من هم الصناع التقليديون، التجار الصغار، الفلاحون، العمال، العاطلون... ؟

يجب أن نصل إلى تحديدهم بدقة، ومن ثم رسم الخط الفاصل بين المستغلين والمستغَلين، بين أصدقائنا أو حلفائنا وأعدائنا.

وانطلاقا من هذا التصنيف يمكن للمناضل أن يفهم مهمته، ويعرف مع من يقف، وضد من يكافح. لا ينبغي الوقوع في أخطاء النظام الذي يرفع شعارات كاذبة وغير مجدية.

وعلى المناضلين واجب الانكباب، بأكبر قدر من الجدية على هذا الجانب الحيوي من النضال في سبيل الاشتراكية دون أن يغفلوا عن تحديد موقع النظام الحالي الذي يعتبر في رأيي التعبير الصادق للبرجوازية والمحافظة. وعندما أعمق التفكير فيه، فإني أعتبره اليوم السّد الأساسي الحائل دون الثورة الاشتراكية. هل توجد طبقة برجوازية، قوية مهيكلة، شبيهة بتلك التي في البلدان الصناعية تتمتع بإحساس طبقي، ولها من يدافع عنها وينظر لها ؟ ومن جهة ثانية، هل هناك في المقابل بروليتارية حقيقية ممركزة بقوة، ملامحها واضحة وتتمتع بشعور متقدم كما هو موجود في جهات أخرى حيث الطبقات الإجتماعية واقع لا يقبل الجدل ؟

كما سبق أن قلت آنفا، إنه لمن الأهمية بمكان الوصول إلى إعطاء تصنيف علمي لشرائحنا الإجتماعية مع الحذر من الديماغوجية التي يستعملها النظام الذي يجهل كل هذه المشاكل. لابد من الأخذ في

الحسبان بأن في أيامنا هذه أضحى واضحا أن النضال من أجل الاشتراكية يمر عبر تحليل صارم للوقائع، بدلا من التفاخر المضحك والتهريج الذي يوجع الرأس.

يجب أن نعرف أنه إذا كان قد وجد مستغل في الجزائر فإنه الاستعمار الفرنسي، والذين خلفوه اليوم قد ورثوا منه الذهنية والإرادة والمواقف والمساعدة الإقتصادية.البحث في جهات أخرى يعني إدارة الظهر عن الحقيقة. وإذا كان هناك، بالرغم من هذا، أشخاص مترددون فليطلعوا على آخر ميزانية للجزائر، ويحللوا فصولها ويضعوا في جانب الأموال المخصصة لتنمية البلاد، وفي الجانب الأخر الأموال الموجهة لمصاريف التسيير والأمن والدفاع، بعبارة أخرى مصاريف غير منتجة وعندها سيكتشفون أن الأمر لا يتعلق بتسيير للأموال يستجيب لأهداف اشتراكية.

علما بأن هذه الدراسة ليست ضرورية بالمرة كي يقتنع المرء بهذه الحقيقة، حيث يمكن ملاحظة العدد الكبير من الزيارات الرسمية، والمصاريف الضخمة بمناسبة الزيارات العديدة لرؤساء الدول الأجانب والأعداد الهائلة من المؤتمرات منذ أن حصلت الجزائر على استقلالها. إن هذه إشارات لا تخدع أبدا عن توجه السلطة الذي ليس سعيها هو تنمية البلاد ولكن للحصول في كل المناسبات على التصفيق والتهليل.

25 يوليوز

اليوم الحادي عشر من الإضراب عن الطعام ولانزال في تسابيت.

طيلة نهار الأمس كنا متوترين وقلقين في انتظار المغادرة المرتقبة. لست قادرا على وصف حالة الاستعجال والتلهف لاجتياز حائط قاعدة لطفي أخيرا.

هل هي الميول نحو التغيير، أم هي متعة الرحلات أم هي الرغبة في اكتشاف المجهول ؟ إذا كان هناك مزيج من كل هذا فإن هناك أيضا أشياء أخرى أكثر إيلاما لا أستطيع التعبير عنها بوضوح.يبدو لي أن الرحيل عن تسابيب بالنسبة للجميع يمثل خطورة نحو توضيح هذا اللغز الذي يطوقنا ويخنقنا غيظا إلى درجة أن معسكر لطفي أصبح ملعونا مثل الأماكن المسكونة، حيث يمكن أن يخرج في أي وقت العائدون من العالم الآخر. بعد أحد عشر يوما من الإضراب عن الأكل في ظروف مثل هذه، يمتلئ الفكر لهذه الدرجة بالهلوسة، وترج الحكايات التي سمعناها في الصبا لتستيقظ بشكل مدهش بين الخرافات والكوابيس.

قبل ساعة الرحيل المحددة، كنا نتهيأ. لبسنا الثياب ووضعنا الأمتعة مجموعة في ركن، وكنا ننتظر الإشارة للانطلاق عبر الطريق ناسين الحرارة والتعب القادم. في حوالي الساعة الواحدة ظهرا جاء مسؤول المعسكر «كيروت» الذي نصحنا من قبل بتحضير أنفسنا مسبقا ليتأكد ما إذا كنا مستعدين للرحيل. رجع مرتاحاً ليرسل برقية إلى بشار وتركنا ننتظر. مرت الخامسة مساء، ثم السادسة.. التاسعة ليلا لم يظهر شيء حتى الآن.. عندما سألنا عن سبب هذا التأخر وكورنا السؤال، بعث إلينا بجنود شبان يبلغوننا أنه ينتظر دائما الرّد من بشار وأن جهاز الإرسال معطل ورفض فجأة أن يشتغل.

نال منا الإعياء مناله.. أعصابنا متوترة.. تحتم علينا ترك الأمر.. وعدنا لنتمدد على أفرشتنا بعد أن فتحنا رزمنا البائسة لإخراج ألبسة النوم الرثة.

ليلة فظيعة هذه.. عواصف الجنوب الدائمة تنذرك ببداية هبوبها.. تهيج على المعسكر.. تبعثر سجائرنا وأشياءنا الصغيرة. تملأ عيوننا رملا.. كان النعاس يراودني حين انطلقت الزوبعة الهوجاء.. ساحبة معها نزوة غفوة نوم عن مضرب عن الطعام في يومه الحادي عشر، الحالة شاقة خاصة مع هذا الحظ المعاكس الذي يتركنا بلا أمل في تسابيت بعد أن كان كل شيء يدور، طول النهار، عن الرحيل.

في هذه الأوقات بالذات، وبالنظر إلى ما لاقيناه من محن، تشكلت لدي قناعة، أنه في حالة ما إذا وقع أحدنا في غيبوبة فإن قائد المعسكر، الملتزم بالانضباط واحترام الأوامر والأوامر المضادة لن يحرك ساكنا، لم أكن أتصور قبلا المصير المسلط على الوطنيين المعتقلين، لقد أبلغني البعض ممن مرّوا من هنا، بأن التعذيب يمارس من جديد في بعض الأماكن، ولكن لم أكن أصدق، وبالنظر للحالة التي بلغتها فإنه لم يبق لدي أدنى شك فيما يجرؤ هذا النظام على فعله.

تذكروا لحظة واحدة رجالا اختطفوا في الشارع من قبل كومندو مسلح، ثم احتجزوا، ثم نقلوا في سرية مطبقة من فيلا إلى ثكنة، ثم من ثكنة إلى مكان مجهول في أقصى الجنوب وهم يجهلون أسباب هذه المعاملة.. تصوروا حالتهم بعد عشرة أيام من الإضراب عن الطعام غير قادرين حتى على التحرك.. من غير أي إسعاف طبي.. تركوا بين أيدي

هيكل عسكري ثقيل يثير السخط.. فاقدا تماما لأي مبادرة، وعندها تفهمون بسهولة ويسر كل التحفظات التي يحق لرجل بريء أن يبديها إزاء سلطة إيذاؤها لم يعد يخفى على أحد.

هكذا شاءت الأقدار، ماذا عساكم أن تفعلوا في ظروف مثل هذه، لم يبق لكم فيها سوى شكل واحد ممكن من النضال وهو الإضراب عن الطعام ؟ إنه عجز السجين بين مثل هذه الأيدي. إنه الغيظ الذي يصل حد الجنون لدى مستضعف مسحوق تحت وطأة الظلم، إنه الاشمئزاز والاحتقار لمجموعة الرعاع التي يطلق عليها إسم السلطة، هذه كانت عصارة مشاعري في هذه الرحلة من الإضراب عن الطعام، أضف إلى ذلك أنه بالرغم من ضعفنا الظاهر فإن الحراسة كانت قائمة ليل نهار الرشاش باليد واليقظة، حراسة مزعجة في آخر الأمر من شدة إثارتها للسخرية.

بالنسبة لنهار اليوم ماذا أسجل من غير أننا ننتظر دائما إشارة هذا الرحيل المؤجل، لم يعد قائد المعسكر إلى الظهور طيلة هذا اليوم، وحسب العسكريين الذين كانوا لسبب أو لآخر يتصلون بنا فإنه يستنتج بأن الخفارة التي من المفروض أن ترافقنا تنتظر الأوامر، أمل آخر يزرع فينا.. لعلّ وعسى في الجزائر العاصمة أعلن بقرار من المكتب السياسي أو ما تبقى منه، أن يكون شهر غشت هو شهر الدستور الجديد، فبعد المحراث وماسحي الأحذية، والشجرة، وبرنامج طرابلس ها هي تبدأ عملية جديدة، وكما نلاحظ، كل شيء يتم عندنا تحت شعار العمليات، فهذه لا تكاد تمرّ وتنسى، حتى تبدأ الأخرى، في موضوع آخر لا صلة له بالذي سبقه، وهكذا دواليك.

إننا نتوقع قريبا، في شهر الاستفتاء، نسبة % 90 كما نتوقع أغلبية ساحقة في الانتخابات الرئاسية، وشهر للحكومة الإشتراكية المنسجمة كما سيكون للأشهر الأخرى نصيبها من أسماء عمليات سيسهل إيجادها إذا ما توفر شيء من الخيال. ومن حسن حظنا أن هذا ليس هو ما نفتقد إليه أكثر. يبقى أن الوقت لا يقف عند عدد محدد من الشهور فيستدعي الأمر أن تجد لكل واحد منها مواضيع إلى أن يأتي اليوم الذي يفرض فيه الواقع الذي لا يخضع للكلام حكمه، وقتها سيتناحر هؤلاء الحلفاء الظرفيون الذين لعبوا بالنار فيما بينهم، ويلقي كل منهم الأخطاء على عاتق الآخر، ويستمر البلد في دفع فواتير «شرذمة تلمسان».

كل شيء يحمل على الاعتقاد أن الموعد قد اقترب، وما يبقى في حكم المؤكد هو أن النهاية، وإن جاءت في شكل آخر، إلا أنها حتمية.

وبالفعل، لا يمكن التلاعب طويلا بمستقبل شعب بأكمله. إن الديماغوجية والتنافر والعجز عن حل المشاكل الأساسية التي تعرض لبلد متخلف لمن علامات الفشل والإفلاس. لو أن أصحاب السلطة توفرت لهم الشجاعة على قول الحقيقة للشعب، على الأقل، لقبل هذا الأخير، ربما أن يصبر على البلاء بعد أن يكون على علم ودراية بذلك. فما الذي يردّد صباح مساء بدل هذا ؟ إنها الوعود، الأحلام الغامضة، الأوهام التي تكاد لا تصدّق ثم يعتقدون أن هذا السحر سيؤثر في الشعب ويبقيه مفتونا إلى الأبد.

26 يوليوز

اليوم الثاني عشر من الإضراب. بدأت أشعر بالتدهور منذ هذا الصباح. لا نوم إلاّ من إغفاءات خاطفة. أصبح الدوار رفيق كل جهد نبذله.

أينبغي النهوض ؟ إن ذلك يحتاج إلى الإستناد إلى حائط أو طاولة أو سرير، هذا ما إصطلحنا على تسميته بالإستناد. لقد إرتسم الإضراب على وجوه أصحابي وحركاتهم البطيئة غير المتسقة كربها وشاقاو مؤلما.

البارحة مساء جاءنا مسؤول القاعدة ليعلمنا بمجيئ طبيب إلى أدرار قادما إليها من الجزائر بالطائرة وذلك في اليوم الموالي.

أنا شخصيا لم أصدق بعد كل هذه الوعود الكاذبة إلا قليلا هذا الخبر، رغم أن أملي التام في إفراج وشيك لم يفارقني، اللهم إلاّ إذا كان هؤلاء الناس يبتغون قتلنا. وحسب «كيروتنا» هذا دائما، فإننا قد نقوم بالرحلة صحبة هذا الطبيب وفي الطائرة..

الساعة قد أدركت الحادية عشرة والنصف ولا جديد يطرأ بعد، يجب القول إننا صرنا كلنا آذانا صاغية منذ طلوع النهار أملا في إلتقاط أزيز الطائرة التي سترحل بنا. إنقضى اليوم كله في هذا الإنتظار. كنّا نجرجر أنفسنا خارج الجحر عند سماع أدنى ضجيج لنتأكد من ذلك المرور. ما أرسخ الأمل !

ترى، أيكون هذا «النبأ الكاذب» من نفس فصيل تلك التي ما أنفكوا يخادعوننا بها منذ أصبحنا في أيديهم ؟ لابد من الإنتظار لمعرفة ذلك،

ولن يكون ذلك في أسوأ حال سوى كذبة جديدة ويوم آخر من المعاناة والأوهام الضائعة.

وكنت أقول في نفسي إلى متى هذه الأكاذيب والوعود، إلى متى فقد الإحساس هذا الذي يداني الجريمة، إلى متى هذه الملهاة المشؤومة ؟

فأسمع نفسي تجيب «إن هذا سينتهي في يوم من الأيام».

أما من ناحية الخارج فمذياعنا لا يأتينا بجديد، على الأقل في ما يخص حالتنا. إذ يكفي أن تعلن الحكومة عن وضعنا تحت الإقامة حتّى يسكت الجميع. وعبثا حاولت أن أهتدي إلى أسباب هذا السكوت لكني لم أعثر له على تفسير. الحقيقة الوحيدة هي أننا لا نزال بتسابيت مقطوعين عن العالم، ولا أخبار ترد علينا ولا إمكانية للإتصال بالعالم الخارجي. إن إضرابنا الذي يجهله الرأي العام كلية قد يؤدي بنا إلى سوء العاقبة ؛ لابدّ من الإستسلام في إنتظار ما هو أسوأ.

وبالرغم من ذلك، فإن هذا النظام الذي كذب أثناء خطفنا، وكذب فيما يخص مؤامرة مزعومة لابد أنه كذب بخصوص هذه الإقامة كما أنه يكون إحتاط لذلك بحيث لا يخبر عن مكانها وطبيعتها : جبرية ؟ مراقبة؟ الأمر واضح لكن لا صوت يتعالى ليندد بهذا الجور. وفي انتظار ذلك فإننا نعيش مع الموت الحائم حول سعير تسابيت تحت رحمة رجال غير مسؤولين.

إن النزاهة والإستقامة السياسية غالبا ما تتمان بهذا الثمن.

27 و28 يوليوز

إنه إذ يستحيل علي ضمان إنتظام هذه اليوميات، فإن ما سيأتي كتب ببشار بعد أيام قليلة من رحيلنا عن تسابيت.

أخيرا وصل الطبيب صبيحة يوم 27 إلى تسابيت حاملا محفظته وقد إختفت عيناه تحت نظارتين شمسيتين سميكتين. كانذلك مواسيا على أية حال. وصدفة عرفت فيه بعد أن تكلم مناضلا سابقا في حركة إنتصار الحريات الديموقراطية بفرنسا، هو أمير الذي تعرفت عليه من قبل في الوقت الذي إضطلعت فيه، في خضم التحولات، بمهمة مسؤول عن تنظيم فيدرالية الجزائريين بفرنسا سابقا. كان واضحا أن الطبيب لم يخامره أدنى شك في حالتنا : لم يعد بمقدورنا أن نتحمل الجحيم الذي ألقي بنا فيه.

وهكذا أخذنا بعد ساعتين من فحصنا الطريق بإتجاه أدرار على متن سيارة ن نوع «لاندروفر» مغطاة، وقد لفتنا سحابة من الغبار وارتدينا بذلة من الكاكي، وذلك حتى لا نلفت الإنتباه كما يقول الرائد سي أحمد رئيس هذه القافلة الغامضة.ولمّا كنا عشنا في عزّ الكوميديا لم يسعنا إلاّ أن نعتاد على ذلك.

فلنترك ذلك.

ماذا أقول عن هذه الرحلة القصيرة عبر منطقة ذات رمال وصخور محترقة ؟ لم نر طول هذه الرحلة التي دامت من الساعة الثامنة والنصف إلى غاية التاسعة والربع، البشر إلاّ مرة أو مرتين وبشكل مقزم في هذه

الصحراء المهيبة بشساعتها وفراغها الواسع، تتخللها هنا وهناك واحات صغيرة تقوّضها رياح تلوي بأشجار النخيل ذات اللون الأخضر الكدر والحائل. قيظ وإقفار وشقاء كبير بتوات.

تغيّر الديكور بأدرار. لقد قضينا النهار في إنتظار إقلاع الطائرة داخل منزل فسيح به مكيفات الهواء، صالة وأرائك وثيرة. لم نمتط هذه الآلة الصغيرة التي تتقاذفها الزوابع الرملية والأحوال الجوية الرديئة، إلاّ عند الساعة الرابعة والنصف مساءً. عانى أصغرنا سنا وهما بن يونس وقبايلي معاناة مريرة. لم يتوقف الأول الذي كان يجلس قبالتي عن التضوّر والتقيؤ إلى أن وصلنا.

تطلب الأمر ساعتين من الطيران المترنح لبلوغ بشار التي حولنا منها عند نزولنا إلى دار، حيث كان من حظنا أو وجدنا سريرا وإزارات نظيفة لكل واحد. ندم متأخر، إحساس بالذنب، شفقة على حالتنا الصحية الضعيفة إلى أقصى حدّ، كل هذا كان يشوب سلوك قائد الناحية العسكرية الثالثة، سلوك ذلك الذي كان وراء إنزالنا إلى تسابيت بعيدا عن كل نجدة، وفي الظروف التي يرثى لها، والتي وصفتها، طيلة عشرين يوما الأخيرة.

لا يهم، إننا هنا ببشار وقد حدث تغيير لا يستهان به مقابل العوز الكامل بتسابيت.

لم يتم لحد اليوم إعطاؤنا أي توضيح بخصوص وضعيتنا وقد تواصل الإضراب مع كل ما قد يؤدي إليه من آثار خاصة منها حصر الكليتين،

وبالنسبة لي، لقد إستحال علي أن أبقى جالسا لمدة طويلة من غير أن أحس بألم خبيث يعتلج في كامل منطقتي القطنية. تمدّدت هذا الصباح على بطني فوق السرير، وهي الوضعية الوحيدة التي تمكنني من الكتابة، وأنا أتعجل الإنتهاء منها بأسرع ما يمكن مادامت حالتي العامة عاجزة على تحمل جهد مطول.

لاشيء يأتي من الجزائر العاصمة ولا من غيرها. سرية، حراسة مشدّدة، وفي كلمة مختصرة، تحسن في ظروف سكننا ولا شيء أكثر.

يبدو أنه بعد يومين أو ثلاثة، على أكثر تقدير، سنوضع بين أيدي الإدراة المدنية. فما الذي قد يعنيه هذا ؟

لقد ألمح لنا الدكتور أمير عندما غادرنا أن إقامتنا ببشار مؤقتة جداً.

6 غشت

لم ينجز أيّ وعد. وغادرنا بشار يوم الخميس فاتح غشت بحذر شديد. قام قائد المنطقة العسكرية شخصيا بالإشراف على سير العملية. عندما إشتدت ظلمة الليل أركبنا سيارة من نوع لاندروفر مسدلة الأغطية جميعها، مرة أخرى، مع التواجد الحتمي لعسكريين مسلحين إلى جانبنا، أخذتنا هذه السيارة المستورة من جميع الجوانب إلى الدار التي نقيم فيها حتى الآن لتنقلنا ما بين 6 و7 كيلومترات خارج المدينة حيث نقلنا من هناك على متن سيارات خفيفة. عندما تكون البضاعة مهربة يستوجب الأمر تمويهها حتى لا تنكشف، وهذا طبيعي.

ولما سلّمت الحمولة للحرس الجديد الذي جاء من الجزائر العاصمة أخذنا الطريق نحو الشمال. لم يكن الجو حاراً بشكل إستثنائي أو أننا صرنا لا نتأثر بالتغيرات الحرارية. لم تنته هذه الرحلة الليلية حتى الساعة الثانية صباحا بسعيدة.

عند مرورنا ببني ونّيف «على بعد 100 كيلومتر من بشار» تزوّدنا بقليل من الماء، ومن ثمّة أخذنا في الصعود نحو سعيدة من غير استراحة حيث كانت شاحنة صغيرة مليئة بالجنود الشباب تنتظرنا عند مدخل المدينة. لدى رؤيتها لنا انطلقت وراحت تفتح لنا الطريق إلى غاية ثكنة رجال الدرك الواقعة في أعالي المدينة. كان معظم الجنود الذين ذكرتهم محاربين قدامى في أغلبهم، انخرطوا في سلك الدرك المتنقل مقابل الخدمات التي قدموها للوطن.. هذا إنصاف...

حسب حراسنا المرافقين من الدرك الوطني، فإننا سنستريح بعض الوقت بسعيدة ثم نستأنف طريقنا إلى الجزائر حيث سنوضع في المستشفى في انتظار توضيحات عمّا يعنيه النظام بـ«الإقامة». لقد ذهب الأمر برئيس القافلة سي محمد بن عيسى قائد التشكيل إلى حد أن يبوح إليّ بأننا لن نبقى بسعيدة إلاّ أيّاما معدودات.

ومرة أخرى، لم يتحقق شيء من ذلك، لأننا قضينا في الأخير نهار 2 غشت كله بسعيدة في انتظار الأوامر، ولما سألنا الرائد بن شعو عن هذا الأمر، زعم أن الهاتف كان يشتغل بشكل رديء للغاية وأنّ مبلغ علمه أن طوافة أقلعت من الجزائر ذلك الصباح، وأنه غير قادر على تحديد مكانها في الوقت الذي كان يتحدث فيه إلينا.

لم يكن إلاّ في وقت متأخر من المساء أن أبلغنا الملازم بن عبد الله بقة قائد تشكيل الدرك المتنقل المكلف بحراستنا أننا سوف نبقى بسعيدة.

كان انذهالنا عظيما ونحن مرضى منهوكون، بلحى عمرها أسبوعان، ذلك أن الأكاذيب جعلتنا نأمل شيئا غير هذا. كانت الأوامر الصادرة إلى هؤلاء المسؤولين كما علمت في و قت لاحق هي أن يعللونا بالصبر بجميع الوسائل ؛ ولذلك راحوا يضاعفون من الأكاذيب بينما كانوا يعرفون مسبقا أن الوجهة التي حددت لنا قبل أربع وعشرين ساعة هي سعيدة. كانت هذه الأكاذيب تحمل دلالة أخرى. كان هدفه التمويه على عملية دقيقة دون خلل. ولقد تمّ فصل أحد الأربعة[1] عن الجماعة لأسباب غامضة. وللوصول إلى هذا فقد تطلب الأمر إخفاء الحقيقة عنّا مهما كان الثمن قبل تنفيذ العملية. لقد كان بعد رحيله أن علمنا بأن سعيدة ستكون مكان إقامتنا الأخير.

سير النظام بسعيدة : عزلة تامة، مراقبة، انعدام العناية الطبية، ولولا احتجاجنا لبقيت غرفا مغلقة كما بنظام السجن الانفرادي. لا مراسلة ولا حقّ توكيل محام أيضا. باختصار، فقد كانت المعاملة نفسها باستثناء أننا لم نعد بتسابيت.

وفي يوم السبت 3 غشت قام الدكتور يادي مصطفى الذي جاء من وهران تبعا لإلحاحنا بتشخيص مرضنا، وقال لنا بأننا سندخل في غيبوبة بعد ثلاثة أيّام، بالنسبة لي وخمسة أيام بالنسبة لعلواش وستة أو سبعة أيام بالنسبة لبن يونس.

(1) الأمر يتعلق بموسى قبايلي.

انقضى يوم الأحد كباقي الأيام الأخرى في آلام وأهوال الجوع، وفي يوم الإثنين صباحا وقع علواش مغشيا عليه. وفي اليوم نفسه قام قائد التشكيل بعدما أبلغ عنا باستدعاء طبيب آخر «بخشي، هو الآخر من مستشفى وهران»، وأمر هذا الطبيب، هو الآخر، بعملية إعادة حقن بالفيتامينات مستعجلة، ورقابة طبية دائمة وهذا بسبب حالتنا : ضعف عام، تجفف متقدم، انخفاض في ضغط الدم، وهن قلبي أكثر تقدما هذا بالنسبة لي، يضاف إلى ذلك صعوبة التنفس كانت نتيجة للعملية الجراحية التي أجريت على رئتي في الماضي.

أرى نفسي مجبرا على الإختصار وهذا بسبب حالة الإعياء التي أعانيها هذا اليوم سادس غشت. وعليه سوف أكتفي من اليوم فصاعدا بالإشارة لأبرز وقائع هذه السلسلة من الأحداث وحسب.

ولنلاحظ أننا في اليوم الثالث والعشرين من الإضراب وأن مخاطر الإغماء كبيرة.

إنهم الأطباء هو الذين شخصوا هذا وتقاريرهم الطبية لابدّ تكون بين أيدي أولي الأمر.

7 غشت

زاد السهاد وضعيتنا تدهورا. تحصلت البارحة بموجب وصفة الطبيب الأخير على مهدئ (لبريون Librium 10 ملغ) مكنني من قضاء ليلة من النوم القلق دون شك، لكنها كانت مريحة مقارنة بالليالي الماضية، كما مكنني منذ الصباح من استئناف هذه اليوميات لأضيف إليها بعض التعاليق.

لا جديد والإضراب يتواصل. رفقائي متعبون هم الآخرون كثيرا وقد ظلوا يسوقون جوعهم ومزاجهم الكدر وأنقطع بهم الأمل عن كل شيء.

8 غشت

صباح مرير. نمت بفضل اللبريون لكنني أشعر بالرغم من هذه الراحة الإصطناعية أن قواي تخونني، هذا الصباح ذاته كنت سأحترق لولا أن أحد الحراس كان ماراً في الرواق فأشتمّ رائحة الحريق فأسرع إليّ ليطفئ النار التي ما فتئت تلتهم إزار سريري. لابدّ أن دواراً أصابني عندما كنت أدخن سيجارة. اندلعت النار في الإزار الذي بقي مشتغلا حتى بعد أن «تمّ إنقاذي» ؛ لقد اضطر الحارس إلى ليّه بقوة لإطفاء الشعلة.

في صبيحة البارحة جاء ملازم الدرك بن عبد الله، ليعلمني بأن طبيبا يحتمل أن يصل في نفس اليوم أو الذي يليه ليعنى برعايتنا. ولقد كان في هذا اليوم ذاته أن زارنا رئيس ديوان عامل عمالة سعيدة ليستقصي عن حالتنا الصحية. ولقد وعدنا بأن ينقل ملاحظاته.

إنهم يهتمّون بنا، لكن يحسن بكل هؤلاء الناس أن يفهموا أنهم بإزاء مناضلين أوببساطة بإزاء مواطنين جزائريين مثلهم، يقومون بإضراب عن الطعام كي يتمكنوا من معرفة أسباب هذه المعاملة. فإذا كان هؤلاء المساجين يقارعون الموت فلأنهم لا يلامون في الأساس على شيء. وبدل أن يفهموا هذا المعطى الأساسي راحوا يطمئنوننا ويعدوننا بالإعلام عن وضعيتنا أو ينصحوننا بالتوقف. كم من بين محدثيّ المتطوعين هؤلاء الذين يدّعي بعضهم أنه مناضل (أو لا يكون مناضلا

بطريقته الخاصة منذ الإستقلال ؟) يعرف بأنه سيأتي يوم قد يلقون فيه أنفسهم في نفس الوضعية ؟ إن قبول الظلم من غير ردّ فعل، والخضوع للأوامر المفروضة من قبل نظام حاكم لنصبح منفّذيه من غير إحساس، لهي إحدى علامات الإستقالة والاستسلام التي تشاد على قاعدتها الأنظمة الدكتاتورية.

الأمر المؤكد لدينا، هو أن الغيبوبة وحدها، إذ توصلنا بسرعة إلى فقد الشعور، قادرة على تقصير محنتنا بطريقة أو بأخرى.

13 غشت

جرت أحداث كثيرة منذ 8 غشت، التاريخ الأخير لهذه اليوميات فلتكن لي القدرة على تتبعها، سأحاول على أية حال.

إننا في يومنا الثلاثين من الإضراب، بالمستشفى المختلط بـ«سعيدة» والذي نقلنا إليه في الحادي عشر من هذا الشهر، على الساعة الثالثة صباحا.

لقد استوجب الأمر للحصول على هذا الإمتياز، أن نقع أنا وعلواش في غيبوبة في نفس الليلة، وبالضبط في ليلة السبت 10 من الشهر الجاري، حقنا عدة مرات بإقامتنا بمقر الدرك. اتّخذ قرار تحولنا إلى المستشفى في نفس الليلة على الساعة الثالثة، ولازلنا به منذئذ ننتظر تكرم حكومتـ«نا».

وقبل هذا التاريخ، وذلك ما بين 8 و13 من هذا الشهر، من دون شك استدعي الدكتور بخشي مرة ثانية، فانسحب دون أن يفحصنا، تماما كما

طلبنا منه، وهذا بإزاء وضعيتنا التي بقيت على حالها. إذ ما نفع وجود الطبيب أو زيارته إذا كانت تعليماته تقع في آذان بها صمم وعناد ؟ كأني لا أعرف التاريخ الذي حضر فيه بخشي ويادي معنا. إن إضرابنا عمل سياسي قبل أن يصبح قضية أطباء. قضية الأطباء واردة هي الأخرى، دون شك. إن واجبهم يحتم عليهم أن يراقبونا ويتدخلوا عندما نفقد السيطرة على أنفسنا. ولقد أوضح الدكتور يادي أن الأمر لا يتعلق في هذه الحالة بالنسبة له، إلا بإنقاذ حياة إنسان من الموت. أعترف أنه على حق بصفته طبيبا. وأخاطب هنا ذينك الطبيبين قائلا لهما : إذا استوجب الأمر يوما شهادتهما، فليعترفا بأننا طلبنا منهما خلال هذا الحديث ألاّ يفعلا شيئا مهما بلغت خطورة حالتنا.

ولازلت أذكر برغم ضعفي الشديد ردّ الدكتور يادي بدقة الذي رفض رفضا قاطعا أن يستجيب لطلبنا مؤكدا بشدة أن ضميره المهني وبغض النظر عمّا سواه، لا يسمح له أبدا بألا يتدخل لإنقاذ شخص يتهدّد الموت حياته. ولقد كان ذلك في ليلة السبت. ذلك أن الدكتور بخشي ومن غير أن يسائل نفسه ما إذا كان الأمر يتطلب حقننا، استجاب لضميره المهني فقام بعمله. ومنذ ذلك الحين وجد الإشكال الطبي حلّه، فلا يتدخل الأطباء إلاّ إذا وقع أحدنا في غيبوبة.

لم أتمكن يوم الأحد 11 غشت من البقاء نصف مستفيق إلاّ بفضل حقنة لست أعرف طبيعتها. كان ضغطي يتراوح ما بين 7،5 و6،5 ولم يصل أبدا 13 كما زعم وزير الإعلام. يجب أن نعترف من ناحية أن هذا غير صحيح، ومن ناحية أخرى أن الوزير والذي هو طبيب من حيث

المهنة ، ضعيف في اختصاصه. فماذا يعني ضغط يبلغ 13، إذا لم نعط حدوده القصوى والدنيا ؟ تصوروا ضغطا من 12 – 13 أو 13 – 14، هل هذه علامة على صحة جيدة ؟ لا، يا أخي بلهوان، إنك لا تعرف.

لم نستطع الاستمرار في الحياة بهذه الدرجة من الضعف إلاّ بفضل حقن الكافور، السبارتيين والكورامين التي أعطيت لنا كي تستعين بها قلوبنا.

طلبت ميزانا لأعرف وزني، لقد اندهشت أنا نفسي من فقدي لثمانية عشر كيلوغرام من أصل 69 – 70 من وزني العادي، فأنا لا أزن إلا 51 كلغ. يوجد صاحباي الأخران في نفس المرتبة من الضعف ؛ لقد فقد كلاهما ما متوسطه 15 كلغ، صرنا هياكل عظمية حقيقية مفككة وعاجزة عن أضعف جهد.

كان احتمال تحويلنا إلى مستشفى آخر حتّى البارحة واردا لكن بدل هذا أخبرونا أن وزير الصحة العمومية قد حضر، إلاّ أننا لم نره. إن الدكتور وهيبي القادم من سيدي بلعباس والذي زارنا قبل نقلنا إلى المستشفى، هو الذي يدخل عندي ويفحصني ثانية، كما لو أنه يريد أن يتأكد من التشخيصات التي أجراها يادي وبخشي. إنه إذ لا يقول شيئا عنها يوحي بأنه يولي أهمية للمسائل الثانوية، كما لو أن الأمر يتطلب تدليلنا كي ننسى شقاءنا. لابد أنه درس علم النفس، ذلك أنه إذا استدار ناحية الدكتور بخشي نبهه، بلهجة المتبحر في علمه، أننا نحتاج إلى مراوح هوائية وزبدة الكاكو نضعها على شفاهنا المتشققة، هذا أمر غير مشجع.

ولتكن لنا الآن عودة ثانية إلى وزير الصحة. لقد تمّ تكذيب خبر مجيئه إلى المستشفى. وبالرغم من ذلك، لم أتمكن، إلاّ بعد أيام عديدة. من أن أعرف أنه أتى بالفعل. ولقد اكتفى بالإطلاع على مختلف النتائج على الورق، بدل أن يلاحظ بنفسه تفاقمات إضراب عن الطعام مدته ثلاثون يوما. إن الإطلاع على أوراق أكثر راحة من الاطلاع على أناس مشرفين على الموت فاختار وزيرنا أفضل طريقة ليريح ضميره.

آه ! لو أنّ الأمر استدعى رجوعا في الزمن للحديث عن أناس يحتلون مراكز مرموقة حاليا، فكم من أمور مهمة نكتشفها في تاريخهم. ذلك أنه قبل أشهر قليلة من اندلاع ثورة أول نوفمبر فقط، كان كثير من بين هؤلاء أبعد من أن يتصوروا، ناهيك أن يستسيغوا، احتمال عمل مباشر ضد الاستعمار. واليوم يقرّر هؤلاء الناس أنفسهم ويتأمّرون على الثورة باستعلاء مغيّرين من اتجاه السفينة وطاقمها، بحسب الميوعة والاستهتار.

قبل أيّام تحمّل آيت أحمد مسؤولياته بشجاعة، ليندد بحزب جبهة التحرير الوطني المزعوم، الذي وافقت إطاراته المجتمعة في سينما الماجستيك بالجزائر العاصمة، على مشروع الدستور في وقت قياسي. هذا أمر غير جدّي إطلاقا، ولكن أين نصيب الجد في كل ما يفعل منذ شاء سوء طالع الجزائر أن تصبح هذه الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية من نوع خاص !

أمّا الكثير من الآخرين فقد سكت.

14 غشت

أخيرا اتخذ عباس قرارا، استقال من رئاسة المجلس الوطني احتجاجا على سياسة النظام الحاكم والذي لم يتوان منذ زمن قريب عن انتقاده «بلطف» أما هذه المرة فقد هوى آخر ركن وبرّر هذا الإجراء الأخير برسالة توضيحية مطولة.

أعتذر على عدم حيازتي لهذه الوثيقة فأقول عنها الكثير.

أما بالنسبة لحالتنا فهناك معركة أخرى، ذلك أن السلطات التي تطلع باستمرار على حالتنا الصحية، لا تتحرك. لابدّ أنها قدّرت، عن صواب، أنّه لا خوف يأتيها من ناحيتنا مادام السّر مصونا والرعاية الطبية تلازم المكان لتتدخل عند كل إغماء، والحلقة مستمرة : غيبوبة، حقن متواصل، حقن لتقوية القلب، غيبوبة..

البارحة مساء، وقع بن يونس بدوره في غيبوبة مدة ثلاث ساعات، وحسب ما قاله الطبيب فإن حالته خطيرة. وبالفعل، لقد سمعت طول الليل أنّات تألمه تتقطعها التقيّؤات.

كان أحسن من قاوم منا جميعا الغيبوبة حتى الآن، لكن الأولى كادت تذهب بحياته.

ولأول مرّة نجد أنفسنا نحن الثلاثة هذا المساء 13 من الشهر الجاري من غير حقن متواصل. كنت في حالة فقدان وعي قبل وقوع بن يونس في الغيبوبة. لم أعلم بما حدث لجاري الذي أعقبه علواش إلاّ بعد استفاقتي.

عندما كنا في هذه الحالة صرح بن بلّة، حسب الإذاعة الفرنسية، في مؤتمر الطلبة الجزائريين أنني كنت ألقى معاملة الملوك. لقد عرف كيف يختار اليوم المناسب. حدث ذلك لحظة كنت أصارع الموت يائسا بفضل الحقن المتواصل وحقن الكافور ولكورامين.. إلخ.

ما الذي ينبغي أن نقوله عن هذه الصدفة ؟

ولمّا استثارتني بشاعة كل هذه الصلافة، قرّرت على الفور، وبموافقة أصحابي، أن أبذل المستحيل لتكذيب هذه التلفيقات بشكل مفحم. تمكنت رسالتان لحسن الحظ، من اختراق جدار الصمت المضروب علينا وبلغتا الهدف. وكما كنا ننتظر تلقى الرئيس ووزيره للإعلام الضربة من غير ردّ فعل.

15 غشت

كذبة هائلة تصدر مرة أخرى عن وزير الإعلام، فحسب هذا الأخير أكون أنا المحرّض على محاولة عبد الرزاق عبد القادر بينما أنا محتجز منذ شهرين.

ألا يجد النظام الذي عدم الحجج ما يقرّعني عليه بعد تهم التآمر التي نسبها إلي، أفضل من هذه القصة الغريبة ؟

هذا أمر وارد.

إننا مجبرون اليوم وقد استنفدت قوانا، على أن نستمر في التعيّش بشكل يرثى له مع غيبوبة وحقن متواصل كل يوم، أو أن نوقف هذه المحنة في اليوم الثاني والثلاثين.

اتخذنا قرار التوقف وذلك بغية استعادة بعض قوانا تحضيرا لعملية أخرى. توقف صيامنا على الساعة التاسعة صباحا.

كم سنبقى في المستشفى، وكم يلزمنا أن نمكث به حتى نستعيد قوانا إذا أتيحت لنا فرصة النجاة من مرض خطير بدرجة أو بأخرى.

لا يمكن أبدا أن نحظى بمعاملة ملكية أفضل من هذه ! أما بخصوص الطلبة المؤتمرين، ألم يتساءلوا عن أسباب هذه المعاملة بإزاء متآمر ضالع مع بورقيبة في مرحلة أولى، ومع فرنسا لاحقا، أراد أن يطيح بالحكومة ؟

17 غشت

مرت ثلاثة أيام منذ أن وضعنا نهاية للإضراب. أستأنف هذه اليوميات مع نية إنجازها بسرعة مغتنما فرصة تحسن حالتي الصحية بعض الشيء، وكذلك قبل أن يستولي عليها في عملية تفتيش محتملة دائما، ويبقى أن تأخذ طريقها مع رسائل المستشفى. ومع شيء من الحظ تكون الأمور على ما يرام.

وأشير إلى أننا لانزال في المستشفى المختلط بسعيدة حيث يتم حقننا بأدوية مقوية كل يوم. تماثلنا لشفاء بطيء.

ومع ذلك يضرب علينا حراسنا، وهم من الدرك المتنقل، حراسة مشددة منذ أن عادت الحركة تدب فينا. إنهم التصقوا بباب كل غرفة نرقد فيها. لماذا كل هذه المغالاة في اليقظة وهذه الطريقة في متابعة كل حركاتنا وسكناتنا ؟

من شأن زيارة لأحد الأصحاب، أن تستنفر ست بذلات من الكاكي في الرواق. إنه لمدهش، كما أن هذا المشهد يبرهن على أن النظام ليس على ما يرام مادام يشدد الحراسة إلى هذه الدرجة على ثلاثة مرضى لا يقومون ببعض الحركات إلا بألف مشقّة.

البارحة وضع عباس على الرّف، فصل عن جبهة التحرير الوطني وأعلن بن بلّة نفسه هذا القرار. إنه قرار حاسم، من دون شكّ ! جبهة التحرير الوطني التي كانت حتّى البارحة غير موجودة منذ أن طرد منها خيضر.

قد تكون هذه هي صورة الجزائر : بلد التغيرات المتسارعة. أما في ما يتعلق بقضية عبد الرزاق فكلامهم عنها لا يهدأ، ولكن دون ذكر لاسمي، ناسبين هذه الحادثة الغامضة إلى دسائس إسرائيلية، لأكن عميلا للصهيونية بعد أن كنت عميلا لبورقيبة وفرنسا، فهذا غير مستبعد! كل شيء جائز في جمهوريتنا الفتيّة.

وفي ما يخص هذه القضية في ذاتها، أشعر بأن الأمر يتعلق بعملية دبّرها النظام الذي يعيش هاجس المؤامرات بجميع أنواعها، والذي اغتنم فرصة هذه المغامرة الغامضة ليستعرض كل قوته وليفشل بها كل نية في المعارضة، ألسنا مدينين لليوتي (Lyautey) بالعبارة الشهيرة العتيقة : «استعراض القوة، من أجل عدم استعمالها» ؟ في اعتقادي أن الأفكار الكبرى تتلاقى ! هذه أيضا طريقة من طرق تلهية الرأي العام، خاصّة إذا توفر الذكاء لربط ذلك بإسرائيل والصهيونية العالمية، المطية الشائعة الاستعمال لجذب انتباه الجماهير والحصول على عطفها، هذا عمل ألمعيّ غير أنّه فظ.

هناك قرار هامّ آخر، إنه المنع لكل جمعية ذات طابع سياسي، باستثناء جبهة التحرير الوطني وحدها، ها قد قطعنا شوطا معتبرا على طريق الدكتاتورية.

ماذا صرت أيّتها الجبهة المسكينة ؟

إنه لمصير تعيس آلت إليه منظمة عبّأت خلال سبع سنوات ونصف شعبا كاملا، وفرضت قرارها على خصم قوي، لتصبح مجرد حزب للنظام معدّ ليستخدم وسيلة وغطاء لسياسة حتّى الآن عرجاء ورديئة.

هذا الحزب الذي اعتقد منشئوه أنه سيبعد شبح الإنقسام والطائفية عن الجزائر إلى الأبد، بتجاوزه المفهوم الحزبي، لم يعد، على أيامنا هذه، إلاّ ميدانا مغلقا تتصارع فيه المطامع. لقد هجره حتّى أولئك الذين كانوا ركائزه الأولى.

أيّ نفع يمكن جنيه، من هذه الوضعية المتميزة بتسلط مجموعة وحيدة على الجبهة، ومنعها لكل جمعية أخرى ؟ والحالة هذه، فإن المعارضة كانت موجودة وتوجد بالفعل ولا يمكنها إلاّ أن تتنامى، ما الذي سيفعله النظام ؟

هل يغض الطرف، أم يتحرك ؟ إن الأسابيع القليلة التي عشتها لا تترك لي ذرة شك بأن النظام سيختار اللجوء كيفما كان اللجوء، إلى الإعتقالات وعمليات الخطف، بالرغم من تصريحاته المطمئنة (إنه لا يستطيع البقاء إلاّ بهذا الثمن، وبه يفرض سياسته على جماهير متحفظة، وعلى عدد كبير من المناضلين العازمين على القيام بثورة اشتراكية حقيقية).

لديّ ملاحظة أسجلها على المقال المعنون «دون كيشوت» للسيد حربي [1] والذي لم أتمكن من قراءة غير مقتطفاته التي ظهرت في جريدة "Alger Républicain". بما أنّني أضعت هذا العدد من الجريدة لم يبق لي إلاّ شيء واحد أقوله لحربي :

إن الثورات ظواهر عالمية، تتنافى في جوهرها والطائفية والشوفينية ومعاداة الأجانب. ففي ما يتعلق بحالتنا وحدها، كم تلقينا من المساعدات المتجردة من الخارج، وكم من الإمكانيات منحت لا من غير مقابل، وكم من رجال ونساء قبلوا التضحيات والذل من أجلنا، بإسم الثورة ؟ لابدّ أنك لا تنكر كلّ هذا !

ألم يكن من الأنصف والأصوب أن نقول، إن كنا ثوريين حقيقيين، إن لكل الرجال مهما كان أصلهم أو لون بشرتهم، شريطة أن يكونوا شرفاء مخلصين، مكانهم بيننا في الجزائر أو في أيّ مكان آخر حيثما استدعى الأمر إنجاز ثورة. وإن الأمر ليستدعيها عندنا.

18 غشت

العلاج مستمرّ، لقد اتضح بعد 31 يوما من الإضراب عن الطعام أنّ الشفاء بطيء وصعب للغاية : إمساك، إسهال، حروق، توتر عصبي، سهاد ويضاف إلى كل هذا حراسة بلهاء لمراقبين من رجال الدرك الذين يقومون بمهنة السجّانين رغم أنوفهم.

---

(1) مدير مجلة «الثورة الإفريقية».

ولمزيد من التوضيح الدقيق عن حالتنا الصحية سأعطي هنا نتائج تحليل الدم الذي جرى في الثالث عشر من هذا الشهر على الساعة السادسة :

بالنسبة لي : البولة، 0,25 ؛ تحلون الدّم، 0,43 ؛ البوتاسيوم، 4,4 (M.E.Q).

بالنسبة لعلواش : البولة، 0,22 ؛ تحلون الدّم، 0,28 ؛ البوتاسيوم، 3,9 (E.E.Q).

بالنسبة لبن يونس : البولة، 0,22 ؛ تحلون الدّم، 0,40 ؛ البوتاسيوم، 3,7 (M.E.M).

لنعد إلى سياق حديثنا عن يوم 18 غشت.

غادرنا في المساء الدكتور يادي والممرض عبد الكريم اللذان عنيا بنا حتى هذا اليوم، متوجهين إلى وهران. أما الدكتور بخشي فقد غادرنا 24 ساعة قبل ذلك. وحسب تقديرات السيد يادي فإننا لازلنا في حاجة إلى البقاء في المستشفى لعدة أيام أخرى (أسبوع على الأقل).شككنا كثيرا في أمر اتخاذ هذه التوصيات بالحسبان، وبالفعل أخبرنا الليلة ذاتها بن عبد الله، الملازم الذي يقود تشكيل الدرك المتنقل، أنّه تلقّى الأمر بنقلنا إلى الثكنة التي احتجزنا فيها عند وصولنا إلى مدينة سعيدة. وبالرغم من الحالة الصحية التي كنّا فيها، وبالأخص حالة علواش فقد أجبرونا على ترك المستشفى فورا. هذه التجربة القاسية أظهرت لنا أن مسائل الصحة لا تستأثر باهتمام أولئك الذين أخذونا من بيوتنا عنوة ليتركونا نعيش «مثل الملوك» في ثكنة.

ولطمأنة بعض ضباط الصف من الدرك، ادّعى أحد أعضاء الحكومة، أنه يعرفني جيداً، وأنّه لا خوف من ناحيتي. فسأتوقّف عن الإضراب بعد أيام قليلة بالتأكيد، وبعبارة أوضح : لا تتدخلوا، أتركوه يموت.

الإثنين 19 غشت

ها نحن نقيم من جديد، في مقر الدرك الوطني سابقا بمدينة سعيدة. حالتنا الصحية ليست على ما يرام، إننا نتابع العلاج الطبي الذي وصفه لنا الدكتور يادي في ظل الظروف التي فرضت علينا من غير مراقبة طبية.

يبدو أن الأحداث السياسية قد أخذت، بعد اضطرابات الأسبوع الماضي، مكان الصّدارة. فيوم السبت القادم سيقدّم مشروع الدستور للمجلس الوطني للمصادقة، وسيجري الإستفتاء في النصف الأول من سبتمبر على حدّ قول المقرّر بن عبد الله[1].

وبخصوص عبد الرزاق عبد القادر «العدو رقم 1» للثورة و«عميل الخارج» فإنه كان هدفا للنّدوة الصحفية التي عقدها بلهوان وزير الإعلام.

إن من يتذكّر الحكاية الخرافية للافونتين والتي عنوانها «الحيوانات المريضة بالطاعون» يفهم بأن الحمار قد تم اكتشافه. لقد استقر السّخط على الحمار، وها هو يتعرّض للشهب الحاقدة تأتيه من الغوغاء الزّاحفة ذلاً في خدمة أسياد الساعة، بل لقد وصل ذلك حتى جريدة "Alger Républicain" التي هاج هائجها بتوقيع «بن زين»، إلى الأمام، إنطلق ! هذا كسب مفاجئ جيّدا فلماذا نحرم أنفسنا منه ؟ وحتى سنة 1945 حوادث 8 ماي لم يتردّد

(1) الرئيس المدير العام للخطوط الجوية الجزائرية، مقرر لجنة تأسيس المجلس الوطني، محام لدى محكمة الاستئناف بباريس.

شيوعيو ذلك الوقت (كان عمر أوزكّان أمينا عاما) في نعت مسؤولي التيار الوطني بالخونة وعملاء النازية. إن أمثال هذه المناورات معروفة أكثر من اللازم لدرجة أنها لا تدهشنا أو تثير سخطنا.

أوضّح هنا بأني أجهل تماما ماذا كان عبد القادر في الماضي، كما أجهل أيضا ما قام به مؤخرا، لكنني أحكم بالنذالة على أولئك الذين يتهاوون كسرب من العقبان الآكلة للجيفة على ضحية ساقطة على الأرض. أنا لا أحكم على هذه المسألة إلاّ من وجهة النظر هذه، ولا أصدّق أي كلام عن ذلك، قبل توفر دلائل دامغة عن هذا المتمرد المزعوم. إني في وضعية تؤهلني جيّدا لمعرفة طرق هذا النظام الذي توفّرت له الوقاحة في البداية لينسب إليّ الإيعاز بهذه القضية.

أما بخصوص الدستور الشهير، فإن هناك من الأسباب ما يجعلنا نتوقع أحداثا سياسية قبل إيداعه لدى مكتب المجلس. فأنا أعتقد أنّ بعض النواب سيستقيلون. وإذا لم يحدث هذا فسيتحمل كل هؤلاء النواب مسؤولية ثقيلة. وبهذه المناسبة فإني أتوقع معارضتكم، وكلّي يقين بأن النظام لا يعدم الحصول على أغلبية جاهزة، حيث يؤدي التغيب إلى أحداث فاقدة لأي بعد سياسي...

23 غشت

إن الرسالتين، تلك الموجهة إلى شقيقي، والأخرى إلى زوجتي (وبأي وسيلة !) قد بلغتا مبتغاهما. لقد انكشفت القضية كلها، وتعرّت التصريحات الحكومية الكاذبة. ولازلت أجهل إن كانت رسالتي المفتوحة الموجّهة إلى الطلبة قد قرئت في المؤتمر. الأكيد هو أن النظام

ضبط بالجرم متلبسا مرّة أخرى. فما تجاسر على الكذب بهذه الصّفاقة إلاّ لأنه ضاعف درجة التكميم الذي أرغمنا عليه بشكل زائد.

بالمقابل، لقد استولى الغضب على الدرك المتنقل، وخاصة بعض الضبّاط، منذ أن خرجت القضية من الصمت، هم الذين تلقوا تعليمات قصد منعنا من كل وسائل التعبير ! بل لقد ذهب الأمر إلى حدّ حرماننا حتى من الورق وأدوات الكتابة. إنهم لم يقدموا حتى الآن على أيّ من ذلك، لكنّنا نخشى أن يصل الأمر إلى ذلك المدى.

أما بخصوص قضية عبد القادر، فلازلنا ننتظر بقية الحقائق التي وعد بكشفها الوزير بلهوان.

عثرت في عدد 20 غشت من جريدة "Alger Républicain" في «بريد القراء» على اتهامات المدعو زو عبد القادر من عنابة، يصفني فيها بالانتماء إلى منظمة الجيش السّري "O.A.S" أما في عدد 22 غشت فيتهمني الطالب عبد القادر طيبوني من الأصنام بالتآمر على الدولة. وأردّ على الإثنين معا هنا، لانعدام وسيلة ذلك في غير هذا المكان، بأن تصريحات مجانية من هذا النوع إنما هي من شيّم الأنذال. أمّا بالنسبة لجريدة "Alger Républicain" التي تبيح لنفسها نشر مثل هذه السخافات، فإنما مردّ ذلك إلى قيمها التي تقوم على لحس أحذية النظام، وذلك بترويجها بطريقة غير مباشرة، لتهم وقحة، تعلم أنها لا تقوم على أساس. إنها لا تسعى إلاّ للحطّ من سمعة رجل، تعرف هي أنه من نوع آخر، وهو أنظف بالتأكيد، من أولئك الذين تكيل لهم المدائح على أعمدتها، فهل نشرت هذه الجريدة ولو سطرا واحدا على سبيل الإعلام عن حالتنا ؟

لقد قمنا بالأمس بتوجيه الرسالة الآتية إلى من يعنيه الأمر، وذلك لنوضح موقفنا من نظام مصر على سجننا ومتبجح بأننا نلقى معاملة الملوك (!)

سعيدة في 22 غشت 1963

من المحتجزين : محمد بوضياف، علي علواش ومحمد أكلي بن يونس.

إلى السّلطة المسؤولة

بواسطة الرائد قائد التشكيل المكلف بالإشراف على حراستنا.

لقد أعلن في الجزائر العاصمة، أننا نحظى بمعاملة الملوك، في حين أننا قضينا أكثر من شهرين، وهي مدة سجننا حتى الآن في إضراب عن الطعام (أنا شخصيا قضيت 37 يوما بينما قضى صديقاي 31 يوما) وما بقي من هذه المدة في تنقل مستمّر ما بين الجزائر وتسابيت ومن هذه الأخيرة إلى مدينة سعيدة حيث بدأنا منذ مدة قصيرة نتغذّى.

وبما أنّ الوقائع، كما هو ثابت، تناقض تماما الادعاءات المذكورة أعلاه، فإننا نوجب على أنفسنا إعلام السلطة التي حرمتنا، لا شرعيا، من حريتنا، بأننا نرفض كل ما من شأنه أن يعطي صدقية، لتأكيدات من النوع السابق الذكر، وهذا باستثناء القدر الأدنى مما تتطلبه حياة سجين. أكثر من ذلك، فإننا مستعدون لدفع مقابل كل ما قد نحتاج إليه من أموالنا الخاصة، وبهذا الخصوص فقد وجب أن نعلن بأننا قمنا إلى غاية هذا

اليوم بنفقات شخصية تصل إلى مبلغ يقارب 4000 فرنك رفض الدرك المتنقل قبضها.

أما من ناحيتنا نحن، فسنضع هذا المبلغ تحت تصرف السلطة التي تحملت هذه النفقات، ولن نقوم مستقبلا بأي طلب فيما يخص المواد الغذائية أو الأشياء ذات الطابع الشخصي، إذ ما تواصل مقابل ذلك إجبارنا على قبول خدمات، الهدف من ورائها واضح لا يحتاج إلى دليل.

وفي الأخير، نؤكد مرّة ثانية بهذه المناسبة أنه إذا لم تتوضح وضعيتنا بشكل نهائي فإننا سنستأنف الإضراب عن الطعام بعدما تتحسن صحتنا.

التوقيعات

24 غشت

حسب جرائدنا الوطنية لنهار أمس، فإن عددا كبيرا من النساء المحاربات اللاتي أوقفن مع عبد القادر، سيطلق سراحهنّ قريبا، وسيطرد بعضهن إلى فرنسا، بينما سيعاد إدماج بعضهن الآخر في وظائفه[1] لقد إنكشفت المؤامرة فما الذي سيفعلونه تجاه إسرائيل والمكيافليين الذين أوحوا بها ؟

اليوم يجتمع المجلس الوطني بهدف المصادقة على مشروع الدستور الذي وافقت عليه إطارات الحزب، الذي لازالوا يسمونه جبهة التحرير

(1) إطلاق سراحهن تم في بداية أكتوبر.

الوطني. فهل سيغتنم النّواب المعارضون هذه الفرصة للاستقالة أم أنهم سيعتقدون، مرة أخرى، أنهم ببقائهم سيفيدون بلدهم أكثر ؟

لابدّ من الانتظار للحكم بشأن هذه القضية التي أثيرت من قبل والتي يعرف موقفي منها جيّداً منذ زمن طويل.

إن عواقب إضرابنا عن الطعام بدأت تظهر. لقد بدأت شهيتنا جميعا في التناقص وبدأ القولنج يعمّ. وفي ما يتعلق بحالتي فأخشى أن تتفاقم القرحة المعدية لكثرة ما اشتدت ألامها وأضحت حادة بشكل متزايد.

25 غشت

المجلس في أوج عمله لتبني مشروع الدستور.

لقد تغيّب عبّاس وآيت أحمد وكريم بلقاسم.

تم تسجيل ثلاثين نائبا في المناقشة التي افتتحها رئس المجلس، والذي لاشك في أنه سيكون المترشح الأوحد للرئاسة وهذه المرة رئاسة الجمهورية.

وفي ما يتعلق بهذا الأخير، لابدّ من تسجيل ملاحظة على المقطع الذي ورد في الحديث الذي خص به جريدة "UNITA" والذي أوضح فيه أن الجزائر اختارت من بين تشكيلة الاشتراكيات «كذا» إشتراكية كاسترو. نحن نعرف ما هو اختيار كاسترو. والحالة هذه فإنه في نفس ذلك اليوم أو قبله بيوم أوضح بن حميدة[1] في خطابه الذي اختتم به

(1) وزير التربية الوطنية في حكومة بن بلة الأولى.

أشغال مؤتمر الطلبة، أن الاشتراكية الجزائرية لا يمكن أن تكون علمية. هذه لعبة غمّيضة حقيقية !

ما كان لهذا أهمية، لو أن الأمر تعلق بمجرد تصريحات متناقضة لعضوين من نفس الحكومة، ليست هذه أول تناقضاتها. لكن عندما نفكر بأن تسيير البلد إنما يؤول إلى هذه الحكومة، يحق لنا أن نتساءل عن الوجهة التي نساق إليها.

كثير من ضعاف العقول، يقولون عن هذه الاشتراكية المفقودة أنه لا رجعة فيها. من أي شيء جاءهم هذا التأكيد وبأي شيء سينطلقون في هذا المسار ؟ أما بالنسبة «للارجعة» المزعومة، فإنها تنطبق بشكل أصوب على خضوعهم وافتتانهم بنظام أصبحوا خدّامه بالقلم ودلاليه العموميين المأجورين.

لو أن جزائر ما قبل أول نوفمبر 1954 ما توفر لخدمتها إلا هذا الصنف من المتشدقين بالكلام، لتأكدنا بأنها ما كانت لتستقل. كما بإمكاننا أن نتأكد أنه لو بقي رجال الثورة المؤسسين، لما وصلنا أبدا إلى هذه الدرجة من الإستقالة. ذلك أن عدد المتملقين المتحمسين والمصانعين المحترفين والمستسلمين من جميع الأشكال سيقل.

لقد رضيت جريدة "Alger Républicain" بمشروع الدستور، حتى لاتخرج عن هذه القاعدة الذهبية، وراحت تصبّ جام غضبها على أنصار «الكل وإلاّ فلا». يا له من تفكير منطقي ! إننا نجد فيه نفس النعوت التي قذف بها الوطنيون عندما كان بن الزين ينتمي إليهم. نفس بن الزين

هذا، بعد أن انخرط في الحزب الشيوعي الجزائري ــ هذا من حقه وليس من أخلاقي أن أهاجم إنسانا من هذا المنطلق ــ استأنف بنفسه نفس هذه المواضيع التي سببت أضرارا كبيرة للجزائر.

كل هذا لكي يقول إنّه ليس بالإمكان وقف التقدم، كما لا نستطيع تبديل الدجاج بالنسور. إن نفس الجريدة "Alger Républicain" التي لا تنقصها الشجاعة السياسية أبدا هاجمت الحكومة المغربية هجوما عنيفا بخصوص القمع الذي تعرّض له مناضلو U.N.F.P الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لكنها تسكت عن المؤامرات العديدة التي يدبّرها نظامنا.

نزر من الحقيقة وجبال من الكذب.

26 غشت

النقاش في المجلس لازال متواصلا. لم أتمكن من قراءة شيء غير ما نشرته جريدة "Alger Républicain". تحفظات كثيرة، ولكن أغلبية أصوات نعم لا تنازع .. كان هذا متوقعا، سيكون لنا هذا النظام الرئاسي، لكنه لن يغيّر شيئا وكل شيء سيستمر كما كان في الماضي.

المواضيع الثلاثة التي تكررت في جميع التدخلات تقريبا تتعلق بالحزب والاشتراكية والدستور نفسه.

إذا قرأنا هذه التدخلات، اكتشفنا من غير ارتياح أن كل خطيب إذ يتكلم عن نفس المواضيع يعبّر عن فكرة مختلفة. ليس هناك أي ربط :

تشتت واختلاف. إنهم لم يفهموا بعد الخطوط الواضحة التي تحدد قواعد تجمّع ما.

يكشف هذا النقاش، عن مؤشرات واضحة للنقص الكبير والخطير، في خبرة المنتخبين الذين تمّ اختيارهم بطريقة غامضة.

روائح الأزمة تخيم على كل هؤلاء الناس الغارقين في المواد والمصطلحات بينما الواقع في واد آخر مليء بالتهديدات، وهو غريب عن هذا النقاش.

27 غشت

لم أتمكن، حتى هذا الصباح، من قراءة مقتطفات من الدستور التي نشرتها جريدة "Dépêche - Dimanche" في عددها لـ 25 غشت. المقرر بن عبد الله على صواب عندما أعلن بهدوء قائلا : «هذا الدستور، لا هو بالرئاسي ولا هو بالبرلماني، إنما نظام حكم دستوري لحكومة بواسطة حزب».

لاحظوا أنّ الشعب غائب عن هذا «المقطر» الذي ستخرج منه سعادته واستقراره. لابدّ من الانتظار لنرى كيف ستدخل هذه الكلمات ميدان التطبيق. فهنا محكّ قيمة الكلام إن كانت للكلام قيمة. وما يلفت الإنتباه هو هذا الخلط بين الشعب والحزب، وبين الحزب والطليعة، فكل شيء في أساسه يعود إلى رئيس الجمهورية الذي يخرج وحده محاطا بهالة المجد، السيد الأعلى لاعبا دور الحزب ودور الشعب، رابطا بينهما بمتانة، من غير أن نعرف كيف تأتّى ذلك. وفي ما

يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، فليس في الأمر أي ارتياب، أما بالنسبة للباقي فلابد من التحلي بالصبر للانتظار.

29 غشت

وفي الأخير، ها قد تمّ التصويت على الدستور بـ 139 صوتا من أصل 195 صوتا.لم يدخل عليه أي تعديل. إما أن تأخذ البضاعة كاملة أو أن تتركها. لابد أن نعترف أن هذا نصر، ربما على طريقة بيروس (Pyrrhus) لكنه نصر، مع ذلك.

لقد تمّ حظر نشاط «حزب الثورة الإشتراكية»، لم يكن ذلك ضروريا.

حزب الشعب الجزائري مثله مثل الشبح، ينبعث من رماده البارد ليعود للظهور، ولم لا ؟

يبقى المستقبل مغلوقا، وستفرض الحلول نفسها مع الوقت من دون شك، أتوقع حدوث موجة من الاعتقالات ومطاردة الساحرات والمؤامرات، وهذا بعد وقت قصير، إننا نخشى (ومن يدري ؟) حدوث اختطافات واختفاءات باستعمالهم للوسائل القانونية، فالعملية ستتم وفق القوعد القانونية.

بدأت وضعيتنا بسعيدة تتوضح. ليست وضعية ملوك بعد، لكنها قد تبلغ ذلك، إذا توفّرت الإرادة الحقّة وساعد الوقت على ذلك، فالمسألة مسألة نظرة وتعوّد.

لقد تمّ التصويت على الدستور وسينتخب الرئيس. ففي سعيدة، مثلا، كان التصويت على الاستفتاء سهلا جداً.

لقد انتخبوا من غير حماس، وفي بعض المكاتب من غير معازل، وفي أخرى من غير بطاقة ناخب. ولما قرأت في الجريدة أن هذه العمالة بلغت نسبة مئوية عالية لم أندهش لذلك أبدا.

أما في ما يخص جانب المعارضة، فقد تمّ ميلاد «جبهة القوى الاشتراكية» (F.F.S). لقد دعا هذا الحزب إلى المقاطعة، في نفس الوقت الذي دعا فيه إليها حزب الثورة الإشتراكية، ولم تكن جلية، إلا في منطقة القبائل وعمالة سطيف، هذا على الأقل ما يعترف به النظام.

أسجّل هنا استقالة النائبين آيت أحمد وبلقاسم كريم، لقد أصبح الوضع الآن واضحا، النواب الآخرون الذين لم يكونوا في المعارضة حتى الوقت الأخير، لم يروا الوقت مناسبا لكي يتركوا مقاعدهم. هذا يهمهم هم.

أما الحكومة فقد دخلت عليها بعض الرتوش، وذلك بقذفها، وهي في أوج صعودها، لثلاثة وزراء هم لعروسي خليفة، فرانسيس وخبزي.

لاشك أن البعض ممن أتصور من هنا، يكاد يعيل صبرهم طمعا في ترقية غير أكيدة. أما الآخرون الذين هم أكثر صبرا فينتظرون تشكيل الحكومة الجديدة. إنهم يعملون أيّ شيء ليكونوا في مكانة جيدة،

مخافة أن يظهر في آخر دقيقة منافسون أدهى منهم، فيسلبونهم المناصب التي وضعوا عليها أعينهم من الآن.

أما بخصوص جريدة "Alger Républicain" التي أصابها السعار في هذه الأيام الأخيرة، فلا أعرض إلاّ لما جاء في افتتاحية عدد 3 سبتمبر على سبيل التمثيل، لقد أصبحت هذه الجريدة «أكثر ملكية من الملك». إننا نجد بها من وقت لآخر مقالات مهمّة جداً : فدراسة بشير حاج علي التي وردت في عدد 24 غشت أتت بعناصر إيجابية كثيرة وبطريقة دقيقة. عنوان الافتتاحية موضوع حديثنا «قول الحقيقة». في هذا العنوان تجد الجريدة طريقها، وهي طريق ملتوية ومفخّخة. فهي تقول في مكان إن «قول الحقيقة من الثورية» وبعد ذلك وفي نفس الطريق تقول :

«ويصدق هذا أيضا على ميدان السياسة، حيث تدفع الحاجة إلى دحض حجج العدو، وطنيين حقيقيين إلى إخفاء الحقيقة عن حسن نية. كما بإمكاننا أن نعتقد، عن حسن نية، أنه من الأفضل أن نخفي ضعفنا بدل أن نظهره علنا، ممكّنين العدو منّا».

كل هذا العرض الطويل من نفس الخط : هذه الحقائق الأخيرة، هذه التناقضات الصارخة، كلها مغلف بكلام فارغ متزلف شبيه بتلك النباتات السامة التي جاء الحديث عنها في نفس الافتتاحية، هذه صورة حقيقية عن خزي وخسة هذه الجريدة.

أفضّل أن أتوقف هنا، في ما يخص هذا الـ "Alger Républicain" الذي جاءت افتتاحياته بمناسبة الاستفتاء كلها استفزاز فعلي. فإذا ما عدمنا الشجاعة، أليس من اللائق أن نسكت ؟

لا جديد بالنسبة لنا حتى الآن. دائما نفس نظام العزلة والحراسة، وهذا منذ ثلاثة أشهر تقريبا، ومن غير أن نعرف سبب ذلك. في عشية 4 سبتمبر تعرض بن بلة بالذكر لأربعة معارضين بهذه العبارة : «لن يكون هناك محاكمة كبيرة (وماذا عوض ذلك ؟) فليتركنا هؤلاء الناس نعمل (بل عليه هو أن يتركنا لحالنا)».

عاد محامونا من حيث جاءوا، لأنهم لم يحصلوا على ترخيصات بالاتصال، إمرأتي تصارع حائطا بشجاعة وبيدها.

القسم الثاني

بعد الإفـراج

يتوقف القسم الأول من هذه المذكرات في تاريخ 4 سبتمبر، كانت نيتي وراء ذلك تنبيه الرأي العام الوطني والدولي وبأسرع ما يمكن إلى ظروف سجننا، وللتنديد، من خلال هذه الشهادة بأساليب النظام الحالي.

حلّلت في الخاتمة التي كتبتها بسعيدة بإيجاز، أسباب الوضعية الراهنة للجزائر، وأشرت إلى بعض جوانب نظرتنا إلى الاشتراكية والطرق التي بدت لي أحسن من غيرها للخروج من هذا الركود.

إن بطء عملية النشر، كان كبيرا، إلى درجة أنه أطلق سراحي قبل أن يخرج عملي هذا إلى النور. ومنذ ذلك الحين جرت أحداث كثيرة تستوجب التعليق عليها، وهي التي دفعتني إلى إتمام هذه المذكرات.

في هذا القسم الثاني سأتحدث عن الفترة الأخيرة من سجني، وظروف الإفراج والتطورات الأخيرة للأحداث السياسية الجزائرية.

ولاشك اليوم أن الشعب الجزائري بعد مضي السنة الأولى من الحيرة تفطن تماما للوعود الكاذبة عن «الإشتراكية الخصوصية». لقد ترك الصبر مكانه للغضب، والأمل للخيبة، واختفت الإرادة الحسنة، والسكوت المسالم الذي فسّره كثيرون على أنه موافقة صامتة. الشعب يطالب بالمحاسبة ويسجل تقييما قاسيا للإفلاس. لقد لاحظ هذا القلق الذي يزداد عمقا حتى الملاحظون الأكثر حيادا. فقد بلغ جميع

الطبقات الاجتماعية تقريبا : الفلاحين، عمال الزراعة، العاطلين، عمّال المدن، المثقفين النزهاء والشجعان، الحرفيين، التجار الصغار والمتوسطين، لقد أدرك كل واحد أنه ليس فقط «البرجوازية الوطنية ولا انتقادات المعارضة اليسارية من باب أولى ـ التي كان لها الفضل في كشف التناقضات الداخلية للنظام وعيوبه ونقائص فكره وكذا مناوراته ـ هي سبب كل هذا الضرر» كما يحلو تفسيره لأصحاب السلطة وأنصارهم المستسلمين، والذين نجد على رأسهم جميعا قادة الحزب الشيوعي الجزائري.

إن هذه المرحلة الجديدة من الاستياء التي نصفها بالنشيطة، لأن هذا الاستياء يتجلى في اتهامات محدّدة موجهة بشكل شامل إلى «السلطات» لا تسمح لأولئك الذين يرفضون الإقرار بالحقيقة بالرغم من كل شيء بالتهرب من مسئولياتهم.

هؤلاء يرفضون بعناد أن يكونوا موضوع نقد ذاتي، وأكثر من ذلك فإنهم يرفضون أي مسؤولية تنسب إليهم في كل قضية فاضحة، ويستمرون وبشكل استبدادي في اللجوء إلى التملصات المخزية أو الحجج الساذجة محاولين إظهار من يعارضون سياستهم على أنهم رجعيون ومحافظون.

إن مستقبل الجزائر ليس في حاجة إلى هذه الجدلية الخادعة وهذه الكليشهات الجاهزة. ليس بالإمكان إخفاء البطالة والشقاء والمظالم الصارخة والامتيازات الواضحة. فكل ذلك يكذب تكذيبا قاطعا ونهائيا أنصار هذه الاشتراكية المزعومة.

إننا نعلن ذلك هنا : إننا اشتراكيون وسنبقى اشتراكيين لأننا مقتنعون بأن النّهج الاشتراكي هو الوحيد القادر على إخراج بلدنا من التخلف وتلبية الحاجيات الأساسية لجماهيرنا الشعبية.

إن الإيديولوجية الاشتراكية تستجيب بشكل كامل لطموحاتنا العميقة إلى مزيد من الرفاهية والعدالة وإلى متطلباتنا من التقدم في جميع الميادين. فدوام حكم فردي، غير ديموقراطي وغير كفء، لا يمتلك إيديولوجية ولا سياسة متجانسة، ويمارس تجريبية غير واقعية، يشكل خطرا لأنه سيؤدي بالضرورة إلى دكتاتورية تعمل لصالح طبقة من المحظيين الذين سيقومون هم الآخرون، بعد المستعمرين هذه المرة، ولفائدتهم بالاستغلال الفاحش لجماهيرنا الشعبية. وإنه لأمر ذو مغزى أن نشير بهذا الصدد إلى أن كل ما تمّ تحقيقه من التوزيع العادل حتى الآن هو البطالة والشقاء، فالاشتراكية، في فهمنا، لا تعني تفقير طبقات كثيرة من الشعب، وإنما رفع مستوى المعيشة والقدرة الشرائية بدءاً بالطبقات الأكثر حرمانا. والتقشف لا يعني بالنسبة لنا، أجورا ضئيلة للعمال وإنما مراقبة صارمة لنفقات الدولة وقضاء على التبذير واختلاس الأموال العمومية. سأوضح في آخر هذا الكتاب، فكرتي عن الشكل الذي ينبغي أن تكتسبه سياسة اشتراكية حقيقية، وسأكتفي في إنتظار ذلك ولإنهاء هذه الجولة الخاطفة بالإشارة إلى وجود خطر خارجي. إنّ التدخل الأجنبي في شؤوننا وأثره على اقتصادنا وبالتالي على توجهنا السياسي واضح. من السهل أن نندد بالاستعمار الجديد ودسائسه الماكرة والأولى أن ننظم بلدنا بمقتضى ذلك وأن نرسم له طريقا واضحا

بدل الاكتفاء بالتباكي وإشهار الإيمان كلاميا. والحالة هذه، ما الذي سينجم عن الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر في الوقت الراهن.

سيتوجب على النظام أن يستعين بالرساميل الأجنبية وبكل أنواع المساعدات لمواجهة الاستحقاقات التي تزداد اقترابا، وذلك لأنه باستفحال اختلاسات الأموال العمومية، تصبح الحاجة إلى الأموال أكثر إلحاحا. والنظام لا ينظر إلى هذا الأمر عن قرب، وسيرهن مستقبل البلد إلى الأبد، هذا إذا لم يكن قد فعلها.

إن هذه اللمحة القصيرة عن تدهور الوضع كما لاحظت منذ إطلاق سراحي، تؤكد تماما المخاوف التي كنا نتوقعها وقت الإستقلال.

سنتوقف اللحظة عن الأحداث السياسية لنواصل يوميات سجننا لما بعد 4 سبتمبر.

من 4 إلى 29 سبتمبر

تتابعت حياتنا بمقر الدرك الوطني بسعيدة تحت حراسة الدرك المتنقل من غير تغيير يذكر. بدأت صحتنا تتحسن شيئا فشيئا. واصلنا نفس الحمية الصحية.

لم نعد نرجو أيّ شيء من هذا النظام بعد إضرابنا الأخير عن الطعام، فهو لا يعير أدنى اهتمام لحرية الإنسان ولاحترام بعض القيم.

لم تعد الأخبار بعد إجراء الاستفتاء حول الدستور و«انتخاب» رئيس الجمهورية، تتحدث عن شيء غير الرحلات الرسمية والتدشينات

الكثيرة والخطب الوزارية والتبجح بالمكاسب والإنجازات الخارقة لـ«الاشتراكية الخصوصية». وفي ما يتعلق بالانتخابات، لو جرى تحرّ فيها لثبت أنها لم تستثر أي حماس للناخبين في كثير من المناطق. عند تفحّصنا بإمعان للنسب المئوية الرسمية يتبيّن لنا بشكل مؤكد أنها كانت مزورة. ولا أسوق هنا إلا حالة بريكة حيث قدّم الرقم % 99 من الذين صوّتوا في الانتخاب الرئاسي بينما لا يتذكر أي جزائري أن هذه البلدة الواقعة في الهضاب العليا وبسبب شساعتها وتشتت سكانها الريفيين قد انتخبت هذه النسبة كما أنه يتعذر عليها ماديا فعل ذلك. وعدد أمثال هذه الحالة أكبر من أن نسوقه هنا.

لم يحدث حتى 20 سبتمبر أي شيء ذو أهمية من شأنه أن يخل بسير حياة خالية من كل اهتمام، كان همنا الأكبر أن نأخذ فكرة عن الواقع، وذلك بواسطة الصحافة المراقبة إلى حد كبير، أو النبذ الإخبارية القليلة التي تبثها الإذاعات الأجنبية. لم تكن الجرائد الفرنسية مثل "Le Figaro" و"L'information" و"L'Humanité" التي كانوا يأتوننا بها لتشفي غليلنا. أما بالنسبة لصحيفة "Le Monde" فإنها لم تطأ عتبة مقر الدرك الذي يحرسه خفراء وديعون مغتاظون بشكل واضح من خدمة أسندت إليهم لم يكونوا مهيئين لها، والتي لابدّ أنهم ماقبلوها عن طيب خاطر كما هو باد عليهم، لقد كشف لنا التعاطف الذي أبداه لنا هؤلاء الجنود سابقا، عن كرمهم لممارسة هذه الحراسة وتبديدهم لوقتهم وشبابهم بهذه الكيفية.

لقد مكنتني الرعاية التي غالبا ما كان يحيطنا بها هؤلاء الحرس، من أن ألاحظ أن هؤلاء الشباب الجزائريين يرفضون معاملتنا كما تريد

تعليمات وافتراءات النظام. كما أثبتت لي هذه المشاعر وعلامات الاحترام وهذا الارتباك الجلي عند رؤيتنا، أن الآمال مازالت باقية، عندما يأتي اليوم الذي يستطيع فيه كل هؤلاء الرجال التعبير الحر عن أنفسهم. إنهم أيضا ضحايا نظام جعل منّا مسجونين ومنهم سجّانين.

في 20 سبتمبر، تمّ تبديل تشكيل الدرك المكلف بحراستنا وأخذ يتأهب للرحيل. كنا يومها خلف النوافذ المشرفة على الطريق الذي اصطفت عليه الشاحنات المعدة لنقل هذه الفرقة. كانت الساعة الثامنة عندما تحركت القافلة تتقدمها سيارات الضباط الخفيفة. وفي هذه اللحظة تخلى هؤلاء الجنود الشباب عن التعليمات وعبروا عمّا كان يجيش في أنفسهم خفية منذ زمن طويل موجهين إلينا، وهم منطلقون، هتافا مدهشا. كم كان مؤثرا وذا مغزى هذا الانفجار العفوي لتوديع تصرخ به حناجر عشرات الرجال الواقفين في شاحناتهم، تصحب هذه الهتافات تلويحات عندما كانت الشاحنات تمرّ تباعا تحت نوافذنا تلفها غشاوة من الغبار، وكنت أقول في نفسي في هذا المشهد غير المتوقع: «وداعا يا إخوة الكفاح، وداعا أيها الخفراء الذين أمضيتم الساعات الطوال المليئة بالضّجر في أماكن الحراسة خلال نوبات الخدمة في هذه الحراسة الغبية، فإذا حدث وأن حكمت عليكم بالقسوة أحيانا، فلم يبق لي الآن أي حقد عليكم ولا أي شكّ في مشاعركم. كان الأولى أن تقوموا بخدمة مغايرة، لا في هذه التشكيلات المسلحة التي لا يحتاج بلدنا إليها. وإذا تمعّنا في هذا مليّا، فكم من الآلاف من هذه السواعد الصالحة وهذه الطاقات الشابة السليمة، تهدر في مهن مملة لا تعود بأي فائدة على بناء البلد».

وفي نفس اللحظة كانت ساحة الثكنة، من الجهة الأخرى للبناية، تعج بتحركات رجال الدرك الذين قدموا من وهران لتعويض الراحلين. وخلال اليوم كله تعاقب التجمع تلو التّجمع، وتتابعت الأوامر بعد اللعنات المشفوعة بالسباب وقعقعات السلاح.

وكما يحدث كلّما وقع تغيير، فقد يتطلب الأمر أياما عديدة لتمييز الرجال الطيبين من بين الحراس الجدد، هذا إن توفر بينهم رجال بهذه الصفة، كان الاتصال هذه المرة صعبا فقد بدا القادمون متحفّظين وتجنبوا كل اقتراب منّا. علمت بعد وقت أن تعليمات صارمة صدرت إليهم تمنعهم من تكليمنا. علمت أيضا أن هويتنا أخفيت عنهم بشكل بارع. والتوضيح الوحيد الذي تلقاه رؤساء الفصائل، هو أنهم يتعاملون مع رجال خطيرين، وكل علاقة معهم تؤدي بصاحبها إلى الخطر. في آخر المطاف اتضح كل شيء وكشف بشكل جليّ خوف النظام من قيام علاقات بيننا وبين الحرس الجديد قد تكون عواقبها وخيمة عليه.

من 29 سبتمبر إلى 10 أكتوبر

بعد ذلك بأيام فهمنا جيدا معنى هذه الحيطة الزائدة، ففي يوم الأحد 30 سبتمبر أذاعت الإذاعات الأجنبية خبر اجتماع آيت أحمد والعقيد محند أولحاج بتيزي وزو باسم جبهة القوى الاشتراكية حيث تعلق الأمر بإسقاط حكم بن بلّة.

وفي الغد ردّدت كل الإذاعات صدى هذا الخبر مشيرة إلى وجود مقاتلين بالجزائر العاصمة وخاصة بالونشريس والمديّة ومنطقة ثنية الحد وشرشال تحت أوامر الرائد لخضر من الولاية الرابعة سابقا.

وانطلاقا من ذلك اليوم أصبحنا ملتصقين بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة، بمذياعاتنا وذلك لمتابعة الأحداث. وأتأسف هنا على عدم تمكني من التعرض بالتفصيل لتطور هذه الأزمة يوميا، وهو العمل الذي لم أتمكن من القيام به بسبب يقظة حراسنا المثيرة للأعصاب، والذين يوجدون منذ يوم الأحد نهارا وليلا في حالة استنفار، تضاعفت فقط الحراسة واحتلت حزم أسلحة فرقة تدخل جزء من الساحة تحرسها خفارة مسلحة وترتدي الخوذ وهي على استعداد للإعلان عن الاستنفار عند أدنى إشارة. والأمر المدهش هو أن الحراسة كانت مركزة على قمم الجبال التي تشارف الثكنة من ناحيتنا اليمنى كما لو أنّ خطرا وشيكا يتّقى من تلك الناحية.

لم نفهم شيئا يذكر عن هذه الاستعدادات، فرحنا نتابع هذه التحركات بقلق بالغ محاولين اكتشاف مغزى هذه الترتيبات من خلال أمر يعطى أو كلمة أو حركة. وقد ذهب بنا الأمر بسبب كون هذه التحركات غير مألوفة إلى الظن بأن حاميتنا قد تكون مهددة بهجوم يقع عليها من جهة الأعالي التي تركزت عليها أنظار الخفراء ومواسير الأسلحة الأوتوماتيكية، غير أنه، والحالة هذه، لم يكن شيء من ذلك.

وبالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية فقد عقدت اجتماعات أخرى بعد خطاب تيزي وزو، وذلك في كل من الأربعاء نات إراثن، جماعة صهاريج، عزازقة، عين الحمام (Michelet سابقا) وبني وني حيث أخذ الكلمة كل من آيت أحمد، أوصديق مراد، حرموش آرزقي، علي يحيى والعقيد صادق.

كان أول ردّ فعل لـ«الحكومة» على لسان بن بلة الذي ندد بهذه الحركة بعبارات عنيفة، فقد أعلن أن آيت أحمد شخص خسّيس ومغامر، أما محند والحاج فلقد جرّد من رتبة عقيد وعوّض بسعيد عبيد على رأس الناحية العسكرية السابعة. أما إدارة الأركان العامة فقد أسندت للعقيد زبيري قائد الولاية الأولى في السابق، ونكاد نقول لكل مشقّة أجر.

أصبح كلام كلا الجانبين حادّ اللهجة وأكثر اتهاما، من غير أن يؤدي ذلك إلى تنفيذ هذه التهديدات.

لمّا كان العاشر من أكتوبر تصاعد التوتر وبدأت الشتائم تنهمر كالمطر ولم تنج إذاعة الجزائر التي لم أكن أستمع إليها إلاّ نادرا من هذا الأسلوب الجديد في الهجاء المنتظم والاتهامات المجانية، وأنا شخصيّا نلت قسطي من الشتائم ولكن لما كنت اعتدت ذلك منذ زمن طويل، فإنني لم أكترث لها.

وبالتوازي مع هذا الصّراع الداخلي، تدهورت الوضعية مع جيراننا المغاربة بشكل خطير. وحتى عند بداية قضية جبهة القوى الاشتراكية، لم يخف بن بلة بأن الوضع كان في تدهور على الحدود الصحراوية، واتهم المعارضة الداخلية بالتواطؤ مع الخارج. لقد وجدت الحجة فاستولى عليها النظام بسرعة حتّى لا يتمّ التفكير في الفريق الذي يكون قد حضّر مسبقا خشية النجاة. والأمر الغريب في هذه المسرحية المعقدة، هو هذه الصدفة المناسبة، هذا الترتيب في الوقائع، الأمر الذي يعطي انطباعا قويا بوجود تخطيط متعمّد.

لقد أصبح المنبر، من جديد هذا المكان المفضل للاضطراب الهستيري، خطب فيه بن بلة مرّتين، في المرّة الأولى كان ذلك بهدف التنديد بالمعارضة بكلام شائن متهما إيّاها بجميع الأضرار التي يعاني منها بلدنا، ولم ينس تكرار مواضيع فترة تلمسان، لينهال بالتقريع على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سابقا، وفظاعة أناس أجانب، وفي المقطع الثاني ذهب به الحديث إلى اتهام ملك المغرب بأنه مجرم، ثم أعلن عن التعبئة العامة للدفاع عن حدودنا التي هوجمت بشكل مفاجئ على حدّ قوله.

في هذا الجو المليء بالارتجالات العشوائية تمّ تأميم آخر الأراضي التي كانت ملكا لفرنسيين. كان هذا الجو الملائم لاتخاذ القرارات الكبرى مجرد هذيان وخداع. من يعطي أكثر يأخذ أكثر ؟ حرب على المعارضة وحرب على المغرب، تعبئة عامة ونداء للمتطوعين وتأميم لأكثر من نصف مليون هكتار. وحسب أقوال الأوساط القريبة من دوائر المسيّرين فإن هذه الإجراءات لم تكن أبدا موضوع دراسة جدية، ولم تتّخذ الحكومة هذه القرارات، كما أن تعيين زبيري، من جهة أخرى، لم يكن بموافقة وزير الدفاع الوطني الذي كان حينها في زيارة رسمية إلى الاتحاد السوفياتي.

كل هذه المبادرات ارتجلها بن بلة في حينها، لا لشيء إلاّ لإثارة الجماهير من غير إشعار مسبق ولا عمل تحضيري. فالهتافات العديدة الواهمة التي تلقاها في ساحة الفوروم تمثل بالنسبة له شهادة رضى حتى وإن أدّت الإجراءات المتخذة إلى عواقب مجهولة. ليس يهمه أن

يأتي في اليوم الموالي آلاف المتطوعين إلى الثكنات حيث لم يحضر أي شيء للتكفل بهم، كما لا يهمه أن تبقى مئات الضيعات عند الإعلان عن التأميمات في وضعية شك أو إهمال في أوج موسم الجني.

لست أدري من أين أخذت العبارة الآتية التي نسبت لشي غيفارا لدى إقامته في الجزائر : «هنا حتى الفوضى ثورية». لا يمكننا أن نشك في كفاءة رجل من صنف شي غيفارا في ما يخص الثورة، فإذا نحن أبعدنا فرضية دعاية حاذقة أمكننا تفسير هذه الفكرة بالرجوع إلى إحدى مراحل الثورة الكوبية، لأنه إذا أمكن للفوضى أن تكون ثورية فليس هذا هو ما نلاحظه في الجزائر الراهنة قد نفترض أنّ الأمر يتعلق بنوع من السياسة التجريبية المرنة جداً والتي ترفض المخططات المتصلبة وتعمل بالتخمين والتي بإمكانها أن تعطي إجابات تقريبية لمشاكل ملموسة وملحة، يمكن لهذه التجريبية أن تكون ناجعة إلى حد ما خلال فترة إنتقالية قصيرة الأمد، وذلك بشرط واضح، هو أن تستجيب الحلول الموضوعة لواقع حقيقي، والذين يطبقون هذه السياسة على واقع بلادهم، يمتلكون تكوينا سياسيا ومذهبا واستراتيجية ثورية، وبإمكاننا أن نتوقع، وفق هذه الفرضية، حدوث غليان خلاّق له جانب فوضوي، بيد أنه ثوري لأن روح المبادرة والبحث العلمي والمسؤولية هي محركه.

من المؤكد أن التنظيم والمجهود المنظم والتعبئة الواعية للجماهير وطلائعها، والانضباط الثوري... هي الوسائل الوحيدة الحقيقية للعمل الثوري، خاصة إذا ما أردنا تغيير المجتمع برمّته. الثورة تعني قبل كل شيء، التأمل العميق والتفكير المنسجم والوضوح، كل ذلك في خدمة

الممارسة، لا تجد الجدلية بين النظرية والممارسة التعبير الحقيقي إلاّ بالاستعانة بالتجربة والتنظيم الجاد والحوار الدائم بين الجماهير والقيادة، فليس هناك أي مكان للفوضى والارتجال كما أنه لا مكان لهما في الانضباط البيروقراطي.

وللعودة إلى حديثنا فالفوضى هنا هي قلة النظام، غياب التنسيق، الاختلال، غياب دراسة القرارات وانعدام الرقابة في ما يتصل بتطبيق هذه الأخيرة. هكذا فإن قرارات ذات خطر كبير وذات عواقب عظيمة، تتّخذ في نشوة المهرجانات من غير تحضير وعليه فمصيرها الفشل الكارثي حتما.

ولقد كان لي بهذا الخصوص، منذ وقت غير طويل، نقاش مع عضو هام في الحزب الشيوعي الجزائري بخصوص إجراءات ديماغوجية غالبا ما تكون فعّالة يصفها رفقاؤه أولئك متفاخرين، بالقرارات التاريخية التي لارجعة فيها.. إلخ فشرح لي المعنى «العميق» لهذا الخيار بهذه العبارات: «بالنسبة لنا نحن الشيوعيين، إعلان بن بلة أنه اشتراكي حتى وإن كانت قراراته لا تدخل في أي خطة تحويل ناجعة، وحده كاف لأن نلتزم بمساندته، لأننا نعتقد أنه سيضطر، عاجلا أم آجلا، إلى الوفاء بوعوده وإلا سيندثر تحت ضغط الجماهير التي يكون قد عيل صبرها في انتظار الانتفاع بفوائد هذه الإجراءات».

وعندما أردت أن أعرف ما إذا كانوا هم الشيوعيون يدركون بأنّ البلد المختل النظام قد يقع في الفوضى قبل ذلك الأجل، وأن أفضل نوع من الاشتراكية قد يعجز عن النهوض بالوضع بسرعة في مواجهة هذه

الوضعية، وأن النهج الاشتراكي نفسه قد يصبح محل تشكيك، وهذا من لدن نفس هذه الجماهير التي يرفضون بعناد تنويرها عمّا هي الاشتراكية الحقّة، فأجابني محدثي مكررا مواضيع الدعاية الرسمية ناسبا إياها لنفسه : «الوضع حسن والاستياء عابر ولا أساس له، وبالتالي لا داعي للخوف» فلننتظر، إذا !

من 11 إلى 25 أكتوبر

كل هذا يبعدنا عن حديثنا، تابع نزلاء مقر الدرك بسعيدة الثلاثة حياة المحتجزين. لم تتغير مواقف «جبهة القوى الاشتراكية» والنظام حتى الحادي عشر من أكتوبر.

لم يتجاوز النزاع في الأيام العشرة التي أعقبت مهرجان تيزي وزو إطار التصريحات : «جبهة القوى الاشتراكية» تنكر على النظام كل شرعية، وتتهمه بالدكتاتورية مندّدة باشتراكيته الزائفة، في حين ينعت النظام المعارضة بأنها معادية للثورة ورجعية ومغامرة.

وفي هذه المعركة الخطابية لم تكتف جريدة (Alger Républicain) بدور المناصر المعجب بنفسه فأصبحت هذه المناسبة، ملهمة النظام بنصحها له بالتوجه مباشرة إلى الجماهير، وهو ماحدا به إلى تنظيم تجمعات في مناطق كثيرة، وذلك بهدف التنديد بما أسماه «عمل التفرقة الاجرامي الذي قامت به «جبهة القوى الإشتراكية».

وفي 10 أو 11 أكتوبر دخلت فرق من «الجيش الوطني الشعبي» منطقة القبائل الكبرى، كان هذا متوقعا وغير ذي أهمية تذكر، لأن المسألة كانت مسألة انحياز سكان المنطقة إلى هذا الجانب أو ذاك.

كان ميزان القوى يتوقف على هذا المعطى قبل كل شيء. وفي نفس المساء عقد بن بلة ندوة صحفية أعلن فيها نهاية العصيان ووشوك إلقاء القبض على آيت أحمد ومحند والحاج.

كنا نتابع تطور المرحلة الثانية من هذا الصراع بواسطة المذياع، وكنا في حاجة طاغية إلى الالتحام بهذا الواقع الوطني الذي أصبحنا بسببه رهائن بدون دفاع بطريقة ما. كنا عرضة لغضب نظام قادر على كل شيء. لم يكن الانتظار طويلا، ففي 11 أكتوبر عند هبوط الظلام اقتحمت فرقة عساكر من «الجيش الوطني الشعبي» مقراتنا بمظهر حربي، يصحبهم قائد درك سعيدة، وأمرنا هذا الأخير بلهجة جازمة أن نجمع حاجاتنا بسرعة، وذلك بقوله «ستنقلون» دون أي شرح.

كنا قد تعودنا على هذه التنقلات المفاجئة والمظاهر الملازمة لها. لم يكن لدينا الكثير مما ننقل، بحيث لم يستغرق رزم صُررنا إلاّ وقتا قصيرا جدا. وبعد ربع ساعة غادرنا المكان في صحبة عسكريين، كانت سيارتان خفيفتان في انتظارنا بالساحة : واحدة معدة لرفيقيّ الاثنين والأخرى لي، ركبت في المقعد الخلفي محاطا بعسكريين صامتين، ماسكين جيدا رشاشيهما يعلوهما مظهر الشك، وتسلّل ثالث وراء المقود وانطلقنا.

كان الليل ــ وإن خلا من القمر ــ ناصحا بما فيه الكفاية، لكن ليس بالقدر الذي يسمح لي بأن أكتشف إشارات على المعالم الكيلومترية أو ألواح تشوير قادرة أن تدلني على وجهتنا، كما أن السّائق اتخذ الحيطة وراح يقطع الطرق الجانبية مطفئا للأنوار عند كل مفترق طرق، ولما

تعبت من تفحّص جانبي الطريق، بدلت اهتمامي إلى السماء المليئة بالنجوم واستطعت بفضل نجمة القطب أن أفترض أننا نتجه صوب الشمال الغربي، وأكد ذلك الخضرة المحيطة بالطريق.

بعد ساعتين من انطلاقنا دخلنا مفترق طرق حيث توجد ألواح تشوير كبيرة عليها عدة اتجاهات ومن بينها سيدي بلعباس. اتجهنا الى اليسار تاركين سيدي بلعباس إلى يميننا وعبرنا قرية ذات منازل واطئة خالية تماما، ودخلنا بعد عدة كيلومترات من خلال بوابة عربات إلى ساحة محصّنة لبناية كبيرة بيضاء اللون تتكون من ثلاثة طوابق، كانت بزات الكاكي تغدو وتروح في الظلمة. وبقيت أنتظر في السيارة رفقة الحارسين الصّامتين أبدا المتصلبين في سكون يشبه سكون الجثث، وبعد لحظة انفتح البابان الخلفيان بناء على أمر جاء من الخارج ليسمح لي بالنزول. وأقتدت على الفور إلى الطابق الأول من البناية ثم إلى غرفة مغبّرة كبيرة نوعا ما وعليها شبابيك حديدة مقفلة، كانت باردة بشكل خاص برودة رطبة خاصة بالبيوت التي أهملت من زمن بعيد. وكما هو الحال بعد كل تغيير من هذا النوع، لم أكن في مزاج يسمح لي بالاطمئنان أو أي شيء قبل الحصول على تفسير لهذه الحلقة الجديدة، بدأت أقرع الباب وأذرع هذا المكان الضيق بعصبية، وبعد لحظة فتح عسكري عمره حوالي ثلاثين عاما، بطيء حركة الباب، وطلب مني أن أسلمه كل ما معي من أدوات حادّة، لم يكن الأمر هيّنا وفهمت من خلال بعض التفسيرات التي انتزعتها من محدثي بعد لأي، أنني وضعت في نظام العزلة والحراسة المشددة.

كنت أجهل إن كنت وحيدا أم أن منكودين آخرين قاسموني نفس المصير، لم يخبرني المأمور المسمى مبروك الشحيح عن أي شيء غير هذا.

بعد مضي عدة أيام، علمت أنني لم أكن الوحيد في هذه البناية الضخمة، وأنه كان هناك آخرون إضافة إلى صاحبي القديمين، وفي صباح أحد الأيام بينما كنت ذاهبا إلى أحواض المغاسل التقيت بمحمد بن أحمد الذي كان يسمى الرائد موسى من قبل، وفي يوم آخر استطعت أن أعرف في الساحة صالح بوبنيدر العقيد السابق بالولاية الثانية والمعروف أكثر باسم «صوت العرب» والذي تعرّضت له بالحديث.

في اليوم الموالي من وصولي إلى هذا المكان، كتبت الرسالة الآتية إلى السلطات التي وضعت تحت أوامرها.

12 أكتوبر 1963

محمد بوضياف

المحتجز بـ س..........

«أجد نفسي منذ مساء البارحة معزولا عن رفيقيّ السابقين، وفي مكان لا أستطيع أن أحدّد موقعه، في نظام كامل للعزلة. يبدو أن المكلفين بالحراسة لم يتلقوا أي تعليمة خاصة بهذا النظام، باستثناء أنني مرغم على قضاء الليل والنهار داخل غرفة مغلقة مقفلة الشبابيك. ويستنتج من هذا التغيير أن الظلم الذي أنا موضوع فيه منذ ما يقرب أربعة أشهر يتواصل ويشتدّ.

لهذه الأسباب، ولغياب توضيحات عن وضعيتي الجديدة التي لابد لها أن تتوفر على بعض الشروط اللازمة لاحترام شخص الانسان والحقوق الثابتة لكل مواطن، سأقوم بإضراب جديد عن الطعام لأعرب مرة أخرى عن رفضي الخضوع لظلم فظيع.

التوقيع».

في اليوم الموالي، تلقيت إزارا مستعملا، مع إذن بالخروج إلى الساحة للفسحة مدّة ساعة كل صباح وأخرى كل عشية أمّا «صوت العرب» فلم يتحصل إلا على ساعة واحدة كل صباح، خلافا للبقية.

لم يطرأ أي تغيير على نظامي، باستثناء هذا التنازل الشحيح، إلا أني لم أضرب عن الطعام لإصابتي بنزلة برد شديدة، ألزمتني الفراش بعد ثلاثة أيام من ذلك، ولما ألححت في طلبي طبيبا، زارني واحد، ووصف لي علاجا لم أستطع متابعته لفقدان الممرض.

ظلت نفس المعاملة مستمرة، إذا استثنينا الفسحتين اليوميتين. تقلص حق القراءة ليصل إلى جريدة يومية جزائرية واحدة، غالبا ما تكون "La République Algérienne". التي تصدر بوهران، وقد عوضتها جريدة "Alger Républicain". مرة أو مرتين، لقد كان هذا شحيحا كمصدر للأخبار. لم تعد المحطات الإذاعية الأجنبية ذات اهتمام يذكر، بالنسبة لسجين ليس لديه مصدر أخبار غيرها، هذا بعد أن طرد النظام عددا كبيرا من مراسليها.

عمل النزاع مع المغرب، في نفس الوقت، على تغذية حصص إرسال الإذاعتين المغربية والجزائرية اللتين دخلتا في مبارزة كلامية عنيفة

بشكل نادر في نفس الوقت الذي كانت تشتعل فيه معارك عاتية على الحدود بين أشقاء، كل شيء كان يدفعهما إلى التعاون بدل التطاحن، وليعلم أولئك الذين كانوا وراء هذا الاقتتال، سواء كانوا في هذا الجانب أو ذلك، أن التاريخ وأجيال المستقبل، لن تغفر لهم أبدا هذه الجريمة النكراء، وفي ما يخص الإذاعة الجزائرية التي حاكتها الإذاعة المغربية، فقد لاحظت إدخالها لأسلوب جديد للأخبار على إرسالها يمثل إهانة لتقاليدنا، وخاصة لروح الاحترام. ما الحال الذي سنكون عليه من دون هذه القيم التي نعتزّ بها كالكبرياء، الشجاعة، التسامح، روح الاتزان، احترام الجار وعشق الحقيقة ؟ كيف نقبل السقوط إلى منزلة السوقية بإقبالنا على كل صنوف الانتقاد همنا الوحيد توسيخ الآخر ؟ كم من منظّر للعمل البسيكولوجي والدعاية الهستيرية أقلع عن غروره من يوم أن اعتقد أنه قادر بفعل الشعارات الكاذبة وحشو الأدمغة على تغيير مصائر الناس، وأي عمل من هذا النوع، ينزع إلى الحطّ من الإنسان ليجعل منه آلة، وباستثناء النتائج المشكوك فيها التي قد يعطيها، لن يكون في أساسه إلا فسادا في العقل وأخطر إذ يتوجه إلى جماهير أمية، والغريب في هذا الصدد، خاصة بالنسبة لإذاعتنا المسماة وطنية والتي برزت في حرب الأمواج هذه من أول يوم، هو هذه الوفرة من مواد الدّعاية وضخامة هذه الحملة وهي المواد التي تبقى مشبوهة.

أما في ما يتعلق بالأزمة الداخلية، فقد دفعني الانعدام الكامل للأخبار، إلى وضع فرضيات بهذا الخصوص من نوع : «مادامت قيادة جبهة القوى الاشتراكية قد أعلنت على لسان ناطقها الرّسمي أيت

أحمد، أن القتال سيتّخذ شكل حرب عصابات، فإنه حتى وإن تغلغلت فرق الجيش الوطني الشعبي إلى أهم مناطق هذه الناحية باستخدامها للمحاور الطرقية يبقى المشكل قائما، فما الذي يحدث في هذه المنطقة الجبلية كما في غيرها من المناطق الأخرى حيث أعلن عن وجود فرق من المقاتلين بها ؟

وهل هناك مناطق أخرى من التراب الوطني ستصلها العدوى ؟

ما هي مشاعر سكان البوادي، ونحو من تتجه ؟

ما حال معنويات فرق الجهتين، وسلوكهما تجاه السكان ؟» ولمّا عجزت عن إيجاد أجوبة لهذه الأسئلة كلها، انبريت في مسح لوح محطات جهاز المذياع من الصباح إلى المساء عساي أتلقّف عنصرا ذا أهمية من شأنه أن ينير سبيلي، لم يحدث شيء من هذا القبيل إلى غاية ليلة 25 أكتوبر، إذ أعلنت الإذاعة، خبر التسوية التي حدثت بين المعارضة والنظام والإفراج الوشيك عن المعتقلين السياسيين، وهنا يجب أن أعترف بأني لم أكن أتوقع حدوث ذلك، غير أني لما كنت أجهل كل شيء عن هذه الحوادث المتسارعة، اكتفيت بملاحظة اللهجة الحبورة للإعلان المعني، وذلك بعد الشتائم والتنديدات، وعودة الوفاق والأخوة والتفاهم الممكنة دائما.

غداة ذلك جاءني على الساعة التاسعة تقريبا، نقيب من «الجيش الوطني الشعبي» ليخبرني أننا سنسافر في المساء إلى الجزائر العاصمة. لم يكن يعرف شيئا أكثر من ذلك، إلا أن العزلة رفعت في الصباح،

وتمكّن «المعتقلون» الستة من قضاء ما تبقى من ذلك اليوم، في المساء، مع بعضهم البعض، كان سادسهم النائب بوعلام أوصديق الذي أوقف بتيزي وزو وسجن منذئذ.

أما «صوت العرب» فقد جرى اختطافه بالجزائر العاصمة وفي وسط المدينة بنهج عبان رمضان وذلك من قبل الكومندو أوسمير ـ حمداش. وحسب الأوصاف التي بلغتني يكون هذا الأخير هو الشخص الذي شارك في خطفي، أما ابن أحمد فقد أختطف بوهران بمقهى الوداد على بعد عدة أمتار من محلّه التجاري من قبل رهط متنقل أوفد على جناح السرعة من العاصمة خصيصا لهذا الغرض. لم يقدّم أي أحد من الستة إلى سلطة قضائية، كما أن أحدا منهم لم يعرف الباعث على خطفه.

انقضت بقية اليوم في النقاش، فكان كل واحد يحكي عن الظروف التي ألقي عليه القبض فيها ومختلف الأمكنة التي أقام بها قبل أن يجد نفسه مع الآخرين في باليسي[1] وقتئذ.

لم أخطئ كثيرا في تحديد الوجهة على وجه التقريب.

على الساعة الثامنة تماما من مساء اليوم نفسه، انطلقنا أنا والنقيب الذي جاء في الصباح ومجموعة من الجنود في اتجاه مدينة الجزائر التي وصلناها حوالي الثانية صباحا، ولقد عيّن لنا مقرّ رجال الدرك، للمرة الثانية، كما كان للإقامة حيث قضينا بقية الليل.

(1) بلدة صغيرة تقع على مسافة 17 كلم غرب سيدي بلعباس على الطريق المؤدي إلى تلمسان.

في الغد 26 أكتوبر، زارني لأول مرة أحد أقربائي، وأخبرني أن بن بلة الذي استقبله عشية ذلك اليوم، يعلمني بأنه مستعدّ للإفراج عني إذا ما وافقت على مغادرة التراب الوطني متجها الى سويسرا.

رفضت رفضا قاطعا هذا العرض، وفي الإثنين الموالي 28 أكتوبر قدّم لي وسيط آخر نفس الاقتراح فرفضته أيضا، وفي نفس اليوم أطلق سراح علواش، بن يونس وأوصدّيق بعد أن حظي الاثنان الأوّلان بشرف مقابلة مع بن بلّة بأمر من الرئاسة والذي أخبرهما بإفراجه عنهما مع التحذير بأن «لايجدهما في طريقه أبدا» حسب قولهما، في نفس المساء قام أحد ضباط الصف من رجال الدرك بتغيير مكان حبسنا إذ أخبرنا على الصعود من الطابق الأرضي إلى الطابق الثالث، حيث وضع كل واحد معزولا عن الآخر، في غرفة مع إعطاء تعليمة إلى الخفراء بأن يمنعوننا من الاتصال.

لقد اجتمع عدم اتّساق التوجيهات والغباء المثير للاشمئزاز في ضراوة مجانية قصد إذلالنا، أمام عدم قدرتنا على تنظيم أنفسنا وأمام الخوف والهلع من أي هروب محتمل.

تمكنت زوجتي أثناء إقامتي بمقر الدرك، من الحصول على إذن بزيارتي، وهو الإذن الذي كان يسحب ثم يعاد وغالبا ما يترك لتقدير مأموري رجال الدرك الذين يسمحون لها أو يمنعونها من الدخول وفق أمزجتهم، ذكائهم أو غبائهم.

وعندما أنهكتنا هذه المضايقات المتكررة، قررنا في 8 نوفمبر القيام بإضراب عن الطعام للاحتجاج على حبسنا والمنغّصات التي نتعرّض

لها باستمرار، إمتدّ هذا الإضراب حتى 12 من نفس الشهر، وهو التاريخ الذي وافقوا فيه أخيرا على رفع العزلة عنا والسماح لعائلاتنا بحق زيارتنا، وأبلغوني، في ما يخصني، شفويا بأني سأرسل قريبا إلى سويسرا، أي طردي من التراب الوطني، بعبارة أخرى. لقد حدّد حتى تاريخ ذلك في 17 نوفمبر، ولما كان هذا قرارا تعسفياً لم أجد بداً غير انتظار تتمّة الأحداث. كنت أجهل جهلا مطلقا الكيفية التي سيتبعها النظام لطرد مواطن من بلده، وما الذي ستقوم به السلطات السويسرية لتسوية هذا الإجراء الظالم قانونيا وهي السلطات المتشددة للغاية في ما يخص مبادئ الحياد السويسري الذي صار مضربا للمثل.

تتابع أفراد عائلتي مساء السبت 16 نوفمبر إلى مقر الدرك من أجل التوديعات الأخيرة، لم يبق لي إلا ليلة واحدة أقضيها قبل أن آخذ طريقي إلى المنفى طبقا لقرارات الحكومة الجزائرية ورئيس جمهوريتها.

وبما أن الرائد محمد بن أحمد أطلق سراحه 48 ساعة قبل ذلك، فقد بقيت مع «صوت العرب» الذي التحقت به في غرفته لقضاء لحظة مع بعض، في انتظار ساعة النوم، لم يطل انتظارنا، فبعد دقائق قليلة من خروج آخر زوّاري من مقر الدرك، جاء ضابط صف من هذه التشكيلة إلى «صوت العرب» وطلب منه أن يستعد للسفر، لقد كنا في غاية الترقب لأنني، أنا أيضا، دعيت إلى فعل نفس الشيء بعد ذهاب آخر رفقائي.

كانت الساعة حوالي التاسعة والنصف مساء، عندما أعدت إلى بيتي على متن سيارة من نوع "404" يصحبني فريطال محافظ شرطة مدينة

الجزائر سابقا، فاندهشت أسرتي التي لم تكن تتوقع رؤيتي مرّة ثانية في هذا الوقت المبكر، هكذا استعدت حريتي بنفس الطريقة التي فقدتها بها ذات صباح يوم 21 يونيه.

في اليوم الموالي قدّمت للصحافة البلاغ التالي :

«بمناسبة إطلاق سراحي منذ ما يقرب من خمسة أشهر من الحبس أصرح بأن كل الاتهامات الشائنة والمتناقضة التي وجّهت لي لتبرير خطفي الذي جرى في 21 يونيه كلها محض خيال. وإذا احتاج هذا إلى دليل، أفليس إطلاق سراحي دليلا كافيا.

ومن جهة أخرى، إذا لم يتضمن بلاغي هذا اتخاذ أي موقف سياسي، فإنما مردّ ذلك أساسا إلى عدم توفري على أخبار عن الوضع لا غير.

وختاما، أشكر كل أولئك الذين لم يدّخروا خلال هذه المحنة وسيلة للدفاع عني وأعرب لهم عن عرفاني لهم بالجميل.

حرّر بمدينة الجزائر في 17 نوفمبر 1963».

وفي نهاية هذه القصة التي تحكي ظروف حبس دام قرابة خمسة أشهر مرّ إثنان وأربعون يوما منها في إضراب عن الطعام، وإفراج غريب غرابة الخطف الذي كان سببا له، ألا يحق لنا أن نتساءل عن الوجهة التي ينحوها نظام قادر على معاملة مواطنين بهذه الطريقة، وخاصة : إلى أين تتجه الجزائر ؟

نستطيع أن نؤكد دون أن نخاف من الوقوع في الخطأ أنها تتّجه نحو الديكتاتورية. في الحقيقة، عندما يلجأ نظام إلى مثل هذه الوسائل،

لإسكات معارضة، فلابد أنه طال الزمن أو قصر، سيتحول تدريجيا إلى دكتاتورية، وهي نفس النتيجة التي تقوده إليها سياسة تضرب بحرية وحقوق المواطنين عرض الحائط.

إن اللجوء إلى المؤامرات والتّهم الفظيعة والملفقة، لاتحل من المشاكل شيئا. لقد كانت ممارسات الخطف والتعذيب ومازالت علامة العجز والضعف، لاشيء يستطيع إنهاك عزيمة المناضلين الثوريين القوية في سبيل عودتهم بالجزائر إلى توجّهها نحو الحرية وطرق تحريرها الحقة من خلال سياسة شجاعة واضحة وفعالة، بدل الحلقة المفرغة التي حشرتها فيها «الاشتراكية الخصوصية» للحكومة الحالية، فهذه الأخيرة التي وصلت إلى الحكم بفضل سياسة الغش، يبدو أنها تعتقد أنه بإمكانها خداع الشعب والعالم كله إلى الأبد. إن ما يفعل وما يمارس، بعيدان كل البعد عن الوعود المعسولة والشعارات الديماغوجية.

إن الواقع الوطني الجزائري لا يدع مجالا للشك في إفلاس سياسة لا تصمد أمام الضربات العنيفة الناجمة عن الاستياء العميق لجماهيرنا، إلا باستقدام الرساميل الخارجية ـ والحالة هذه فإن بلدا لم يوفّر لنفسه في الوقت المناسب هياكل وشكلا من أشكال التنظيم يمكّنه من الاستغناء السّريع عن المساعدة الخارجية لا يستطيع النهوض، فأهمية إعداد سياسة مناسبة ووجود منظمات وطنية صالحة وسلطة غير مرفوضة تستند إلى الشعب كل ذلك عوامل منعدمة في الجزائر التي تفاجأ عند كل موعد بابتعاد أفق النهوض.

إن النظام الذي دفعته إلى النهاية، حركيته الانتهازية والديماغوجية، لا يزيد الوضع إلاّ خطورة، وهو الذي خلق هذا الوضع وأضحى سجينا له. وإلا فكيف نفهم، بشكل مخالف، هذا الإنزلاق الرهيب في اتجاه المجهول الذي يجعله يراكم أسوأ الأخطاء والارتجالات.

إذا عدنا إلى هذه الحقبة الأخيرة، لاحظنا وجود ثلاث قضايا تستوجب التوسع فيها : النزاع مع المغرب، جبهة القوى الاشتراكية والمؤتمر المقبل.

ـ النزاع مع المغرب

إنه ليشقّ علينا أن نصدق أن مواجهة مسلحة وقعت وأن الحرب مع المغرب أصبحت حقيقة. في الحقيقة لم يكن هناك أي شيء ينبئ بوقوع حوادث مأساوية من هذا النوع بين شعبين يفصل التقارب بينهما وآمالهما المشتركة،بعض الكثبان والصخور، حتى وإن كانت تخفي ثروات منجمية خرافية بالتأكيد، لقد تمّ إهلاك أنفس بشرية كثيرة وتبديد مبالغ مالية ضخمة في حرب شائنة خالية من أي معنى، لم تظهر لي الأسباب التي قدمها الجانبان لتبرير هذا التبديد مقنعة.

سأضيف إلى هذا الملف شهادة عشتها، لقد أثيرت مسألة رسم الحدود الجزائرية المغربية في ربيع 1956 أثناء الزيارة التي قام بها ملك المغرب الراحل محمد الخامس إلى إسبانيا وذلك مع الوفد الجزائري الذي كان يتألف وقتها من الدكتور لمين دبّاغين وبن بلة.

وفي نفس السنة، حين كنت بالمغرب، كان الملك يلفت انتباهي عند كل مقابلة إلى أهمية هذا المشكل، لقد تباحثت مختلف الحكومات المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما يشهد بذلك برتكول الإتفاق الذي وقع عليه فرحات عباس بخصوص هذا النزاع الذي ما تأخرت الحكومة المغربية مرة عن تنبيه المسؤولين الجزائريين إليه، وبعد الإفراج عنا واحتفالات الرّباط الكبرى، كان هذا المشكل بيت القصيد للمحادثات التي انعقدت بمناسبة الاجتماعين اللذين تمّا مع أعضاء الحكومة المغربية، وأثناء الإجتماع الثاني طرح الملك الحسن الثاني وجهة نظره بالعبارة الآتية تقريبا : «بما أنني ملك هذا البلد فإن واجبات تكليفي تفرض علي أن أذكركم بإلحاح بمسألة تعديل حدودنا، وبغضّ النظر عن طابع سلطتي التي لن تتضرر من المسائل التي تتعلق بالتراب الوطني الذي أنا حارسه وحاميه، فإن هذا الالتزام دفعتني إليه معارضة تزداد إلحاحا وتصلبا بخصوص هذه النقطة، وأقترح لهذا الغرض، تشكيل لجنة من التقنيين تكلّف بإيجاد أفضل السّبل إلى حل عادل ومنصف، وهذا إما بإجراء مناقشات قصد إحداث تعديل ترابي وإما بتوقيع اتفاق اقتصادي أوسع يجعلنا نتجاوز المسألة بشكلها هذا». جاء جواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي حضر عشرة من أعضائها من بينهم بن بلة على لسان بن خدة الذي صرح بما ملخصه : «بما أن الجزائر لم تتحصل بعد على استقلالها، وليس لها حكومة نهائية فالأنسب أن نرجيء حلّ هذه المشكلة».

استقبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في بداية شهر يوليوز من عام 1962 قبل مغادرتها لمدينة تونس العلوي الوزير المغربي الذي

حمل إليها مذكرة مكتوبة من الملك الحسن الثاني بخصوص هذا الموضوع.

كم من مرة عادت حكومة المغرب إلى هذه المسألة منذ أن أصبح للجزائر «حكومتها النهائية» على حد تعبير بن خدة ؟ بلغ ذلك ستّ مرات حسب أقوال المغاربة.

إذا حكمنا على الأمر من خلال هذه الشهادة، تبيّن أن هذا النزاع ليس جديدا ولا هو، أيضا، بالحدة التي أرادوا إيهامنا بها، كما أن سبل التفاوض بقيت مفتوحة من الجانبين.

فأي انقلاب مفاجئ حدث في الوضع حتى وصل بنا الأمر إلى التراشق المدفعي وتقتيل الأبرياء ؟

لا أظن أنني أخطئ إذا ما أكدت أن هذا النزاع كان مختلقا. لقد كانت مناورة تضليلية فظة، الهدف من ورائها ولو لوقت قصير، صرف انتباه الجماهير المستاءة عن إخفاقات السياسة الداخلية، وتعبئة الشعب حول النظام القائم باللجوء إلى استثارة مشاعر الروح الوطنية وبالتالي إخفاء المشاكل الحقيقية وكذا جعل معارضة النظام في وضع صعب، وهي المعارضة التي ما انفك تأثيرها يتنامى على الجماهير.

لنتذكر بالفعل، موجة القمع التي أصابت المعارضين في المغرب كما في الجزائر، لم تؤدّ هذه الاعتقالات إلى النتائج المرجوة، كما أنها لم توقف عمل المعارضة، بل أدت، على العكس من ذلك، إلى إعطائها دفعا من خلال توسيع قاعدتها.

اتخذ هذا العمل في الجزائر شكلا أخطر على النظام مع قيام «جبهة القوى الاشتراكية» ودعوتها إلى الكفاح المسلح، لقد اشتعلت حرب الحدود بشكل غريب في الوقت المناسب، كانت هذه المناورة قديمة قدم العالم وتوّجت، مرة أخرى، بالنجاح.

ومن غير أن نذهب إلى حد تحديد مسؤولية هذا الطرف أو ذاك في اندلاع النزاع، سنكتفي بالإشارة إلى أن كلا النظامين عرفا كيف يستفيدان منه لتعزيز موقعيهما على الصعيد الدخلي، فإذا كانت التحرّشات وقعت من جانب الجزائريين، فإنه بإمكاننا أن نلاحظ أن القادة المغاربة لم يفعلوا شيئا لمنع هذه القضية من أخذ الحجم المعروف، لقد استطاعا بفضل الاستغلال الذكي لهذا النزاع كسب المعارضة اليمينية من جهة، والتخلص من المعارضة اليسارية ذات التحالفات الملتبسة للغاية مع نظام بن بلة، هذا الأخير وضع «جبهة القوى الاشتراكية» أمام خيارين : إما أن تواصل الكفاح المسلح فتلحق بها تهمة الخيانة، وإمّا أن تتصالح مع النظام وهو ما قد يعتبر في الظرف الذي كانت تعيشه الجزائر وقتئذ نجاحا لهذا الأخير من جهة ثانية، ولقد رجح الحل الأخير.

إننا نفهم بهذا الصدد، الإسراع بالذهاب إلى باماكو بعد فشل محاولات الوساطة السابقة إذا اعتبرنا أنه جاء مباشرة بعد إعلان الوفاق مع «جبهة القوى الاشتراكية». لم يكن للتوتر على الحدود أي سبب يوجبه. إنه لذو مغزى أن يتصادف تغيّر اللهجة إزاء الخصم المغربي تغيّر اللهجة إزاء المعارضة الجزائرية، من الواضح أن هذا كله يدفعنا إلى

رفض كل الأسباب الأخرى المقدمة لتبرير الحرب مع المغرب، لقد تم إذا فعل كل شيء لإظهارها بمظهر جهاد حقيقي من أجل قضية الاشتراكية والكفاح ضد الإمبريالية.

لاشك في أن نظام بن بلة يشكّل تهديدا حقيقيا على المملكة المغربية، لا لسبب سياسته الاشتراكية، بل لعدم استقراره، فمن المزعج جدا دائما أن يكون للإنسان على حدوده نظام ديماغوجي قليل الاستقرار، لاسيما وأن الارتباك الذي يسوده، لا يسمح بتاتا بتوقع الاتجاه الذي ستتطوّر فيه الأحداث، ولمن سيؤول الحكم في النهاية. ومع ذلك، من منّا لم يسمع تتعتع الكلام بأن الأمر يتعلق، في المقام الأول، بصراع سياسي بين نظام حكم ملكي رجعي واشتراكية منصفة؟ من اعتقد لحظة واحدة أن الجماهير المغربية ستهاجم القصر الملكي لتخلع الملك تلبية لنداء إذاعة الجزائر وأعضاء من الحكومة ارتدوا البزة العسكرية توافقا مع المقام ؟ من الواضح أنه لاشيء قصد من ذلك، لأنه لو أريد فعلا خدمة قضية الاشتراكية في المغرب العربي وإفريقيا، لما تمّ ذلك من غير تقديم حصيلة لا يرقى إليها النقاش من الإنجازات الملموسة لصالح الطبقات الشغيلة وإلى شعوب هذه البلدان، لكن هناك فرقا شاسعا بين الأقوال والأفعال، مرة أخرى أقول : إن مهمة النضال من أجل البناء الاشتراكي في بلاد الطبقات الشغيلة لتقع على عاتقها وطليعتها هي وحدها، لقد دفع ثمن هذه العملية. «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية». لقد اعتقد أنه بمساندته لبن بلة، وهي المساندة، التي اعتبرناها خطأ استراتيجيا، سيحظى بدعمه

لنشاطه، بل إن بن بلة ساهم بالحجم الذي أعطاه للنزاع في القضاء على U.N.F.P أما الحسن الثاني فقد اغتنم هذه الفرصة السانحة لتبرير هذه الاعتقالات التي وقعت في الصيف. ويمكننا القول أن مصالح الحسن الثاني وبن بلة قد توافقت في هذه القضية الأليمة وأن هذا الأخير لم يتردد في التضحية بـU.N.F.P محاولة منه للقضاء على معارضته، وباختصار، كانت الحرب المغربية الجزائرية أبعد من أن تخدم قضية التقدم في إفريقيا الشمالية، وإذا إحتاج هذا الأمر إلى مزيد من التدليل فيكفي أن نشير إلى أن بطل تسوية هذا النّزاع هو الأمبراطور هايلا سيلاسيي الذي حقق بثمن بخس مجدا عظيما ــ إنه ليس الوحيد، على أية حال.

يهمنا الآن وقد أعطينا رأينا في الأسباب الحقيقية للنّزاع أن نحاول استخلاص نتائج هذه المغامرة.

أولا : لازال النّزاع الحدودي لم يجد حلاّ له، ويمكن لجذوة الخصومة أن تستعر من جديد في أية لحظة. فهذا المشكل، كما رأينا، ليس جديدا إلاّ أنّ حلّه أصبح أصعب ممّا كان عليه. كان بإمكان الوحدة المغاربية أن توفر له مخرجا، على الصّعيد الاقتصادي على الأقل، وأن تقضي على بذور الفوضى الموروثة عن الاستعمار. أبعاد هذا النّزاع تزداد اتّساعا.. أصبحت القطيعة بين البلدين كاملة.

إنّ من شأن خلق جوّ من المشاعر الفيّاضة والشتائم ليس فقط بين القادة، وإنما بين الجماهير التي لازالت حسّاسة للخصوصيات والروح

الوطنية، على وجه الخصوص، أن يحفر هوّة يصعب ردمُها، وأؤكد على هذا الاستغلال الإجرامي للعقلية المغاربية التي لاتزال سريعة الانفعال بسبب مزاجها الحادّ وطبعها المشحون بالكبرياء، وافتقادها لوعي طبقي صحيح. لم تعمل هذه القضية، في نهاية الأمر، إلا على تقوية العداوات وتأخير كلّ إمكانية للحوار المثمر لصالح الجماهير العاملة لبلدينا، وهذا لفترة مديدة.

ثانيا : لا يمكن لهذا الصّراع أن يخدم غير التّدخلات الخارجية، فمن يذكر الحرب يقصد السّلاح، الذّخيرة والفنيين، وبما أن بلدينا لايتوفران على مصانع للسّلاح ومعامل الذّخيرة فإنّ المساعدة الخارجية ستقرض نفسها بنفسها وفق الشروط التي تضعها.

وفي هذه الحالة، ما فائدة الكفاح الذي خضناه ضد الاحتلال الأجنبي، وما فائدة مواصلته ضدّ استمرار قواعد عسكرية إذا كان لزاما علينا أن نكبل أيدينا في أول فرصة ونُدخل نوعا جديدا من السّيطرة من خلال وجود أسلحة وضبّاط أجانب على ترابنا.

ثالثا : يبدو أن مناورة التلهية نجحت مادام عمل المعارضة قد تمت إعاقته وعادت هذه الأخيرة إلى الانقسام، لكن المشاكل الدّاخلية باقية والاستياء الشعبي الذي صُرف لحظة قائم وما انفك يتنامى يوما بعد يوم.

سنعود في الفصول القادمة لنتناول هذا الجانب الأخير بمزيد من التفصيل.

جبهة القوى الاشتراكية (F.F.S)

بلغني خبر ميلاد هذه الحركة وأنا لاأزال رهين السّجن بسعيدة. كنت أتابع من بعيد، بسبب نقص الأخبار لتطورها منذ 29 سبتمبر تاريخ مهرجان تيزي وزو إلى غاية إعلان 25 أكتوبر الذي بثته الإذاعة بمناسبة انعقاد الوفاق بين الحكومة والمعارضة. ومنذ أن أفرج عني وأنا أسعى جاهدا لسدّ نقصي بهذا الخصوص لأعرف جيدا ما الذي يتعلق به الأمر على وجه التحقيق.

لم أقدر على منع نفسي من التفكير مليّا في اتفاق 2 غشت 1962 والقيمة التي يجب أن نوليها لالتزامات شرذمة لا يهمّها إلاّ البقاء في الحكم.

إنّ ما تمكنت من معرفته، يدفع بي إلى التأمل بهدف استخلاص بعض الدروس من هذه الأحداث والتي قد تفيد القوى اليسارية. وأرفض أن أحكم على أيّ كان وسأكتفي بالتالي باعطاء رأيي في هذه المرحلة المتميزة بالبحث عن قواعد معارضة فعّالة كان بوسعها أن تتجنّب ويلات الانقسام والتّصدع.

يمكن إدراج تجربة «جبهة القوى الاشتراكية» في إطار المحاولات، أو بتعبير أدق، المساعي التي تقوم بها المعارضة لتلبية الحاجة العميقة للتّغيير التي تسري في الجماهير. ممّا لا جدال فيه أن الهدف الأول الذي يجب بلوغه في هذه المناقشة هو وضع برنامج واضح قادر على توفير حلّ بديل وضمان خط سياسي متّسق بعيدا عن التّقلبات والتّفسيرات الممكنة التي غالبا ما تكون النّية من ورائها سيئة.

لقد اعتبرتُ في تصريح نشرته جريدة "le Monde" في عدد 25 يونيه 1963 أن «أزمة مكررة، لكن بشكل مخالف، لتلك التي واجهت بين جماعة تلمسان والحكومة المؤقتة السّابقة ستشهد إعادة تشكيل إئتلاف حول فرقة منافسة للفرقة الحالية يضم، في البداية، جزءا من المعارضين الحاليين، ثم عددا من المنتظرين وأخيرا عددا كبيرا من الخونة، لكن أي شيء سيؤدي إليه هذا عدا الفوضى والارتباك ؟» لأننا عندما نتكلم عن معارضة يكون من المناسب أن نفرّق بين المعارضين العديدين الذين غالبا ما تكون دوافعهم متناقضة ومشبوهة بالنّسبة لبعضهم، وهناك من يعتقد أنّ له الحق في السّلطة لأنه تقلّد مسؤوليات في السّابق في حين أنّ خبرتهم الماضية أو الحالية لا تبرّر هذه المطامع.

هناك أيضا صنف آخر من المهووسين بالانتقام ينحصر أفقهم في إدراك ثاراتهم الشّخصية، أو من ذوي الطمع الذين لا يسعون إلا للحكم. وهناك معارضة الأثرياء القدامى الذين جرّدوا من كل أملاكهم أو جزء منها. يمكننا أن نذكر كذلك حالات أخرى للمعارضين دون أن نوفّي المشكل حقّه، مع ذلك. وتوجد مقابل ذلك، معارضة حقيقية ومجموعة من المناضلين الواعين سبب معارضتهم وهدفها تشييد اشتراكية أصلية وجادّة وموضوعية خلافا لما هو سائد على أيّامنا هذه. ليس لمعارضة يسارية وثورية الحق في ألاّ تقوم على أساس برنامج وألا تحتاط من معارضين ظرفيين مغرضين.

لا يبدو على جبهة القوى الإشتراكية أنّها أعطت أولوية للتّحديد الإيديولوجي، ولا أنها تحرّزت من البداية من بعض التأثيرات الإقطاعية

ذات المرامي المشبوهة، ولا يشفع لها هذا المسلك شيء حتى وإن كانت البلورة التي جاءت بها إلى الحياة قد استعجلتها الأحداث.

لا يمكن تفسير فشل «جبهة القوى الاشتراكية» بخلاف ذلك، لأن كلّ قوة لا تملك الشّجاعة على الانفصال عن النظام من جهة والقوى المشبوهة من جهة أخرى، يكون هذا مآلها، فلقد حان الوقت لاستخلاص العبر من هذه التّجارب حتى لا يتوجب عليها أن تجني إخفاقات جديدة.

برهنت حياة «جبهة القوى الاشتراكية» القصيرة، في المقام الأول أنّ النّظام ليس منيعا، وأن ضغط جماهير الشّعب يصير أكثر جدّية إذا قُيض لها عامل مساعد قادر علي توجيهها وبعث النّشاط فيها ليجعل منها قوّة.

تنتهي الملاحظة الثانية إلى ضرورة وضع برنامج وخطة للتنظيم بغية لم شمل كل النّخب الثورية والتّقدمية في تشكيلة مهيكلة، منضبطة ونشيطة.

تتمثل الملاحظة الثّالثة في الرّفض التّام للتّحالف مع الإقطاعيات البالية وكل التشكيلة المؤلفة من الأبطال المتعبين، المهووسين بالانتقام وذوي المطامح الذين لا هدف لهم إلا التعطش إلى السّلطة، لا غير.

وفي الأخير، إن المشكل الأساسي الذي يبقى مطروحا على الجزائر هو إيجاد أفضل السبل الاشتراكية في هذا البد الذي يتطلب فيه كل من أصالته وخصوصياته الاقتصادية ودرجة وعي جماهيره خيارا نهائيا من

جهة، وسيرا ذكيّا من جهة أخرى، يستجيب لتقدّم مدروس وينبذ الديماغوجية والتسّرع، كما يزيل التسبب والنّزعة البيروقراطية المخربة.

يمكن لكل معارضة لا تتوخّى هذا الإيضاح الذي لا غنى لها عنه أن تقع في نفس العيب الذي تحاربه، وحتى لو قيّض لها الوصول إلى سدة الحكم فسيقتلها نفس الدّاء الذي قتل أولئك الذين خلعتهم من سدة الحكم.

لقد أصبح واضحا للعيان أن الوضع الرّاهن لن يقدر على الدوام، وواجب المعارضة هو أن تسهر على حدوث التغيير في الوضوح، وذلك بمشاركة العناصر الأكثر وعيا، ومن خلالها مشاركة جميع الطّبقات الاجتماعية المؤهلة لبناء الاشتراكية.

مؤتمر «جبهة التحرير الوطني»

يحق لنا أن نؤكد في الحال أنّ هذا المؤتمر الذي قرّر النّظام عقده، لن يخدم في حال انعقاده إلا الدّاعين إليه في أحسن الأحوال، ذلك أن تشكيلة اللّجنة المكلفة بالتحضير له واضحة بقدر الكفاية. ونشك من اليوم، في نجاعة قراراتها وفي قدرتها على تدارك إخفاقات سياسة، يعدّ أعضاء هذه اللّجنة المسؤولين الأوائل عنها. إنّ المشاكل التي تعيشها الجزائر اليوم أوسع من أن يستوعبها إطار جبهة تحرير وطنيّ جنينية وبيروقراطية إن لم نقل منعدمة. فلو حدث شذوذ وتوجب على المؤتمر المزعوم، استدعاء مشاركين آخرين، لكان من الأنسب أن ينعكس هذا على اللجنة التّحضيرية بشكل عادل.

تقرّر خلال آخر اجتماع بطرابلس، الذي لازال النّظام يستند إليه، عقد مؤتمر لجبهة التّحرير الوطني في نهاية سنة 1962، وكان هذا المؤتمر سيتناقش بخصوص الحزب وقيادته وإيديولوجيته ودوره في حياة الأمة. كان لزاما عليه أن يحدّد العلاقات مع الدولة والمنظمات الوطنية من نقابات، جيش، شباب... إلخ، إنّ حزبا كهذا منظّما مهيكلا، حيّا، له برنامج، خال من الطفيليين وأعداء الثورة، مكوّنا من اشتراكيين خلّص، كان سيعمد إلى التفكير في تنظيم مؤتمر لوضع حصيلة لعام أو عامين من التّسيير، وإدخال التّعديلات الضرورية وتصحيح الأخطاء. وكان من الواجب أن يتم تعيين المشاركين في هذا المؤتمر من قبل قاعدة حقيقية منظمة ونشيطة في حياة البلد، وأن يكونوا شاركوا الجماهير في تجربتها وترعرعوا في الميدان. كان أولى بهذا المؤتمر أن يكون سيّدا، وألا يجد فيه أحد مطعنا. لكن الحقيقة شيء آخر تماما، لقد قلبت أزمة صيف 1962 والتّسابق على السّلطة، نظام هذه الترتيبات، واليوم يعود أولئك الذين عطلوا انعقاد هذا المؤتمر، إلى التفكير في تنظيمه مرّة أخرى وكأن شيئا لم يقع.

إن أول سؤال يتبادر إلى الذّهن، هو : لماذا يعقد هذا المؤتمر، ولماذا في هذا الوقت بالذات ؟

لم يكن، برغم ذلك، من الضرورة بمكان، اللّجوء إلى هذا الإجراء، إذا علمنا أنّ كل شيء يمكن تبريره منذ ضربة تلمسان، بناء على ذلك «الموعد» الشهير. وبعد هذا لابد من البحث عن الأسباب البعيدة لهذه العجلة في عقد مؤتمر أجّل أكثر من مرّة.

هناك الوضع المأساوي للبلد، حيث بلغ الاستياء درجة تنبئ بالخطر. ولأخذ فكرة عنه، فنلاحظ الاختلال الكامل لجميع الدوائر الاقتصادية، والإفلاس المنذر بالخطر للقطاع الاشتراكي المسيّر ذاتيا، المزعوم، واستفحال البطالة وعجز جهاز الدّولة الغارق في الفوضى والبيروقراطية. ليس رهان القوة الذي دخلته «جبهة القوى الاشتراكية» ضد النّظام، إلا تعبيرا واضحا عن الاستياء الشّعبي من هذه الوضعية، لقد أدرك النّظام الذي استطاع التغلب على الحاجز الأول، أن قواعده غير متينة وأن بإمكان أدنى هزّة أن تطوّح به. إن قرار عقد هذا المؤتمر حتى وإن تمّ التفاوض بشأنه مع المعارضة، ليس إلاّ مناورة لتعليل صبر قطاع واسع من المناضلين القلقين على المستقبل ولكسب ثقة رأي عام وطني مفقود والرّأي الرافض للاستجابة الإيجابية للسياسة الرّاهنة. ما الذي ننتظره من هذا المؤتمر في هذه الظروف ؟ وهل يمكنه أن يشكل منعرجا في الحياة السياسية الجزائرية ؟ هل بإمكانه أن يكون نقطة إنطلاق لنهوض ما ؟

الإحتمال الأكثر ورودا، هو أنّ هذا المؤتمر سيكون مؤتمرا خاصا بأصحاب السّلطة، أصحاب «موعد» تلمسان مع حدوث بعض الغيابات. لابد لهذا المؤتمر إن كان يتوخّى منه الحصول على نتيجة ما، أن يقوم بنقد كامل للنّظام الحاكم وأن يلاحظ الكارثة القائمة ويحدّد المسؤوليات. فكيف يستطيع فعل ذلك من غير أن يدين الدّاعين إليه؟ وعلى هؤلاء أن يستقبلوا حسب ما يقتضيه المنطق بعد إثبات هذا الإفلاس، هذا ما يبدو غير وارد إطلاقا لأن الدّعوة إلى هذا المؤتمر في

حدّ ذاتها آخر مناورة يقوم بها النّظام للبقاء. إنّ ما نتوقعه من هذا المؤتمر هو موافقته على السيّاسة الرّاهنة باسم تمثيليته المزعومة، وكذا انتخابه على برنامج جميل وقرارات مبدئية عظمى، من دون شك، وإدانته للبورجوازية والأعداء الخارجيين والداخليين...

كما يوجد احتمال آخر ويتمثل في تجديد النّظام لطرقه بحيث يتصرف بطريقة أذكى. في الواقع، إنه ليستحيل الاستمرار في إنكار إخفقات السياسة الحكومية، وإخفاء بعض الحقائق التي يعرفها الكلّ، مثل عدم الاستقامة، الظلم، سوء التّسيير، الشّبهات المختلفة المرتبطة بالوزراء الموجودين في السّلطة، كما أنه يستحيل الاستمرار في تبرير الإخفاقات بالتذرع بأضرار القوى الخارجية، والإصابة بعين المعارضة أو سوء نية البورجوازية. سيقبل النّظام على اختيار بعض أكباش الفداء يقدّمها قربانا علانية وينسب إليها جميع الأضرار فيحتفظ بهذه الطريقة بما هو أساسي بدل الانتحار بطريقة "Harakiri"، أما أولئك الذين سيقومون بعملية التّطهير، فسيعتبرون ثوريين حقيقيين. قد يجلب هذا نسبة أمل جديدة لبعض المناضلين الذين بقوا بعيدين عن السلطة، ويلقي عظما للجماهير لتتلهى به هي التي فقدت الصبر.

لن تفيد هذه العملية شيئا عدا تأخير حلول الأجل لعدة أشهر لا أكثر، وليس بوسعها أبدا أن توقف الانهيار، وهذا لسببين اثنين :

أولا : لا يمكن إصلاح النظام بإزالة بعض الأفراد، فالتّحول الذي حدث بتلمسان والذي لن يكون المؤتمر المقبل إلاّ تكريسا إضافيا له هو سبب كلّ الإختلالات وكل الثغرات، كان البلد خارجا من زمن

قصير فقط من كابوس دام سبع سنوات، وكان الوضع خطيرا في كل الميادين، لكن الشعب كان موحّدا ومتحمّسا وعلى استعداد للدّخول في معركة السّلم. كانت القدرات الثّورية حقيقة، والآفاق تبعث على التحمّس. لقد أطفأت جماعة تلمسان في سياقها إلى السّلطة، جذوة الحماس وقضت على تعبئة المناضلين، وقوّضت التّنظيم وأهدرت الإمكانيات الحقيقية سواء على الصعيد الدّاخلي أو الخارجي. لقد تمّ حصر الثورة وأدخلت طرق أخرى وأفراد جدد ومقاييس أخرى، ولن نندهش اليوم إطلاقا عندما نجد المتعاونين مع العدوّ بالأمس في مراكز الحكم، والانتهازيين في الوزارات، والدّساسين الأبديين والوصوليين في كل درجات جهاز الحزب والدولة والإدارة. إنّ نظام الحكم كله والسّياسة المتبعة منذ عام ونصف بأكملها عرضة للخطر لا بعض الأشخاص فقط. لقد أثبتت التّجربة أنّ التّطهيرات السّابقة لم تغيّر من الأمر شيئا.

ثانيا : لا يثير هذا المؤتمر أي اهتمام لدى الجماهير لأنها لن تمثّل فيه، لا ديموقراطيا ولا عاطفيا، فهذا المؤتمر بالنّسبة لها مؤتمر أناس مجهولين، أناس ظهروا على السّاحة السّياسية بعد الاستقلال، وهي لاتجد فيهم الرّجال الذين كانوا وقت الخطر العناصر الديناميكية التي عرفت كيف تحوز ثقتها. لقد تم إبعاد أولئك المناضلين الوطنيين الذين ضحّوا بكل شيء طيلة سنوات طوال، فجاء آخرون وادّعوا أنهم زعماء الجماهير وهم الذين كانوا غير مبالين أو معادين لكفاح شعب بأكمله. وهذا ما لا تقوى على فهمه. وهذا أحد الأسباب الأساسية التي تجعل من هذا المؤتمر، مهما كانت قراراته، لا يهمها.

في الظروف الحالية، قد يكون لمؤتمر لمقاتلي الكفاح الوطني، لغياب مؤتمر الاشتراكيين الحقيقيين، بعض حظوظ النّجاح بالنسبة للمناضلين الثوريين، ومهما كانت الكيفية التي تتناول بها هذا المشكل، فإنّ الذي يبرز بوضوح، هو أنه يصر دائما على الارتداد إلى ضربة جماعة تلمسان، ما من حلّ سياسي لمشاكل البلد إلا ويقحم بالضرورة تلك اللحظة. إنّ الفرصة الوحيدة للجزائر موجودة خارج النّظام الحاكم بشكل لا يقبل الجدل، وهي ترتكز على الثّوريين الذين تجنبوا ما يلطخهم، أو الذين أدركوا بعد تجربة قصيرة أنّ الحل الناجع، يمر عن طريق المقابلة بين كل طلائع البلد في إطار من الحرية والمناقشات النّزيهة.

لقد حان الوقت، بالنسبة لأولئك الذين مازالوا يتوسمون الأمل من بين المناضلين في هذا النّظام أو يعتقدون أنّ الكفاح الدّاخلي ذو فاعلية، أن يتركوا هذا الوهم.

إذا محّصنا الأمر ثبت لنا أنّه، لا المناضلين ولا الإرادات الخيرة ولا السّواعد الصالحة هو ما تفتقد إليه الجزائر. فما تفتقد إليه هو : سياسة ومجموعة نزيهة ومتجانسة في سدة الحكم وحزب طلائعي ونقابات قوية وإدارة جديدة بشكل كامل وجيش واف بالمرام، وبكلمة واحدة : كل ما يفتقد إليه النّظام الحاكم.

يرتبط تحقيق هذه الأهداف في المرحلة الأولى، بجمع هؤلاء المناضلين الثوريين قبل أن يضيع كل شيء، ويجب على كل أولئك الذين يضعون المصلحة العليا للوطن والاشتراكية الحقّة فوق كل شيء،

أن يخرجوا من تحفظهم في هذا السباق ليعلنوا عن مواقفهم بوضوح. كما ينبغي عليهم، إذ يتجنبون النقد السلبي، ألاّ يبالوا بالتّخويفات والتّهديدات وأن يحضّروا سويا مواجهة لمناقشة جميع المشاكل التي قامت منذ حدوث الأزمة، وسيبدأ انطلاقا من نقد بنّاء خال من الهوى، الإعداد لبرنامج وبناء حزب قوي وتحديد دوره في الأمّة وكذا دور الجيش وغيرهما من المنظمات الوطنية، وباختصار كلّ ما من شأنه أن يؤدي إلى وثبة وطنية توقف الانزلاق الخطير نحو الكارثة وبإحداثها صدمة نفسية تخلق شروطا للتجديد.

القسم الثالث

آفـــــــاق

تناقضات التسيير الذاتي

ارتأينا في القسم الثالث من هذا الكتاب أنه من مسيس الحاجة أن نعرض على كل المناضلين وعلى الرأي العام الوطني جملة من المشاكل وذلك لنوضح آفاقنا، مبرهنين لهم أنّه لا يمكن بحال من الأحوال أن يمثّل على الاشتراكية العلمية، بسياسة النّظام القائم في الجزائر العاصمة، العرجاء والفاقدة للأساس.

إن دراسة لكافة قطاعات الاقتصاد ولمختلف جوانب المجتمع الجزائري يمكن أن تتم كي تستكمل الحصيلة المائلة للوقائع.

ولنأخذ في البداية «القطاع» الاشتراكي الفلاحي حيث توجد ضيعات مترامية الأطراف، لا أحد يستطيع أن ينكر أهمية هذا القطاع الذي بفضل الوسائل العصرية للإنتاج يمكن أن يلعب دورا رائدا في تنمية الجزائر وذلك بالمساهمة المباشرة التي يُقدمها للإنتاج، من جهة، وبالنموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي يمثله في البلاد كلها، من جهة أخرى.

لقد كان مؤتمر الفلاحين مناسبة لتقييم النتائج المحققة وتقدير الصعوبات، ولقد كان للعديد من المؤسسات أن تدخلت في هذا المؤتمر وظهر أنها كانت تشتغل بطريقة مفيدة، وبعد طيّ صفحة الخطب التي تعرقل الاجتماعات عادة، فإن انطباعا عاما يبقى ماثلا، وهو أن لجان التسيير التي تمكنت من مواجهة المشاكل المالية والتقنية المترتبة عن رحيل المعمرين، قد وجدت نفسها أمام مشاكل عويصة الحل مرتبطة بتسويق المنتوج والتزود بالعتاد الفلاحي وقروض التسيير.

إن الطابع العصري لأغلبية وحدات هذا القطاع، تستلزم أن يكون الإنتاج الفلاحي في مستوى تقني لا يمكن النزول تحته، ويبدو أنه في مستوى تقني لا يمكن النزول تحته، ويبدو أنه في حالات كثيرة لم يتجاوز هذا الحد. ذلك أن تدخل «الشراكة الفلاحية للاحتياط» الموروثة عن العهد الاستعماري، قد كان ضرره أكبر من نفعه في مجال كراء الجرارات بالخصوص. كما كان لدور الديوان الوطني للتسويق نتائج غير مجدية تماما. وهنا مكمن الخطر، لأنه في كثير من الأحيان تهددت المحصولات الزراعية بالإتلاف وهي في مكانها نتيجة غياب أسواق داخلية وخارجية (ضرورية للحمضيات والخمور) ونعطي مثالا من بين أمثلة، لقد بقي نصف منتوج البرتقال بالشلف من غير بيع، يضاف إلى ذلك أن أشجار البرتقال لم تشذّب مما سيخفض من إنتاجها، وأصبحت شبكات التسويق التقليدية غير صالحة تقريبا ولم تنشأ شبكات محلها. أما الأسواق الخارجية فإنها تتعرض لمناورات الحكومة الفرنسية ولنشاطات المضاربين، وباختصار فإن المكسب الهام لهذا القطاع الحديث من فلاحتنا معرض للاضمحلال بسبب فقدان سياسة عامة.

ولقد اتخذت قرارات في مؤتمر الفلاحين تزيل الشركات الفلاحية للاحتياط، وتعيد تنظيم ديوان التسويق. هذا جميل !

ولكن ينبغي أن نتريث قبل أن نفرح حتى نرى تلك القرارات تحولت إلى واقع، إن التسيب البيروقراطي المصحوب بمقاومة واعية لبعض العناصر التي لا تريد أن تفقد وضعها الامتيازي يمكن أن يطيل انتظارنا.

وبالفعل، فإن مشاكل أخرى ذات حجم أكبر تطرح عندما يبدأ البحث في مسألة لجان التسيير التي تشتغل في أغلبيتها بكيفية ناقصة، فالتناقضات بداخلها كثيرة، وفي غالب الأحيان فإن المدير الذي تعيّنه الإدارة يكون مخلاً بوظيفته، وفي أحيان أغلب يتصرف أعضاء اللجنة تصرّف أرباب العمل، ويأخذون مرتبات أمراء ويرفضون مشاورة أي أحد من عمال المؤسسة الذين لا يجدون فارقا بين مصيرهم اليوم وماكانوا عليه قبل الاستقلال، إن الحزب الذي كان من المفروض أن يكون وسيلة رقابة فقد أي حياة سياسية حقيقية وفي غالب الأحيان ارتبط مسؤولوه مباشرة بأولئك الذين استحوذوا على لجان التسيير، فالجمود الذي أصاب لجان التسيير يعود بالأساس إلى تدخلات الإدارة المتكررة، أو تدخلات الحزب، وهما الجهتان اللتان تفرضان سواء بالحيلة أو الضغوط «انتخاب» المرشحين الذين يقدّمانهما.

وهكذا تحول المبدأ العادل الخاص بإدماج قدماء الجنود في الإنتاج بالأراضي المؤممة، إلى مجرد نظام توزيع «للمسؤوليات» بمرتبات عالية إلى أشخاص لا يساهمون إطلاقا في العمل بالمؤسسة. وإذا كان سائر العمال يبدون تحفّظا على «المرشحين الذين يدعمهم المسؤولون» فإن الحل يبقى دائما هو الضغط على اللجنة المنتخبة لتزكية مرشحي النظام، ويغلف ذلك بالقانون بطبيعة الحال، ويبقى في آخر المطاف قرار رفض التصديق على قائمة لجنة التسيير التي تحفظت من صلاحيات عامل العمالة الذي له الكلمة الأخيرة في الموضوع. وقد أشار صحافي فرنسي إسمه دانيال ڤرين الذي لا تشوب ودّه لبن بلة شائبة، بشكل

ملموس إلى هذه المشاكل في مقال كتبه مؤخرا في جريدة «فرانس أوبسرفاتور» وملخصه هو أنه «في كثير من المؤسسات المسيرة ذاتيا تنتصب بمساعدة مستمرة للإدارة طبقة من ذوي الامتيازات ذاتيا تنتصب بمساعدة مستمرة للإدارة طبقة من ذوي الامتيازات استحوذت على وظائف المديرية».

يظهر تناقض آخر في نفس الشركة بين العمال الدائمين والعمال الموسميين. ولا تجد هذه المسألة حلاً مرضيا عندما تطرح إلا نادرا. أضف إلى ذلك معارضة متواصلة بين الطائفتين من العمال يمكن أن تتحول إلى ما لا تحمد نتائجه.

ونسجل هنا أن المؤسسات الوطنية قد تشكلت بأولئك العمال الذين سبق لهم أن عملوا في نفس المؤسسة أيام الإستعمار. ولقد كان هؤلاء العمال يوصفون بالمحظوظين من قبل جماهير العاطلين، لسبب واحد هو أنهم كانوا يتمتعون بهذا الامتياز الكبير في الجزائر، وهو العمل العادي في ذلك الوقت. إنه لا يمكن البتة إقامة حواجز بين هاتين الفئتين، ولا يمكن رفض قدامى العمال الذين كانوا يشتغلون بضيعات المعمرين والذين يتميزون بتجربة في الانتاج تعد مكسبا ثمينا وينبغي، بسرعة، تجاوز هذا الشعور القديم الذي لم يعد استمراره يجدي نفعا.

إن الحل يتجاوز إطار الشركة لأنه يتضمن تنسيقا محليا على الأقل بل وحتى جهويا مما ييسر صهر هاتين الفئتين في كلّ يستطيع مواجهة مشكل البطالة الريفية التي يشكل استمرارها عائقا ضخما لتقديم الاقتصاد الجزائري.

لقد تم اتخاذ إجراءات قانونية تنص على الورق، على تكوين مجالس لتنشيط التسيير الذاتي أي هيئات للتنسيق المحلي. إلا أنه لا يكفي جمع رجال لهذا الغرض، ما لم نكن قادرين على إيجاد نشاطات لهم تمكنهم من انسجام حقيقي. لابدّ أن نبدأ من الآن في اتخاذ عدد من الترتيبات :

ـ تنظيم التسويق الذي يمر عبر طريقتين :

ـ مراقبة التجارة الخارجية، وهي أول خطوة على طريق احتكار الدولة.

ـ تنظيم بيع وتوزيع المحاصيل في شكل تعاونيّ.

ـ إدماج جماهير العمال الموسميين في الشركات المؤمّمة.

ـ إنشاء مجالس دائمة تمثيلية لكل الشركات المسيّرة ذاتيا في المناطق الاقتصادية، وقادرة بهذه الكيفية على تسوية مشاكل التجارة واليد العاملة والإنتاج في قطاع بأكمله.

ـ قيام هذه الهيئات بإعداد إحصاء للاحتياجات والموارد يكون قاعدة للتخطيط الذي لا تستدعي الحاجة الماسة إليه أي برهان.

لاشك أن هذه الإجراءات ذات قيمة تحضيرية ليس إلاّ، كما أنها غير قادرة على قلب الوضعية الصعبة جدا للأرياف الجزائرية في شهور قليلة.

إن الجزائريين أكثر أهلية من غيرهم لمعرفة الصعوبات الموضوعية الهائلة التي تشكل قاعدة حياتهم اليومية.

وما أقترحه نابع من نفس الاهتمام الذي يتمثل في إيجاد طرق جماعية للعمل، للخروج من النفق المسدود، وكذا ترك أقصى حد من المبادرات للفلاحين يقومون بها بأنفسهم. فبهذه الوسيلة يمكننا القيام

بتعبئة كاملة للطاقات الثورية لشعب بأكمله، وما نأخذه على الحكومة الحالية، ليس هو تخبطها في مصاعب ضخمة (وإلا اتهمنا في المكان المناسب، بالديماغوجية)، وإنما لأنها تبدو عاجزة عن الربط الحقيقي لجماهير بسياسة بناءة.

إن إصدار مراسيم تبدو جيدة وإلقاء خطب رنانة ليس يجدي نفعا، كما أن التطهير الدائم للجان التسيير برغم ضرورته مجرد سباق حقيقي لا يؤدي إلى نتيجة ويرتد كل مرة إلى حيث بدأ. ونقول مرة أخرى إن الحل في غير هذا، بل في تنظيم الجماهير، ويمكننا أن نثق وثوقا كبيرا في النشاط الثوري لعمالنا وفلاحينا الذين أثبتوا للمرة الألف أنهم أفضل من «مسؤوليهم»، ولكنهم لا يستطيعون إيجاد التوجه السياسي الذي يتماشى وتطلعاته بطريقة تلقائية بسبب انعدام الوسائل الثقافية والمعارف الأساسية والتكوين السياسي الجاد، إنهم في حاجة إلى مساعدة طليعة سياسية وحزب ثوري. ليسوا في حاجة إلى حزب لا يوجد إلاّ على مستوى قيادات، لا همّ لها إلاّ وضع بعض المداومين هنا وهناك، يقتصر دورهم على إعادة نقل «توجيهات» القمة، إنهم يحتاجون إلى أن يوجد بنيهم في جميع لحظات العمل مناضلون لا عيب فيهم، واعون ويسعون قبل كل شيء إلى صياغة المطالب الجماعية وتكوين جماهير العمال في جميع الميادين وكذا تكوين مناضلين آخرين. هذا العمل بطيء وصعب ويتطلب تمتع القائمين به بتوجيه سياسي محدد بشكل واضح.

ويتضمن هذا العمل أيضا مخاطر، لأنه يتطلب الثقة في مبادرات القاعدة التي لن تكون من غير أخطاء واختلالات مؤقتة، أيمكن لعمل أن يكون أكثر جدوى على المدى الطويل من هذا ؟

يقوم عمل الحكومة حاليا على الإدارة والحزب كلية، هذان الأخيران ليسا إلاّ جهازين يتكونان من موظفين مترفعين وغير أكفاء في معظم الحالات، ويعتقدون أنهم أرفع من الشعب بما لا يقاس وأنهم أسياده. ويقومون بضرب طوق حول الشركات المؤممة يجعل من تجاوز تناقضتهم عملية مستحيلة.

لقد كشفت قبل هذا، تدخلات السلطات التي لا تطاق في حياة لجان التسيير. ولكن ها هي الآن نزعة تظهر في «قمم» المصالح المكلفة بالزراعة، مما يضع ما هو أمتن في القطاع المسير ذاتيا، أي مبادرة القاعدة موضع التساؤل من جديد. ذلك أنهم قرروا، وبكل برودة، الحد من مبادرة الفلاحين والزيادة من صلاحيات الإدارة من أجل تدارك «البلبلة»، يا له من أفق جميل ! إذا كانت هناك اليوم «بلبلة» أو «فوضى» فالسبب فيها ليس الجماهير وإنما القصور السياسي للنظام، وعندما يتظاهر عمال الزراعة بمنطقة البليدة احتجاجا على تقليص أجورهم إلى النصف، يمكن التذرع بمبادئ المردودية الاقتصادية، ليس بإمكاننا أن نجبرهم على نسيان الوعود التي قدمها لهم مسؤولون لا يشغلون أنفسهم فيما بعد بالوفاء بها، لا يمكننا أن نلغي حقيقة أن التأميمات أنجزت دون تحضير، ودون إطار أو مخطط. وفي هذه الظروف لابدّ أن يثور الفلاحون وأن يتظاهر العاطلون، وإذا كان تدخل الدولة ينحصر في إرسال قوات القمع كما حدث في البليدة وڤيوفيل[1]. وفي عشرة أمكنة أخرى منذ أشهر قليلة، فقد أمكن الحكم على بعدها الاشتراكي، كيف يمكننا ألاّ نفهم اعتبار الفلاحين أنفسهم عمّالا مزارعين لرب عمل جديد، يدل

(1) (Guyotville) مدينة عين البنيان حاليا. المترجم.

مسيّرين مشاركين لمزرعة جماعية أمام استبداد وفساد مسيّري كثير من الشركات المؤممة.

كان استيلاء الفلاحين على الأراضي حركة هامة جدا كان ولازال بإمكانها أن تؤدي إلى التحويل الإشتراكي للجزائر. لكن هذا يطرح مشاكل كثيرة جدا لا نرى حلاّ لها في الممارسة الحكومية التي ينبغي أن يتوقف عليها أساس الأشياء.

وعندما يتبجح ابن بلة بالنجاحات التي ستحقّق، فإنه يحق لنا أن نقول إن ذلك تلفيق ديماغوجي.

مأساة الأراضي الفقيرة

إن المصاعب والمخادعات المختلفة، المعدة للتغطية عليها لا تقتصر على القطاع المؤمم. ويبقى لنا أن نتحدث عن الجزائر في مجملها.

تنحو الدعاية الرسمية، في الحقيقة، إلى تسليط الضوء على ما يجري في الأراضي التي كانت بحوزة الاستعمار سابقا فقط. تزخر الوثائق التي تنشرها الصحافة الحكومية بالمعطيات الإحصائية : فهي تشير إلى أن مساحة الأراضي المؤممة منذ عمليات انتزاع الأراضي الأخيرة تكاد تصل ثلاثة ملايين هكتار. وتشير أيضا إلى أن إنتاج هذا القطاع يمثل حوالي % 80 من الإنتاج الزراعي الجزائري. لم يُدّخر أي شيء كي تخفى هذه الأرقام التي ترتبط بالجانب الإقتصادي وحده للمشكل الزراعي (المساحة المزروعة، أرقام الإنتاج) الجوانب الاجتماعية للوضعية (العدد الحقيقي الذي يشتمل عليه القطاع المؤمم).

إننا لا نماحك ــ رغم مشروعية ذلك في بلد محروم من جميع وسائل الإحصاء ــ بخصوص قيمة الأرقام التي يقدمها النظام. فسنسعى فقط إلى التعمق أكثر في اقترابنا من الواقع : تتربع الأراضي التي كانت بحوزة الاستعمار سابقا والتي أضحت شاغرة في معظمها، ثم مؤممة في معظم الأحوال، على مساحة 2,7 مليون هكتار. يعمل في هذه الأراضي حوالي 200 ألف عامل مزارع دائم و350 ألف عامل موسمي ــ وهو ما يمثل، إجمالا، حوالي خمس السكان. ليست هذه الإحصائيات التي أجريت في آخر عهد الاستعمار دقيقة دقة تامة. ولست آخذ بالحسبان الأراضي التي يملكها مواطنون في مناطق خصبة إطلاقا. وهدفي الوحيد هو تجلية جانب رئيسي من الواقع الراهن : إن ما يقرب من % 80 من سكان الأرياف أي حوالي مليوني عامل مزارع غير معنيين بإجراءات التأميم.

من هم هؤلاء العمال : إنهم (وسيكون تعدادي غير واف) :

- العمال الموسميون الذين تحدثت عن حالتهم سابقا والذين لم يتم عدّهم في الإحصائيات المذكورة. إنهم يمثلون أحد فيالق جيش العاطلين الريفيين.
- ملاك الأراضي الصغار، مستأجرو المزارع أو مكترو المناطق المختلفة.
- وأخيرا، كل سكان المناطق الأكثر فقرا : بلاد القبائل، الأوراس، الونشريس والمناطق الفقيرة في الجنوب. ولن يتّخذ شقاء الجزائر العام مظاهر أكثر كارثية في بعض المناطق مما هو عليه الآن.

يبدو هذا التسيير الذاتي في نظر كل هؤلاء الناس مثل حلم أو مثل امتياز الأثرياء، ذلك أن الوضع الراهن أسوأ، إذا جاز القول، ممّا كان عليه إبّان عهد الاستعمار في نظرهم.

لقد مضت الحرب بخرابها وترحيلاتها للسكان. ومنذ الاستقلال لم يتم فعل أشياء كثيرة لتدارك وضعية تزداد سوءا يوما بعد يوم. لا يتمتع المستفيدون الصغار بأية مساعدة فعلية، كما أن الإدارة التي تتشكل في الأغلب الأعم، من أناس مشبوهين وموظفي الاستعمار القدامى تتحالف، بشكل تلقائي، مع الأغنى (وهكذا فقد استولى الملاك الميسورون في كثير من القطاعات على الجرارات الممنوحة من قبل الحكومة). والأخطر من كل هذا البطالة الريفية الهائلة : آلاف من العائلات بلا مورد، عرضة للأمراض والجوع، آلاف العمال الذين اضطروا إلى النزوح نحو المدينة حيث يزيدون في ضخامة جمهور الذين لا عمل لهم ؛ عائلات بأكملها تعتاش على المبالغ التي يرسلها لها أفرادها الذين سافروا إلى فرنسا للعمل بشكل منتظم. ولا إمكانية للتحسن في المستقبل القريب. فكيف نتوقع منهم، إذا، التحمس الفعلي للبناء الاشتراكي ؟ هل ننتظر منهم أن يخرجوا من خمولهم الذي أجبرهم عليه الاستعمار، مادامت وضعيتهم لم تتبدل مرة أخرى ؟

لابد من قول الحقيقة : تصنف الجزائر مع البلدان النامية وذلك بسبب تخلف اقتصادها وثقافتها... الخ. هذا التخلف الذي هو نتيجة للاستغلال الاستعماري، يتجلى أساسا على صعيد البنى الاقتصادية والاجتماعية للبلد من خلال التناقض بين القطاع الحديث من اقتصاده

(منطقة المعمرين) والقطاع المتخلف (حيث يعيش أغلب الجزائريين). لا يمكن التفكير في بناء الاشتراكية دون تجاوز هذا التناقض ذي النتائج الاجتماعية الكارثية.

والحال فإن هذا التناقض لا يزداد إلا اشتدادا.

لقد لاحظ كل الصحافيين الذين زاروا منطقة القبائل أثناء قيام حركة «جبهة القوى الاشتراكية» هذا الشقاء المعمّم، على أن حالة هذه المنطقة ليست الوحيدة، وخلال هذا الوقت بقيت الحكومة في مرحلة التصريحات المبدئية : لا يمر أسبوع دون أن يجري الحديث عن مكافحة انجراف التربة وضرورة إعادة التشجير، لكن ما هوالشيء المحسوس الذي كان وراء هذه التصريحات ؟ لاشيء غير الحملات الاستعراضية المألوفة : لقد عرفت سنة 1963 على سبيل المثال «يومين للشجرة» حيث دعي كل واحد إلى غرس شجرتين اقتداء بالرئيس. ومنذ ذلك الوقت لاشيء ملأ المدن الكبرى غير الملصقات. يعوّض هذان اليومان من الأبهة عملا دائما لا يمكن لهذين اليومين في أحسن الأحوال أن يكونا إلا نقطة انطلاقه.

ولننصف النظام، مع ذلك، فلقد أنشأ صندوقا وطنيا للتضامن (الذي نشر إحصائيات عما تلقاه، لكنه لم ينشر شيئا عن استخدام هذه المبالغ أبدا. أين ذهبت المبالغ التي اقتطعت من أجور أشدّ الناس فقرا ؟ أين ذهبت المجوهرات التي أخذت باسم التضامن ؟ ألم تنفق على بذخ الوزراء)، كما أنّه نظم تعاونيات هنا وهناك، لكن هذه ليست إلا ترقيعات ذات أهمية هزيلة بينما يتطلب الأمر حلولا جذرية.

إن ما يلام عليه بن بلة وزراؤه، هو عدولهم عن تعبئة عظيمة للفلاحين في أكثر مناطق الجزائر فقرا. إن بلدنا يفتقد وسيفتقد، مهما كانت المساعدات الخارجية التي سيستفيد منها، وقتا طويلا الى القروض الضرورية لضمان تطوير الزراعة على قاعدة تقنية عصرية بشكل تام.

إنه يتوجب على البلد. لاسيما وأنه ينبغي عليه توفير العيش الكريم لأبنائه ــ أن يقوم بإعادة التشجير، وتطوير الرّي ومكافحة انجراف التربة وهذا بتوظيف آلاف العاطلين بالأرياف، هذه هي الكيفية الوحيدة الكفيلة بحل مشكل سوء التشغيل القروي وبداية إنجاز المهام الاقتصادية في آن واحد.

إنه لمن السذاجة أن ننتظر حدوث المعجزات. ومقابل هذا ستتحول العلاقات بين الفلاحين والدولة من خلال التنظيم الجماعي والديمقراطي للعمل. وهذا هو الأساسي : الفلاحون الأفقر هم الذين عانوا أكثر من الحرب، وفي نفس الوقت هم الذين أعطوا أكثر للثورة. يمكننا أن ننتظر منهم الكثير مستقبلا شريطة أن يلاحظوا تحسنا مستمرا لوضعيتهم حتى وإن كان ضئيلا، وشريطة أن يتلقوا مساعدة مادية وسياسية وإنسانية من الحزب والدولة الثورية، وشريطة أن يتمكنوا هم الآخرون من المشاركة في التسيير الجماعي لأمورهم.

هناك اختيار أساسي ينبغي أن نقوم به في أسرع وقت. لا أدّعي معارضة باقي الجزائر بالقطاع المسير ذاتيا. بل على العكس من ذلك، أريد أن يتم القضاء على هذا التعارض الذي يزداد تناميا في الواقع وهذا بواسطة إصلاح زراعي حقيقي، إذا كنا نريد فعلا أن نقضي على توترات

الاقتصاد الجزائري فعلينا أن نخصص الحد الأقصى من الجهود المادية والسياسية للقطاع المتخلف. فإليه ينبغي أن تذهب قروض التجهيزات، وإليه ينبغي أن يوجّه خيرة التقنيين والمناضلين.

إن المهمة ضخمة جدا بحيث ينبغي الشروع فيها دون انتظار. وذلك أن أكبر خطأ ارتكبته الحكومة هو مراكمة الآجال ما بين الخطب والانجاز. إن ميزانية الجزائر، وإن عدّلت في 1964، تعطي أهمية ضئيلة لقروض التجهيز مقارنة بقروض التسيير.

لا ينبغي مع هذا إخفاء المصاعب التي يخلقها التوجه المطالب به هنا، ستتنامى الزراعات المعاشية ومن ثم استهلاك الجماهير الأكثر فقرا، وهو ما نريده حتى لا يحتاج شعبنا إلى انتظار المساعدات الأجنبية. ومع هذا، فإن هذا التحول قد يكون صعبا ويخل بالاقتصاد الجزائري في وقت معين. هذا خطر ينبغي أن نحتاط له بالشروع من الآن في تحضير عقلنة الزراعات، وتكييف بعض الأراضي الغنية بغية جني أفضل ما يناسب غذاء الجزائر. ففي المتيجة، مثلا، يمكن تخصيص بعض الأراضي لزراعة الخضر والتي تشغل عمالا كثيرين، وتكون ذات نفع مباشر للمستهلكين. وفي هذه الحالة، لا يمكننا أن نقصي نهائيا فكرة تقسيم بعض الأراضي. كما يجب الاهتمام مماثل بالعقلنة أن يسبق استخدام العتاد الفلاحي المتوفر، إذ يكون من غير المناسب استعماله في أي مكان وبأية كيفية ــ وهو ما يؤدي حاليا إلى إتلافه بسرعة.

إن هذه المشاكل التقنية من بين جملة من المشاكل الأخرى لم نأت على ذكرها هنا إلا لإبراز ضرورة وسرعة التخطيط. إن هناك فكرة

ثابتة في أذهان الكثير من المواطنين وهي أن التخطيط لا يمكن أن يتم إلاّ بداية من مستوى محدد من التطور التقني.

غير أنه في الجزائر تعتبر المهمات معروفة بنفسها. وهي : إعداد ميزانية تجهيز فلاحي توزع بعدل بين مختلف القطاعات. توقع التخصص في الإنتاج حسب إمكانات كل منطقة واحتياجات السكان، تنظيم الأشغال العمومية حسب الدرجات الاستعجالية.

فالارتجال هو أخطر عدو، ومن هنا فإن هناك أعمالا إعدادية كبيرة يجب القيام بها. وهنا أيضا ينبغي تفادي عائق ألا وهو التقنية المبالغ فيها. إن التخطيط يجب أن يكون وسيلة كفاح ضد التخلف ضمن أفق التغيير الاجتماعي لكافة العلاقات القائمة في الأرياف.

ولعل أحسن خطة، لا تكون ذات معنى، إلاّ إذا كان منفذوها، وهي جماهير الفلاحين الجزائريين، يدركون معناها. ومن هنا فإنه يتوجب إبلاغ كل جماعة محلية واستغلال هذا التبليغ كفرصة للتربية الشعبية على المشاكل الحاسمة. بل وأكثر من ذلك يجب أن يدفع كافة الفلاحين الى التعبير عن آمالهم وانتقاداتهم، وحسب الإمكانية، الى المساهمة في إعداد الخطة. وليست هذه كلمات نطلقها في الهواء. إني على إدراك تام أن الأمية في أريافنا تبعد لمدة طويلة الأشكال العليا للديمقراطية الاقتصادية.

وعلى العكس من ذلك، فإنه يبدو لي واضحا أن العمال يستطيعون، وهم وحدهم القادرون على ذلك، التعبير عن آراء حاسمة ضمن الجماعات القاعدية حول شروط تنفيذ الخطة (العائد إلى الاستهلاك،

أشكال وكثافة العمل... الخ) ودون الوقوع في التكرار فإني أضيف أن هذا هو السبيل الوحيد، سبيل الجماعات الأصيلة الذي يمكّن الجزائر من إيجاد قاعدة اجتماعية كافية لتنمية اقتصادها.

ومنذ بضعة أشهر ختمت هذا العرض بضرورة إنشاء ديوان للإصلاح الزراعي، ولكن هذا المصطلح قد شوّه عندنا منذ أن أطلق على مجرد مصلحة إدارية. لأنه لا يعني في الواقع الإدارة أبدا : ينبغي إيجاد وسائل تسمح بحوار دائم بين التقنيين والإداريين من جهة وجماهير العمال من جهة أخرى. إن المؤتمرات من دون نتائج حقيقية، والمكاتب التي تمر عبرها الروابط بين القاعدة والقمة، ليست نافعة في شيء. ولعله من الضروري الوصول في وحدة إنتاج إلى إقامة جمعيات منتظمة تكون لها صلاحيات فعلية وتستكملها هيئات مشابهة على المستوى الجهوي. وذلك بكيفية تمكن العلاقات بين مندوبي الفلاحين والحقيقة الاقتصادية من أن تكون دائمة ومباشرة.

كل هذا يجب أن يؤدي إلى مجلس وطني تعقد دوراته بانتظام ويناقش كافة مشاكل التخطيط والتوجيه الاقتصادي وبواسطته نصل إلى تحقيق بوتقة يلتقي فيها الفلاحون القادمون من المناطق المختلفة التي يضمها وطننا. إن هذه، في واقع الأمر منظمة اقتصادية وسياسية لبوادينا وهي السبيل الى الثورة الزراعية.

امتصاص البطالة في المدن

إن التأكيد على مصير سكان البوادي لا يعني أبدا تناسي سكان المدن، طالما أن البطالة والفقر منتشران فيها بشكل ليست له حدود،

كما هو ملاحظ بسهولة، ومن هذه الناحية، فإن أعمال الحكومة لم تكن باهرة، كما في غيرها، فالكثير من المؤسسات التابعة لقطاعات متنوعة جدا قد جرى تأميمه، ولكنها لا تمثل قدرة إنتاجية كافية، ولا كتلة منسجمة بالقدر الكافي تستطيع أن تساعد بشكل كبير على حلّ مشكل التشغيل، وزيادة على ذلك، فإنه يبدو، أن حالات التبذير، واختلاس الأموال ونهب العمال من قبل المسؤولين... هي أكثر انتشارا في الصناعة مما هي عليه في الفلاحة، وقد سمعت عمالا يتأسفون علنية على العهد الاستعماري، بعد سبع سنوات من الثورة ! ياللعجب ! ومن جديد، ترك غياب أو ضحالة المنظمات السياسية والانتفاعيين الذين كانوا في أغلب الأحيان، يتمتعون بتواطؤ مسؤولين في أعلى هرم السلطة. ليست لدى الرغبة في سرد كل الفضائح التي جرت العام الماضي، ولكنها معروفة لدى الجميع في الجزائر العاصمة.

والأخطر من ذلك كله لا ينحصر عند هذا المستوى، بل في غياب كل أفق في إيجاد الشغل للأغلبية الساحقة من سكان المدن، فورشات الأشغال العمومية التي فتحتها الحكومة ما هي إلا تلهية، مادام إنجازها يخضع لقوانين الصدفة، وفضلا عن كونها محدودة في بعض المدن (وهران والجزائر العاصمة)، فإن عمالها يقومون بأعمال، منفعتها قابلة للنقاش في غالب الأحيان ويتلقون مقابلها في حالات كثيرة، كمية من الدقيق الأمريكي. فهذه صدقة عمومية وليست شغلا، ناهيك عن أن الورشات معرضة للتوقف في أية لحظة بحسب الظروف الإقتصادية وتقلبات السياسة الرسمية، العواقب لا تهم، الواقع أن مكافحة البطالة في المدن يجب أن تتم على مستويين :

أولا : الإهتمام قبل كل شيء بالمهام العاجلة بمعنى توفير العمل للجميع، صحيح أن إمكانياتنا محدودة لكن هذا لا يمنع من تشجيع تطوير التعاونيات التقليدية الكفيلة بتوفير مناصب شغل لجزء يسير من السكان، ولا يمكننا في هذا الصدد إلا أن نندد بعملية نزع الملكية الغبية التي استهدفت عددا من التجار الصغار والحرفيين الصغار أو المتوسطين لأن هؤلاء يعيشون عموما في أوساط الشعب وبجانبه ولا يمكن أن يكونوا استغلاليين، ماداموا هم أنفسهم ضحية كبار الوسطاء والبرجوازيين، وعليه فإنه من الضروري التعاون معهم وإماجهم في عمل البناء الإشتراكي. غير أن قطاع الحرفيين لا يمكنه لوحده امتصاص البطالة، لكنه بتنظيم محكم في الأرياف وإعادة بناء المساكن المدمرة، قد يساهم نوعا ما في بعث روح العودة إلى خدمة الأرض لكن النتائج ستكون محدودة ولا تتحقق بسرعة، وعليه فالاستعانة بالعاطلين أمر ضروري لتنفيذ مشاريع قطاع الأشغال العمومية والبناء المسيرة من قبل الدولة أو البلديات ولا يجوز أن تكون هذه الورشات بمثابة مكاتب خيرية، بل يجب أن يكون العمل فيها عملا جادا يتقاضى منفذوه نفس مقابل العمل في قطاع الصناعة، كما ينبغي أن تكون هذه الورشات مراكز لتكوين الإطارات الفنية القاعدية، على أن تقوم هذه الأخيرة بعد ذلك بنشر المعارف المكتسبة، إذن فالاهتمام بفئة العاطلين أضحى أمرا ضروريا لأن التخلي عنهم يعني بكل بساطة تقديمهم فريسة لكل صيغ الديماغوجية، ديماغوجية الحكومة التي تستغل فقرهم لإجبارهم على تنفيذ أعمالها الدنيئة مثلما جرى في مؤتمر «الاتحاد العام للعمال الجزائريين» أو ديماغوجية زمرة ما بقصد الوصول إلى الحكم، تعدهم بالمنّ والسلوى، إن تنظيم العاطلين

في لجان محلية يفرض نفسه كشرط أولي لتعبئة هذه الفئة، وهذه المهمة تقع بالدرجة الأولى على عاتق النقابات الثورية، وبهذه الكيفية يتسنى لها أن تلعب دورا جماعيا، وتتفاوض مع الدولة حول العقود، وبتوزيع ساعات العمل بصفة عادلة وتتعاون مع العمال لتحديد الاحتياجات الاقتصادية التي ينبغي أن تحظى تلبيتها بالأولوية، وقد يبدو اقتراحي هذا لا يتماشى مع نظرة الأرثوذوكسية لكل من يتصور الجزائر في شكل المجتمعات الغربية، حيث حدود الطبقات الاجتماعية واضحة فيها في حين أن أغلبية الشعب في الجزائر متشكلة من المستضعفين. وتظهر التمييزات الكبرى في الجزائر بين عمال المدن والقرى وعمال المناطق الفقيرة والقطاعات الغنية، بيد أنه توجد سيولة اجتماعية كبيرة يمكن معها الإنتقال بسهولة من فئة إلى أخرى، لكن تبقى فئة الوسطاء هي المسيطرة. في غياب سياسة اقتصادية وطنية كفيلة بهيكلة وتنظيم السكان، عندنا الاستغلال عندما يستحيل العمل وعليه فمن الغرابة أن يرفض الثوريون تنظيم فئة السكان الأكثر عددا، ورغم إدراكي للإضطراب السياسي والإجتماعي للعاطلين، فإنني لا أعتقد أن هيكلتهم في النقابة سوف تحل المشاكل الإقتصادية للتشغيل، لكنها تساعد على إيجاد الوسائل التي تسمح بمواجهة جماعية للمشاكل المطروحة.

أما المستوى الثاني من التدخل، فإنه يتعلق بتحضير المستقبل، تحير التصنيع. أن يكون التصنيع ضروريا لكل تنمية اقتصادية، فإن ذلك لاداعي لتبيانه. ولكن من الأجدر التأكيد على واقع، وهو أن التصنيع يجب أن يحضر له من الآن، ذلك أنه من الفاضح أن نترك الركود يتفاقم. ولسوء

الحظ فإنه لا أحد يستطيع أن يكون دقيقا بخصوص هذه المشاريع، لأن تصنيع بلادنا يتوقف بدرجة كبيرة على القروض الخارجية. وعليه فإن سبيلنا الوحيد الواضح هو إعداد سياسة استثمارات. فعلى الجزائر أن تحدد احتياجاتها من المواد الأولية والمواد المصنعة وقروض التجهيز، كما عليها أن تعرض طلباتها على الخارج وفقا لهذه التقديرات، بيد أن السائد اليوم، في هذا المجال، هو عبارة عن تجارب محيّرة. إن تبعية بلادنا للخارج وللقروض الفرنسية بوجه خاص، قائمة، وهي تتنافى مع الاستقلال. وبعبارة أوضح، فإنه إذا خلا هذا القطاع أيضا من التخطيط فإنه يستحيل أن يكون للجزائر موقف صارم مع الخارج. وهكذا، فبدلا من أن تستفيد الجزائر من الصراعات القائمة بين القوى الكبرى للحصول على ما تريده، فإنها تمنح الفرصة للاستعمار الجديد لاستغلال نقاط ضعفنا وتحقيق مآربه.

ولا داعي هنا أن أؤكد الأهمية القصوى بالنسبة للمستقبل، التي يكتسيها التكوين التقني إذ ينبغي أن يحظى بجهد يفوق النتائج التي يعطيها في الآجال القريبة. وطبيعي أن هذا مشروط بمحو الأمية التي تعد في الوقت الراهن، واحدا من الإخفاقات المكشوفة للحكومة. بالرغم من أن الإمكانيات متاحة، عن طريق استخدام الطلبة، وفي ميدان آخر عن طريق العمال القدامى الذين كانوا مهاجرين في فرنسا والذين كانوا يملكون معارف مفيدة في المجال الصناعي.

وبخصوص آفاق التصنيع، وإذا سلمنا أنّه من الضروري أولا إعادة تشغيل الصناعة التي كانت قائمة في الماضي، فإن هناك ثلاثة اتجاهات يمكن اتباعها :

1) إنشاء مصانع ذات أهمية صغيرة ومتوسطة إذا لم نقدر على القيام بما هو أحسن في الصناعات الغذائية التحويلية، وبصورة عامة تحويل منتوجنا الزراعي.

2) إنشاء صناعات نسيجية قادرة على ضمان كساء السكان والحيلولة دون الاستيراد من الخارج.

3) استعمال الثروات الطبيعية للبلاد (البترول في الأول) لإنشاء الصناعات، البعض منها صناعات ثقيلة وميزتها أنها تستوعب يدا عاملة هائلة وتزود صناعات أخرى بمنتوجاتها (الصناعية البيتروكيماوية، والصناعات البلاستيكية.. الخ).

الملاحظ هنا هو أنني لا أتحدث عن تأميم البترول الذي أعتبره هدفا شرعيا والذي يخضع تحقيقه لعلاقات القوى الاقتصادية والسياسية وهي الآن لغير صالح الجزائر. ولكنه يبدو لي من العاجل إقامة صناعة في عين المكان لتكرير جزء هام من البترول.

كل هذه الآفاق التي تطرقت إليها في هذه الأسطر هي آفاق قصيرة الأمد لا تأخذ في الحسبان سوى الضرورات المحلية. إن توحيد المغرب العربي وإنشاء سوق مشتركة بين البلدان العربية والإفريقية لمن شأنه أن يفتح آفاقا جديدة. ولكننا لا نستطيع تحقيقها الآن.

وفي هذا الإطار المحدد المعالم، يمكن لنا أن نقبل بمشاريع مثل مركب أرزيو، شريطة ألا يساهم في اختلال أكبر للاقتصاد الجزائري وأن يصبح عامل تنمية منسجمة.

وليس من الضروري أن أستطرد طويلا في استعراض كافة المشاكل الراهنة للجزائر، ولكنني أكتفي بالقول بأن الصعوبات المترتبة على السنوات الأولى لأي بلد استقل حديثا قد تحولت عندنا إلى تناقضات مطلقة نتيجة طبيعة النظام.

إن هذا النظام الذي يفتقر إلى دعم منظم وسط الشعب غير قادر على انتهاج سياسة منسجمة ومخططة، وعاجز على دعوة الفلاحين والعمال إلى حل مشاكلهم حلا جماعيا. ذلك لأن قواعده الأساسية منحصرة في أجهزة الدولة والحزب المتآكلة والبيروقراطية، وهو مازاد في عزلته. وهكذا نصل إلى المشاكل السياسية المتولدة عن التناقضات الاقتصادية والاجتماعية التي أشرت إليها.

تدمير الدولة الإستعمارية

تسيّر أجهزة الدولة بأكملها، في الجزائر المستقلة، حسب نموذج الإدارة الاستعمارية : نفس التمركز، نفس الدوائر الإدارية، نفس توزيع المهام بين مختلف قطاعات السلطة كل الوجود الفرنسي كان يقوم على نفس المبدإ. تطبيق السياسة التي تتقرر في سرية لدى الحاكم العام، من قبل الجماهير الفاقدة لكل مبادرة، وذلك من دون قيد ولا شرط. فبالرغم من التحولات التي أفرزها استقلال الوطن، فإن الاحتفاظ بالنظام الإداري الفرنسي برمته يهدف إلى إعادة بعث نفس النظام من العلاقات بين الحاكم والمحكوم. فالتفكير السياسي محصور في القمة وحدها. ثم يحول للتطبيق إلى الدواوين والعمالات ورؤساء البلديات

ولكن للتمتع «بكماليات» مثل هذه الدولة، يجب أن تتوافر إطارات ذات تكوين وتربية عالية. وليس للجزائر إلا النزر اليسير منهم، مما جعل الحكومة الجديدة تتوجه إلى العشرات من قدامى موظفي الاستعمار. «فالدم الجديد» الذي جاءت به «جبهة التحرير الوطني» يفتقر إلى الغنى كي يمكنه توليد هذا العفن من جديد : الذين يقومون بتسيير شؤون الإدارة، لم يكونوا أثناء حرب التحرير في مقدمة الكفاح.. هذا أقل ما يقال ! أما المناضلون الحقيقيون الأوفياء والأكفاء، والذين ليس عددهم بقليل في الإدارة، رغم كل شيء، فقد أغرقوا في بحر من الاقطاعيات المختلفة وثبطت عزائمهم تماما. فلا شيء يستطيع تغيير الوضع، ناهيك الحديث عن التطهير. يجب القيام بتطهير سريع وعميق. ولكن الوضع يتطلب أكثر من ذلك تغيير النظام برمته.

قد يلاحظ على البعض، أن هذا ما يقوم به بن بلة وبومعزة ووزراء آخرون متنقلون دائما حسب أحسن قواعد «الديمقراطية المباشرة».

ومن دون الخوض في مضمون تدخلاتهم، فلندرس نتائج رحلاتهم. من يطبق القرارات، إذا لم تكن هي نفس جماعة الموظفين المشبوهين والذين يتكبرون ويحتقرون الشعب في الحياة اليومية ؟ كل القرارات يمتصها هذا الجهاز تماما كما يمتص الرمل الماء.. دون نتيجة لأحد.. وهكذا تستمر المهزلة.

فعلى الحكومة الثورية غدا أن تعمل بحزم وتهز هذه الشجرة التي يبس ثمرها على أغصانها، والعمل الأول يجب أن يتجه إلى «تطهير» الموظفين العاجزين، وغير النزهاء والبيروقراطيين. ثم بعد ذلك، يتوجب

تقليص الجهاز الإداري، خاصة على مستوى العمالات، إلى أدنى مستوى تقني ضروري (الإدارة العامة، الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات العامة.. الخ)، كما يتوجب التوجه نحو أكبر قدر من اللامركزية الإدارية حتى يتسنى ضمان أكبر قدر من المركزية الفعالة في العمل، مثل هذا التقليص القاطع، من شأنه أن يطرح مشاكل جدية، ذلك أنه لا يمكن تدمير آلة دواليبها متحكمة دون رد فعل منها.

فمن يا ترى يمارس السلطات على المستوى المحلي أو الجهوي ؟ بالنسبة لي، إن الرّد على هذا السؤال لا نقاش فيه : هيئات محلية، من نوع اللجان الشعبية تعطي لها صلاحيات إدارية وسياسية واقتصادية واسعة، ويجب أن تكون منبثقة من السكان كلهم، على ألا تنحصر مسؤوليتها بالضرورة في نطاق الحدود المرسومة في القرى إبان العهد الاستعماري، ولكن تمتد، حسب الإمكان إلى الوحدات الاقتصادية.

وعلى هذه اللجان الشعبية، والبلديات أن تتكلف برسم سياسية في نطاقها، وتنظيم النشاطات الرئيسية، ومراقبة الإدارة المركزية والمؤسسات المختلفة.

وبالتنسيق فيما بينها، تشكل جمعيات جهوية تمارس نفس نمط السلطة، وتساعد هذه الجمعيات، إدارة مرنة وذات حركية شبه دائمة تكون مهمتها الذهاب نحو الجماهير والتخفيف من الأعباء البيروقراطية. إن ما نلحظه اليوم هو أن أبسط عملية بناء تستوجب اتصالات جمة بالكثير من المصالح الفائضة عن الحاجة. في حين أنه يمكن أن يكون عشرة موظفين أكفاء أكثر فاعلية في منطقة من مائة بيروقراطي غارقين بين أوراقهم.

وإذا وجد من يفزع من المعارضين ويلاحظ علينا سوء تقديرنا بدرجة وعي الجماهير، إذ لا يمكن إغفال أن الجزائر تفتقر إلى إطارات ! فإننا نقول : هذا صحيح، ولكنني أعتبر أن النظام اللامركزي يسمح للاطارات التقنية أن تلعب دورها كاملا بالاتصال مع الشعب وليس البقاء في مكاتب الدواوين التقنية، وهكذا يمكنهم تقديم مساعدة تكوين الاطارات الجزائرية الشابة التي لم تنفصل عن محيطها وعن شعبها، على النقيض تماما مما يجري الآن بكثرة.

أما خطر الجهوية، الذي لا ينبغي تجاهله تماما، فإنه لا يكون موجودا في الواقع إلا في الحالة التي تعجز فيها السلطة المركزية عن القيام بدورها وتقديم العون السياسي والاقتصادي الحقيقي لهيئات القاعدة.

إن تحول الأوامر الى حوار في العلاقات الإدارية، لهو امتحان عسير على السّلطة، إن عهد الديماغوجية قد ولّى. ومثل هذا التنظيم من شأنه أن يسوي في انسجام مشاكل الجيش الجزائري. بلادنا ليست أبدا بحاجة إلى جيش عرمرم، يتشكل من رجال محترفين، ومنقطع عن جماهير الشعب. مهماتنا العسكرية دفاعية أساسا ضد أعمال عدوانية محتملة، اللّهم إذا خصص جزء كبير من الميزانية لشراء العتاد الحربي المتطور جدا، وعندها تكون قوتنا في مشاركة الجماهير في النضال، وعندها أيضا تكون أشكال تنظيمنا العسكري تمليها هذه الضرورة وتكون لا مركزية، وتختار شكل الميليشيات وتكون لجانها القاعدية مناسبة للهيئات المحلية. عدد محدود من التقنيين العسكريين ذوي الكفاءة العالية وسلك مدربين للميليشيا : هذا ما يمكن أن يكون عليه

الجيش الدائم. إن هذه الاقتراحات لا تنقص في شيء الدور الذي يمكن أن يضطلع به المناضلون وسط الأمّة اليوم بزيهم، لأنه، قبل كل شيء، يمكن للمناضلين أن يفهموا بسهولة أنه لاينبغي لهم أن يأملوا في القيام بدور سياسي كسلك منظم... وعليهم الانضمام والذوبان في كتلة مناضلي الطليعة.

من الواجب استكمال هذا التحليل : إن هذا النظام لا يمكن تصوره إلاّ في الحالة التي يكون فيها الحزب الثوري قادرا على توفير شروط التوحيد السياسي.

إنشاء حزب ثوري حقيقي

لقد شرحت في الجزء الثاني من هذا الكتاب لماذا لا يستطيع حزب «جبهة التحرير الوطني» أن يلعب دورا ثوريا مهما كان طابع مؤتمره، وهناك عدد من الأفكار ينبغي التأكيد عليها في هذا المضمار لإعطاء هذا الإنتقاد قيمة إيجابية.

إن مهمة أي حزب ثوري، هي توجيه وتنشيط ومراقبة الحياة السياسية للبلاد، وعليه يجب أن تكون لديه نظرة واضحة عن الواقع الوطني ومجموعة من المبادئ المنسجمة إضافة إلى توجيه واضح ينعكس بشكل ملموس في برنامجه، وهذا الأخير يجب أن يكون اشتراكيا يحدد بوضوح الأهداف البعيدة المدى ويحتوي في نفس الوقت على التزامات قصيرة المدىّ كفيلة بتلبية الإحتياجات الآنية للجماهير تسمح بقياس مدى صحة البرنامج، ويجب كذلك أن تحدد هذه الأهداف على أسس

تحليل علمي واضح للمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وينبغي أيضا توقع مراحل تشييد المجتمع الاشتراكي وتحضير الانتقال من مرحلة إلى أخرى للثورة بتوفير كافة الشروط الموضوعية الضرورية لإنجاحه، وفي هذا الإطار يتحتم على الحزب الثوري أن يكون قادرا على تقدير الأبعاد الحقيقة لسياسته في كل وقت، والإلمام بكل ألمعطيات حتى يتسنى له تصحيح الأخطاء، وفي حالة عدم تحقيق الأهداف المسطرة في آجالها المحددة، يجب أن تكون له الشجاعة الكافية لإعلام الجماهير وبحث الأسباب الحقيقية التي حالت دون تحقيقها، وبهذه الكيفية يمكنه أن يحافظ، من جهة على جو الثقة بين الجماهير وحزبها الطلائعي، ومن جهة أخرى يمكنه بلجوئه إلى الجماهير أن يجد الحلول للمشاكل المطروحة. إن البرامج مهما كانت قيمتها لايكون لها معنى إذا كان أعضاء الحزب الذين يدافعون عنه غير قادرين على أن يجعلوه حيا في نظر الشعب، وهذه المهمة تتوقف أساسا على مدى قدرة الحزب في مجال التنشيط.

إن عمل المناضل باعتباره عنصرا واعيا وعلى دراية بالفئات المحرومة والفئات الأكثر ثورية، يجب أن يعلم ويستعلم ويربي ويتربى وينشر الشعارات والإيديولوجية وعليه بعث روح المسؤولية في الجماهير ويوقظ ضمائرها، وبعبارة واحدة تنشيط الحياة السياسية للقاعدة، كما ينبغي أن يكون المناضل قدوة في التواضع والبساطة والنشاط وأن يكون همه الوحيد هو خدمة الجماهير ومسيرتها وليس خدمة مصالحه، وعلاوة

على ذلك فإن الاستماع إلى انشغالات الجماهير والاطلاع على طموحاتها وحاجياتها سيسمح بتفادي كثير من الأخطاء سواء كان الحزب يناضل من أجل الوصول إلى الحكم، أو عندما يكون في الحكم، ولا يتأتى ذلك إلا بوجود مراقبة صارمة من القاعدة على القمة حتى لا تشتت الجهود وتضاعف الأخطاء، وبإقامة علاقات جدلية بين الحزب المتشكل من مناضلين طلائعيين والجماهير التي تشارك في عمل الحزب الذي يعبر عن انشغالاتها ويناضل من أجل تحقيقها.

وهذه المهام لا يمكن أن تتحقق من جهة دون مراعاة جملة من المبادئ التنظيمية الضامنة للديمقراطية داخل الحزب وبالتالي في البلاد والمتمثلة في المركزية الديموقراطية وحرية التعبير والتسيير الجماعي والنقد والنقد الذاتي الخ..، من جهة أخرى دون تحديد مقاييس جديدة للنضال، والمقصود هنا أن الانخراط لم يعد يخضع للمقاييس التي كانت سارية عند الانخراط في «جبهة التحرير الوطني» وبحكم الظروف السائدة آنذاك كان يشترط للانخراط في الجبهة إيمان وطني أكيد وشجاعة شخصية وروح انضباط عالية، وهذا الأسلوب كان مقبولا في البداية لاسيما عندما يتعلق الأمر بالدخول إلى العمل المسلح، لكن سرعان ما أظهر حدوده حتى قبل نهاية الكفاح، بما أنه لم يمنع تشكيل إقطاعية حقيقية في صفوف «جبهة التحرير الوطني»، وهذه الإقطاعية كان لها رغم عيوبها دور لا يستهان به في الكفاح المسلح.

غير أن مشاكل الاستقلال تجاوزتها، بحيث لم تعد تلعب سوى دور رجعي، وقد سبق أن قلت : إن جبهة التحرير الوطني / جبهة الثورة /

قد وصلت إلى نهاية مطافها مرهقة ومنقسمة، صحيح أن تأقلمها يبدو صعبا للغاية، لكنه كان ممكنا إلى غاية الأزمة، وذلك بوضع برنامج أدنى مستمد من تحليل موضوعي لوضعية البلاد وقت الإستقلال وتحديد شروط جديدة للنضال كفيلة بإحداث تصفية في صفوفها وانتداب قيادة منسجمة وثورية وموحدة لها إيديولوجية مشتركة.

وصعوبة هذا التحليل، تكمن خاصة في كون معظم الإطارات العليا لجبهة التحرير الوطني تجاوزتها الوقائع الوطنية إما نتيجة ابتعادها الطويل خارج الوطن وإما لطول مدة اعتقالها.

وكان هذا التأقلم ممكنا أيضا في إطار مؤتمر موسع لجبهة التحرير الوطني يخرج منه بحزب قادر على الشروع في تطبيق البرنامج والمحافظة في مرحلة أولى على الأقل على تعبئة المناضلين.

لكن أزمة صائفة 1962 وإستيلاء شرذمة تلمسان على السلطة حال دون ذلك، إن الحزب الذي انبثق عن هذه الشرذمة رغم استمراره في إعلانه عن انتمائه إلى جبهة التحرير الوطني و//برنامج طرابلس // إلا أنه لا يشكل أبدا امتدادا لجبهة التحرير الوطني السابقة للاستقلال لكون هذه الأخيرة ماتت في طرابلس، والشرط الوحيد الذي احتفظ به، يتمثل في الدعم اللامشروط للنظام والمنبثق عن ضربة القوة.

إن تعيين المسؤولين من قبل // المكتب السياسي // والطابع غير المتجانس للتجنيد، وغياب الحوار مع الجماهير وانعدام النقاش في أوساطه، إضافة إلى اختلاف حوافز أعضائه... كل هذه العوامل سرعان

ما جعلت منه جهازا بيروقراطيا بدون روح ومنقطعا عن الجماهير وعاجزا على بعث أبسط روح للنشاط في القاعدة، كما أن تسلطه واحتقاره للشعب، سرعان ما حوله إلى جهاز اضطهاد للجماهير، ولهذا فإنه لا يمكنه اليوم أن يلعب أي دور في تشييد البلاد، ورغم ذلك فإنه يزعم الإحتفاظ باحتكار الحياة السياسية للبلاد بصفته الحزب الواحد.

إن أي حزب لا يمكنه أن يزعم الاحتكار إلا في الحالة التي يكون فيها أداة في خدمة الجماهير الشعبية الواسعة ويكون قادرا على جر الجماهير إلى عمل ثوري من شأنه أن يحدث تحولا عميقا في المجتمع ولصالح الجماهير الشعبية، وخلاف ذلك فإن حزب «جبهة التحرير الوطني» الحالي ليس سوى أداة تسلط في يد فئة تضع نفسها فوق الشعب وتختلف مصالحها عن مصالح الجماهير، إذ أن بقاءه في السلطة يعود بالدرجة الأولى إلى الرشوة واستعماله القوة.

إن الشروط اليوم أصبحت متوفرة لإنشاء حزب ثوري وأصيل عن طريق التقاء الجماهير الغاضبة في حركة تلقائية والراغبة في إحداث تغيير، وكذا التقاء القوى الطلائعية النشيطة الواعية بضرورة القضاء على نظام الرشوة والدكتاتورية.

وهذا الإنصهار الثوري للجماهير والطليعة إذا ما تحقق قبل فوات الأوان قد يأخذ فيه الكفاح السياسي معنى جديدا وينبغي أن يخضع هذا الإنصهار إلى مبادئ واضحة جدا والمتمثلة في :

1 ـ تحديد برنامج اشتراكي واضح ومناقشته على أوسع نطاق.

2 ـ تجمع المناضلين حول البرنامج.

3 ـ توجيه النشاط نحو المنظمات الجماهيرية الموجودة أو التي ستنشأ من أجل تكوين جميع العمال وانتقاء مناضلين جدد.

وبهذه الكيفية يمكن تجاوز التناقضات الحالية للمعارضة بوضع الحزب الثوري في مقامه الحقيقي، أي بين أحضان الجماهير الشعبية الأكثر حرمانا والفئات الاجتماعية الأكثر ثورية.

دور النقابات

إن القابات تأتي في نظري في المقام الأول للمنظمات الجماهيرية، ويجب عليها أن تجمع العمال الجزائريين الذين يدافعون عن حقوق المنتجين وتعتبر النقابات تنظيما طبقيا، هذا التعريف البسيط يكفي لإعطاء فكرة عامة وواضحة للمشكل، إذ من واجبات النقابة إبداء رأيها في تسيير الاقتصاد وحماية الحقوق الأساسية للعمال ضد كل تعد للسلطة القائمة، بالفعل كثيرون هم المناضلون الذين يتساءلون عن كيفية وجود تناقض بين العمال مع حكومتهم في دول ثورية، لكنه يكفي المثال الآتي لإدراك هذه الإمكانيات، ففي أية مؤسسة مؤممة تعمل بصفة عادية يسعى المسيرون وإن كانوا ثوريين إلى رفع الإنتاج إلى أقصى حد، وهذا هو دورهم، ولما كانت خلية الحزب تضطلع بدور طلائعي، فإنها تعمل من جهتها أن تقنع العمال بضرورة رفع الإنتاج الذي يعود عليهم وعلى الجماعة بالفائدة. غير أن إلحاح كل طرف على رفع الإنتاج قد تنجم عنه وتيرة عمل مرهقة ودون أن يتبعها ارتفاع في الأجور،

وهكذا يتجلى بوضوح دور النقابة في الدفاع على صحة العمال وحقوقهم ومصالحهم، فهي باعتبارها لسان حال العمال يجب أن تكون لها كل الحرية في التعبير عن آمال العمال، وبهذه الكيفية يمكنها أن تساهم في منع اختناق الحياة الديمقراطية، ولهذا الغرض يجب أن تتمتع النقابة باستقلالية كاملة عن الحزب والدولة، استقلالية تظهر أولا وقبل كل شيء في تعيين المسيرين بصفة ديموقراطية من قبل القاعدة.

هناك الكثير من النقابيين الذين يترددون في إسناد دور احتجاجي للنقابة خوفا من أن تتخذ شكل النقابة الأوربية، لذلك ينبغي توضيح ما يلي :

1 ـ الدفاع عن مصالح العمال لا يتم بالضرورة عن طريق الإضراب حيث أن الوفود واللوائح... تكون كافية وهذا يتوقف على طبيعة وسير السلطة.

2 ـ مراعاة مصالح العمال، يجب أن تكون بالنسبة للنقابة فرصة للقيام بدور تكوين العمال وتوسيع آفاقهم دائما، بدءا بالمشاكل المادية إلى القضايا الثقافية والسياسية الكبرى.

3 ـ أداء هذا الدور، يعطي النقابة تمثيلا وسلطة ضروريين للحديث باسم المنتجين في الهيئات المتخذة للقرارات الاقتصادية كمجلس التخطيط والمجالس الاقتصادية الجهوية الخ..

4 ـ تدخل النقابة ينبغي أن يمتد إلى الميدان السياسي ليس لمنافسة الحزب الثوري، وإنما لتكون لها إمكانيات للتعبير الكامل عن وجهات نظرها خاصة في الصحافة.

إنه لمن المحتم أن تلد في كل دولة تتبع المنهج الاشتراكي تناقضات ثانوية بين الدولة مهما كانت ثوريتها والطبقات الكادحة، إلا أنه لا ينبغي خنق هذه التناقضات بل يجب أن تعبر عن نفسها ليتسنى تجاوزها، هذه الإشكالية تطرح ضرورة إقامة حوار دائم ابتداء من المؤسسة إلى قمة الدولة، الأمر الذي يجعل النقابة بمثابة حاجز أمام تشويهات البيروقراطية المحتملة دائما.

هذه الاعتبارات تبدو باطلة لكل من يعرف الضعف الكبير للحركة النقابية الجزائرية التي قطع رأسها قمع السلطة في بداية العام، ومع ذلك يبقى النهوض بنقابات العمال والفلاحين في بلادنا أمرا ضروريا ولا تهم الصعوبات التي تعترض طريقنا ولا يهم أيضا عجزنا على توضيح تفاصيل هذا التوجيه في الوقت الحالي بل كل ما يهمنا هو أن تكون هناك إرادة في جعل جزائر الغد مكان مواجهة بين الجماهير والطليعة والسلطة، ويمكن للنقابات أن تلعب دورا رئيسيا في الكفاح من أجل إقامة سلطة ثورية أصيلة وذلك بتأطير العاطلين وتنظيم الجماهير القروية ومحاربة الرشوة في لجان التسيير.

خلاصة

لقد حاولت إلى حد الآن أن أعارض سياسة الحكومة الجزائرية الحالية بعرض الآفاق العامة للعمل التي يمكن أن ينتجها الثوريون. ولكن الوقت يعاجلنا لأن الكارثة ماثلة أمامنا.

وما المظاهرات التي تجري هنا وهناك إلا أعراض على ذلك : فالبؤس الشامل يدفع العمال إلى القيام بأعمال بائسة، يمكن في غياب توجيههم توجيها سياسيا أن تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه. ولا يفيد إنشاء محاكم خاصة في شيء. في الغد يمكن أن تقوم شرذمة منفصلة عن بن بلة بمحاولة انقلابية وستجد لها تفسيرات تفتن بها الشعب.

لا يكفي أن تقول ماذا يجب فعله بل يجب تبيان كيف يتم الفعل.

يبدو لي أنني ألححت بما يكفي من الوضوح على ضرورة القلب الشامل للنظام الحالي : ذلك أن أي كفاح على الأمد الطويل غير ممكن في إطار النظام الحالي. بعض المناضلين الذين لايشك في إخلاصهم، يعتقدون مثلنا، أن الشكل الحالي للدولة يعد حاجزا أمام كل تقدم نحو الاشتراكية ولكنهم مازالوا يأملون في الكفاح «من الداخل» : من داخل الحزب، من داخل الإدارة، من داخل المجلس... الخ. وبصفة عامة يبقون على ثقتهم في بن بلة. وإنهم إذ يعترفون

بإخفاقات سياسية فإنهم يلقونها على عاتق الحاشية المزعومة المتهمة في نظرهم بالعجز والتخريب. وأرد عليه بأن بن بلة هو تجسيد للنظام في تناقضاته وانعطافاته.

وهكذا عرف في تلمسان كيف يصون المصالح المختلفة لهؤلاء وأولئك، مثلما يمارس اليوم لعبة التوازن بين القوى ذات الحسبان، فلا مباديء في تعهداته بل مجرد تكيف انتهازي مع الرجال والأحداث للبقاء في الحكم.

ومن يومها فإن أية معركة من داخل نظام مثل هذا مآلها الفشل خاصة إن كانت تأمل في انتصار فصيل «اشتراكي» يقوده بن بلة. لا أنكر إمكانية الفعل في تنظيم للحزب وتقديم عمل مفيد إزاء بعض المناضلين. ولكني أؤكد أن هذه الأعمال المحدودة لن تصل أبد إلى تغيير شامل كفيل وحده بإعادة الثورة الى انطلاقة صحيحة. وأعبر عن أملي في أن يؤدي بنا هذا التفهم المشترك إلى عمل ثوري مشترك : ذلك أن الإمكانية الوحيدة للتغييرات مرتبطة بعمل جماهيري انطلاقا من القاعدة، معارض للدولة، ويفرض شكلا جديدا للدولة.

ينبغي ألا يفهم من قولي هذا أني أقصد العمل العسكري والمؤامرة والانقلاب. إنه من الميسور تبسيط المشكلات بهذه الصورة لأن عددا لا بأس به من الناس لا يفكرون، بسبب غياب الرؤية الواضحة للمشاكل، إلا في التمرد والعمل المباشر والاعتداء. إن عملا من هذا النوع، وإن لم يكن مستعبدا، لا يمكن عزله عن رقابة سياسية أوسع واستراتيجية نضالية طبخت إلى حد النضوج. على أنصار هذا الشكل

من الكفاح بأي ثمن أن يفهموا بأن دم الرجال أغلى من أن يهرق باستخفاف وبدون ضرورة قصوى وخارج تحضير سياسي جاد. لقد كانت لي الفرصة للقول بأن تكرار ضربة تلمسان من جانب المعارضين يبدو لي ضارا. وأكرر القول هنا : إنه لا يولد شيء طيب أبدا عن التواطؤات غير الأخلاقية والتوافقات الانتهازية.

إن الفشل السريع لأولئك الموجودين في السلطة مثال يدعو للاعتبار.

إن مناهج هذا الكفاح الجماهيري يحددها الوضع نفسه. إذ لا يمكن في الإطار الحالي أن ينجز التخطيط والإصلاح الزراعي عن طريق تنظيم للفلاحين في القاعدة، واللجان الشعبية المحلية والمجالس في كل المستويات، وتعبئة العاطلين ولامركزية الدولة. ولكن لسخط الجماهير الحالي على النظام وسيره محتوى إيجابيا، وينبغي تنظيم هذا السخط ليسفر عن نتائج سياسية. ويتعين على كل المناضلين الواعين بالهوة التي نوجد فيها أن يلتقوا، وأن ينشطوا داخل النقابات، ولجان التسيير أو مباشرة داخل بلداتهم ومؤسساتهم.

إن الواجب يفرض عليهم أينما وجدوا أن يتجمعوا وأن يوجهوا نقدا شجاعا لأعمال النظام والحزب والإدارة. إن العمل الدؤوب لشرح مواضيع واضحة من شأنه أن ينور الجماهير بدوافع السياسة الحكومية والسبل الكفيلة بالافلات منها. إن مشاركة الشعب في هذه الأعمال هي التي تعود على تنسيق جهوده وضبط قوته بدل هذه الاندفاعات المحمومة المتفرقة التي غالبا ما لا تجدي نفعا. إن الغليان الذي يمور

بالجماهير الجزائرية وهي تدين الرشوة والفضائح، وتطالب بالعمل للجميع، وتنظم المظاهرات حول شعارات واضحة، سيأخذ شكله ويكتسي مغزى سياسيا، ويولد حركة قوية لا توقفها التهديدات ولا القمع الذي يبدو أن النظام الحالي بصدد تحضيره.

إن هذه المهمة تقع، في فترة أولى، أساسا على عاتق المناضلين الثوريين الذين آمنوا بشعبهم إيمانا لا يتزعزع برغم الضغوط والإغراءات.

من البديهي أن أزمة صائفة 1962 قد أحدثت إحباطا لدى كثير من الماضلين الذين خيبتهم الاعتراضات العقيمة للمسؤولين كما سببت استقالة بعضهم. منذئذ فعل الزمن فعله، ولم يعد مسموحا أبد بالركون إلى التشاؤم والحجج الواهية، حين يعلو الاحتجاج ويزمجز الغضب من كل صوب. ففي جهة يوجد النظام وجيش المنتفعين، وفي الجهة المقابلة توجد الجماهير الخدوعة التي عيل صبرها. إن هذه القطيعة التي لا تجبر، لا تسمح بأي تردد في اختيار الحزب الذي يجب الانحياز إليه.

إن الساعة دقت، مثلما كان الحال في أول نوفمبر 1954، لكل المناضلين الطليعيين لتسلم القيادة وريادة المسيرة. وينبغي كنس آثار الجهوية والروح العشائرية والعلاقات المبنية على النزوات، لتحل محلها الأفكار الواضحة والتنظيم والعمل. إن الوقت لا ينتظر.

وكلمتي الأخيرة في ختام هذا العمل المتواضع : أيها المناضلون الثوريون الجزائريون اتحدوا. فإن التاريخ والشعب والنصر معنا.

الفهرس

محمد بوضياف

ولد محمد بوضياف الملقب بـ(الطيب، الصادق، إسماعيل، تبيب وعلي) يوم 23 يونيه 1919 بالمسيلة (منطقة قسنطينة) في عائلة متواضعة ولكنها مشهورة في كافة منطقة الحضنة.

بعدما أوقف دراسته في السنة الخامسة من الأقسام التكميلية، دخل الحياة العملية في قسنطينة أولا ثم في جيجل، جند في غشت 1943 حيث قضى سنتين في الخدمة العسكرية أنهاهما برتبة عريف في سلاح المدفعية.

حرص منذ 1943 مع مجموعة من شباب جيجل على تشكيل فصيل من الوطنيين، مبادرة لم يكتب لها النجاح بسبب غياب قيادة سياسية يرتبط بها ذلك الفصيل، وعندما كان في الخدمة العسكرية شكّل تجمعا للشباب العسكريين ليضعه تحت تصرّف فصيل الوطنيين في قسنطينة، ولم تفلح هذه المحاولة الثانية نتيجة رفض مسؤولي حزب الشعب الجزائري لعسكريين ضمن تنظيمه.

أثناء تسريحه من الجندية في أعقاب الأحداث المؤلمة في منطقة قسنطينة إتّخذت الحياة السياسية الجزائرية منعرجا حاسما، نجده مسؤولا محليا لحزب الشعب الجزائري في برج بوعريريج ثم في سنة 1946 مسؤولا على منطقة تضم دائرة سطيف، في نهاية عام 1947 كلّف من قبل حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ببناء المنظمة الخاصة شبه العسكرية (O.S.)، وهنا وتحت قيادته، تأسست النواة التي كانت من وراء إنطلاقة أول نونبر 54 ومنها بن مهيدي، ديدوش، بن بولعيد، وبيطاط.

كانت عمليات البحث عنه جارية عام 1950 بتهمة «المساس بأمن الدولة»، ولكنه نجا فحكم عليه غيابيا مرة أولى في عنابة بثماني سنوات سجنا، ومرة ثانية في البليدة بالسجن عشر سنوات.

كان يعيش في السرية حتى عام 54، ومن يونيه 53 إلى فبراير 54 كان مكلفا بتنظيم اتحادية فرنسا التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية.

في مارس 54 شكل اللّجنة الثّورية للوحدة والعمل، وفي ماي من نفس العام انتخب في اجتماع الإثنين والعشرين (الذي أتّخذ فيه قرار حمل السّلاح ضد الإستعمار) مسؤولا وطنيا لأوّل لجنة ثورية عيّن أعضاءها هو بنفسه.

غادر الجزائر في 26 أكتوبر 1956 مكلّفا بالالتحاق بالوفد الخارجي الذي كان يتحمل ضمنه المسؤولية السياسية العسكرية للغرب (إسبانيا والمغرب).

في 22 أكتوبر 1956 ألقي عليه القبض أثناء إختطاف الطائرة من الرباط وظلّ معتقلا حتى 19 مارس 1962.

كان محمد بوضياف عضوا في كافة المجالس الوطنية للثورة الجزائرية وعضوا شرفيا في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى والثانية، ثم نائبا للرئيس في الحكومة الثالثة.

في اجتماع طرابلس ماي 1962 رفض أن يكون عضوا في المكتب السياسي وغادره بعد أن سلم مكتب الجلسة رسالة يعلل فيها موقفه وتوكيلا إلى آيت أحمد، وعند عودته إلى الجزائر عارض جماعة تلمسان ثم إلتحق بتيزي وزو في يوليوز 1962، إنتهت هذه المرحلة بالحل الوسط الذي تم في 2 غشت 1962 حيث دخل بوضياف «المكتب السياسي»، ولكنه استقال منه بعد أسابيع قليلة رافضا الإشتراك في الدعوة الى المواجهة المسلحة كما رفض في نفس الوقت أن يكون عضوا في المجلس الوطني الأول.

قام بتوضيح دوافع معارضته للنظام، تلك المواقف السياسيةالتي كان من ثمنها اختطافه يوم 21 يونيه 1963 واحتجازه الذي كان سببا في وضع هذا الكتاب.

(الناشر الأصلي)

منشورات النجاح الجديدة
الدار البيضاء

«أعداؤنا بالأمس
هم أنفسهم أعداؤنا اليوم» بوضياف

يقصد (بوضياف) الاستعمار، الذي هو أصل الأدواء جميعا، بما فيها الاستبداد، فضلا عن التأخر والأمية والتفاوتات الاجتماعية والجهوية وتفجير التناقضات الثانوية أو المصطنعة حتى، ونشر الفوضى والفتنة... وذلك حتى يختفي (الاستعمار) وراءها عن أنظار الشعوب... ويشغلها بنفسها عن التصدي له ومواجهته...

لذلك فلقد كان، الشهيد، دائما في مواجهة الحزب الفرنكوفوني التبعي، وضد الفرنكوفونية في المغارب، ضد اختراقاتها وتخريبياتها للذاكرة وللمبادئ وللوحدة النقابية والحزبية للطبقات الوطنية وللنخب الديمقراطية. همها البحث عما يفرق ويعمق الاختلاف، بما في ذلك الخصوصيات الجهوية واللغوية.. وعلاقات المجتمع المدني بالأحزاب الوطنية وبالدولة... دائما بدعوى التعدد (بل والتنوع؟ !) والحق في "الاختلاف" ولو على حساب "واجب" الوحدة في مواجهة التخلف والتبعية والاستعمار...

ولأنه (بوضياف) وعى بأن التنمية والديمقراطية... تشترطان الاستقلال، وهذا لا يتم بغير الوحدة المغاربية، فلقد حورب من جميع جهات التخلف والتبعية، حوصر واختطف ونفي ومنع كتابه... وذلك حتى لا يتعرف عليه من هم أحوج إلى أفكاره وإلى قيمه... الشبيبة المغاربية المناضلة سواء انطلاقا من الإسلام، أو من الاشتراكية، سيان بالنسبة إليه، إذ لا تناقض بينهما، بل تكامل وتواشج عميقان...

لقد ناهض العفوية والشعبوية والتجريبية والمغامرة والارتجال... في العمل السياسي، وناضل ضد الوصولية وضد الجمود العقدي وضد التحالفات الانتهازية، كما دافع عن أهمية النظرية العلمية واعتماد الاستراتيجية في الممارسة النضالية للطبقات الشعبية بقيادة حزبها الثوري. وعلى إسلام مناضل (لا سياسي) وعلى الاشتراكية العلمية، وعلى الارتباط بالشعب والتعلم منه ومصارحته بالحقيقة ف"الحقيقة ثورية دائما"، واهتم بمسألة السلامة الأمنية في التأطير والتنظيم ف"الرفيق قبل الطريق".

كما أكد على أهمية استقلالية "المجتمع المدني" ولكن لا عن إدارة الدولة فحسب، وإنما أيضا وأساسا عن "مساعدات" الخارج المغرضة دائما.

هذه الخبرة وتلك الحكمة، هي سلاح في أيدي المناضلين الأحفاد، ولذلك يراد حرمانهم منها، من قبل الاستعمار الجديد ومن قبل البورجوازيات المحلية، ولهذا حوصر ويحاصر بوضياف حيا وميتا، ويرفع شأن التافهين وتبرز صور الانتهازيين... من أجل هذا أيضا يصدر هذا الكتاب.

ع.ب بلكبير

50 د



Cette image est un document d'Histoire, et aussi un symbole. Le 22 octobre 1954, huit jours avant de donner le signal de soulèvement, les six hommes qui allaient devenir les « chefs historiques » de la rébellion algérienne posaient pour la postérité chez un photographe de Bab-el-Oued. De ces hommes il ne reste que deux survivants aujourd'hui : Rabah Bitat (le premier à gauche), qui est actuellement président de l'Assemblée nationale, et Mohamed Boudiaf (le dernier à droite), devenu le principal leader de l'opposition et l'ennemi juré du régime. Entre eux, Mustapha Ben Boulaïd et Mourad Didouche, tous deux morts au combat. Et au premier plan (de gauche à droite) : Belkacem Krim qui fut assassiné par la Sécurité militaire de Boumediène, et Larbi Ben Mehdi, mort au cours d'un « interrogatoire » chez les paras français.

UNE INTERVIEW DE MOHAMED BOUDIAF PRESIDENT DU PARTI DE LA REVOLUTION SOCIALISTE

BOUMEDIENE IL A TRAHI L'ALGERIE

Boudiaf ou l'« Incorruptible ». Intelligence, intransigeance, véhémence, il y a du Robespierre dans ce « chef historique » de la révolution algérienne, aujourd'hui le dernier des Six qui déclenchèrent l'insurrection de la Toussaint 1954 (avec le « renégat » Rabah Bitat, actuel président de l'Assemblée d'Alger). Capturé par les Français dans l'avion de Ben Bella en 1956, Mohamed Boudiaf devait être arrêté de nouveau en 1963, par Ben Bella cette fois, pour avoir manifesté sans relâche son désaccord avec le régime issu de l'Indépendance. Depuis, Ben Bella a dû céder la place à Boumediène, qui cède aujourd'hui la place à l'inconnu. Mais Boudiaf, lui, n'a pas changé. Fondateur du Parti de la Révolution socialiste, le parti le plus influent de l'opposition algérienne, cet infatigable lutteur vit aujourd'hui en exil au Maroc, où Georges Menant est allé pour l'interviewer.



Boudiaf à notre reporter : « Boumediène n'a jamais vraiment gouverné ».

Paris Match. Selon vous, que va-t-il se passer en Algérie ?

Mohamed Boudiaf. Sans doute la même chose qu'en Iran. On y va tout droit. Et cela risque d'être beaucoup plus grave encore.

P.M. Frappant, en effet, de voir deux régimes aussi opposés aboutir au même échec. Comment expliquez-vous cela ?

M.B. Par les mêmes raisons : confiscation des libertés, tyrannie policière, gabegie industrielle, enrichissement d'une minorité... Le reste n'est qu'une affaire d'étiquettes.

P.M. Tout de même, l'Algérie indépendante, c'était le triomphe du F.l.n. C'est-à-dire d'un grand parti de masse, réunissant les tendances et les aspirations de tout un peuple. Comment a-t-on pu en arriver là ?

M.B. Le F.l.n. était un front, constitué en vue de la libération. La libération obtenue, il n'avait plus de raison d'être. Mais on l'a transformé en parti politique, et en parti unique. Or, le système du parti unique a démontré partout son incapacité à résoudre les problèmes de la paix. Depuis 1962, le F.l.n. n'a servi qu'à dépolitiser la société algérienne. Et au lieu d'être devenu l'instrument de la mobilisation des masses, il n'est plus qu'un ramassis d'opportunistes au service des gens en place, de la nouvelle bourgeoisie. Comme le Rastakhiz, le parti unique du Shah d'Iran.

P.M. Mais cette nouvelle bourgeoisie, d'où est-elle sortie ?

M.B. Des conditions, à la fois secrètes et confuses, qui ont présidé à la prise du pouvoir en 1962, et qui ont mis le peuple totalement à l'écart. La bourgeoisie qui naît ainsi est la pire de toutes : c'est la bourgeoisie d'Etat.

P.M. Qui sont-ils, ces « nouveaux bourgeois » ?

M.B. D'abord, les gens de l'Etat lui-même. Bouteflika, le ministre des Affaires étrangères, qui serait plusieurs fois milliardaire. Abdelghani, le ministre de l'Intérieur, qui possède une propriété somptueuse à Tlemcen. Chadli, le gouverneur militaire de l'Oranais, qui est à la tête d'une énorme fortune, et qui ne s'en cache pas. Tous ces gens considèrent les deniers de l'Etat comme leur propriété personnelle. A commencer par Boumediène, qui s'est donné une image d'intégrité, mais qui possède à la Chase Manhattan Bank un compte secret, dont le dossier a été photocopié. Et tous ceux qui gravitent autour du pouvoir, qui trafiquent sur les contrats, les licences, les marchandises importées. Comme par exemple, ce Messaoud Zeghar qui a défrayé récemment la chronique internationale en enlevant à bord de son avion particulier sa sœur Dalila qui s'était mariée à un Français du Canada. Cet ancien marchand de brochettes qui est devenu l'homme d'affaires personnel de Boumediène et qui traite d'égal à égal avec David Rockefeller s'est fait construire près de Setif une villa de huit cents millions. Et tout cela, au nom du Socialisme !

P.M. On parle également d'assassinats politiques...

M.B. Et là aussi, nous possédons des dossiers précis : Mohamed Khider, assassiné en Espagne en 1966 par un commando de la Sécurité militaire

par Georges Menant

Comme en Iran le peuple est prêt à descendre dans la rue

algérienne dirigé par le tueur Darmouche ; Belkacem Krim, étranglé à Francfort par une équipe de la S.m. sous les ordres d'Aït Mosbah ; Saïd Abid, liquidé en prison après la tentative de putsch du colonel Zbiri ; Ahmed Medighri, ministre de l'Intérieur, que Boumediène a fait noyer dans sa baignoire, etc.

P.M. A vous entendre, la Savak iranienne n'aurait rien à envier à la Sécurité algérienne...

M.B. Le parallèle entre les deux régimes est constant. Comme en Iran, on a dépeuplé les campagnes pour lancer le pays dans un programme d'industrie lourde qui ne répond ni aux besoins ni aux aptitudes des gens. Résultat : un appauvrissement général, des bidonvilles qui prolifèrent autour de tous les centres urbains, et des usines qui ne tournent pas, parce que les gens ne trouvent aucun intérêt à ce type de développement. Au complexe sidérurgique de Bône, par exemple, qui est un des monuments du régime, la plupart des ouvriers sont inoccupés. En revanche, les techniciens américains qui construisent nos usines de traitement du gaz naturel touchent des salaires qui atteignent jusqu'à 15 000 dollars par mois, payés par l'Algérie. Et à partir de 1980, l'Algérie va expédier pendant dix ans son gaz en Amérique sans recevoir un sou, parce qu'il y a d'énormes crédits d'investissements à rembourser. Pour des usines où l'on utilisera une technologie de pointe, que les Algériens ne seront pas à même de maîtriser avant longtemps. Et le reste à l'avenant, toutes ces « Sonas », ces sociétés nationales où règne la gabegie la plus complète et qui n'ont servi qu'à enrichir une caste de privilégiés en devenant le relais des puissances d'argent internationales.

P.M. Pourtant l'impression qu'on rapporte généralement d'Algérie est celle de la lassitude et du scepticisme, plutôt que d'une véritable révolte.

M.B. Ne vous y fiez pas. En 1954, quelques jours avant le déclenchement de l'insurrection, j'étais à Alger avec les autres membres du Conseil des Six. Nous ne savions pas du tout comment notre appel allait être entendu, et nous avons fait le tour des cafés pour essayer d'avoir une idée de l'opinion : les gens ne parlaient que de leurs soucis personnels, et nous sommes revenus assez inquiets pour la suite. Eh bien ! la suite, vous la connaissez. Et aujourd'hui, voyez l'Iran : qui aurait prévu ce qui allait s'y passer ?

P.M. Croyez-vous que l'Algérie soit au bord du soulèvement ?

M.B. Ce qui est sûr, c'est qu'il y a une rupture complète entre la population et le pouvoir, comme en Iran. La succession de Boumediène, la bataille au sommet, tout ça n'intéresse personne. Mais le mécontentement, lui, est général. Et ce qui est nouveau, c'est que les gens n'hésitent plus à parler. Et en public, au café, dans la rue. On n'a plus peur du gendarme. Et la preuve, ce sont les grèves, parfois très dures, qui ont eu lieu ces derniers temps : grèves des dockers des cheminots, des éboueurs, des boulangers, des universitaires. Et d'autres mouvements, moins connus, comme la grève de l'Institut de Psychologie, l'an dernier, qui a duré quatre mois, et dont personne n'a parlé. Il y a eu des affrontements avec la police un peu partout, et le pouvoir a été contraint de lâcher du lest. Aujourd'hui, non seulement les gens n'ont plus peur de la police, mais c'est la police qui a peur d'un défoulement général. Un simple exemple : dans ma ville natale, à M'Sila, un match de football a déclenché une véritable émeute, et des jeunes ont été arrêtés. Le lendemain, les adultes se sont mis de la partie, et on a commencé à élever des barricades. Voyant les proportions que prenait l'affaire, les gendarmes ont refusé d'intervenir. Et pendant quatre ou cinq jours, il n'y a plus eu aucune autorité dans la ville. Et cette hostilité au pouvoir n'est pas seulement le fait des plus malheureux, ouvriers, paysans, chômeurs : la petite bourgeoisie, elle aussi, n'en peut plus d'attendre éternellement devant des portes fermées, de payer des pots de vin pour la moindre formalité administrative, de subir à tout bout de champ les tracasseries policières, de voir le piston triompher partout.

P.M. Pourtant, Boumediène passait pour un dictateur absolu, maître de tout et de tous...

M.B. Le Shah d'Iran aussi... C'était une illusion, entretenue par un certain nombre d'apparences. En fait, Boumediène n'a jamais vraiment gouverné : ce pouvoir n'a jamais eu ni plan, ni stratégie, ni institutions. Il laissait les gens se débrouiller eux-mêmes, ici et là, sans aucune coordination. A la faveur de quoi, chacun se remplissait les poches, constituait sa petite féodalité. Et cette dictature aussi dure fût-elle, n'a jamais été que le masque de l'anarchie.

P.M. Pour reprendre votre comparaison avec l'Iran, qui jouerait en Algérie le rôle des mollahs là-bas ?

M.B. Toutes sortes de gens. D'abord, il faut se souvenir que l'Algérie a des traditions politiques. Contrairement à ce que le pouvoir voudrait faire croire, tout n'a pas commencé en 1962. Ni même en 1954 : bien avant l'insurrection, il existait une vie politique, animée par des partis comme le P.p.a., le vieux Parti populaire algérien. Il peut fournir, aujourd'hui encore, des éléments d'encadrement à un mouvement de masse. Il y a d'anciens militants du F.l.n. — et même des cadres du parti — qui sont tout prêts à organiser l'opposition. Il y a une quantité de jeunes intellectuels, de diplômés sans emploi, qui supportent de plus en plus mal l'injustice de leur condition, et qui n'attendent qu'une occasion de jouer le rôle de leaders auquel leurs capacités les destinent. Et surtout, il y a les syndicalistes clandestins, qui agissent en dehors du cadre de l'U.g.t.a., l'officielle Union générale des travailleurs algériens. On en trouve dans toutes les corporations, des dockers aux médecins. Ce sont des hommes qui ont à la fois l'expérience, la considération et l'autorité, et ce sont eux les véritables animateurs des mouvements qu'on voit se déclencher partout. Un peu comme le faisaient, dans l'Espagne franquiste, les syndicats parallèles des « commissions ouvrières ». Ces gens sont encore inconnus pour la plupart, comme nous l'étions nous-mêmes avant l'insurrection de 1954. Mais ils existent et ils agissent. Et ils ont donné des preuves éclatantes de leur efficacité, comme dans la dernière grève des cheminots, qui a bloqué le trafic pendant 48 heures sur la totalité du réseau algérien. Grâce à eux, demain, toutes les activités du pays peuvent être paralysées sur un signal.

P.M. Et vous, le Parti de la Révolution socialiste ? Vous qui êtes la principale formation politique de l'opposition, mais dont les leaders ont été contraints à l'exil, quel est le poids de votre action sur le terrain ? Pourrait-il y avoir, un « Ayatollah » Boudiaf ?...

M.B. Non, notre bannière n'est pas celle de la religion et notre action n'est pas celle de la mystique. Au stade actuel, nous travaillons surtout à organiser la liaison entre les différents mouvements, souvent spontanés, qui naissent d'un bout à l'autre du territoire. Nous les aidons, nous leur imprimons des tracts, des brochures. Nos écrits circulent de la main à la main, sont distribués dans les boîtes aux lettres. Et nous estimons qu'ils atteignent, peu ou prou, les deux-tiers de la population algérienne.

P.M. Est-ce à dire que l'action militaire vous paraît prématurée ?

M.B. Pour l'instant, oui. Mais elle se prépare. Il existe des formations armées à travers toute l'Algérie. De petits groupes, mais en très grand nombre. Et certains ont déjà dépassé le stade de l'entraînement. En Kabylie, dans le Constantinois, on a attaqué des commissariats et des gendarmeries. Dans la région de Tiaret, des stocks d'armes ont été découverts. Dans les Aurès, une partie de la population tient déjà le maquis.

P.M. En somme, l'Algérie suivrait un processus identique à celui qui semble engagé en Iran : des manifestations, puis la grève générale, enfin l'action armée. Ce dernier stade vous paraît-il encore lointain ?

M.B. Je n'en sais rien. Mais je sais qu'on peut créer des maquis à partir d'un très petit armement. Et là, je parle d'expérience...

P.M. Dans ce cas, l'armée deviendrait-elle le rempart du régime, comme elle l'est en Iran ?

M.B. Je ne connais pas l'armée iranienne. Mais je connais bien l'armée algérienne. Chez nous, les jeunes du contingent supportent mal le service militaire, surtout ceux qui ont fait des études. Il y a des refus d'obéissance continuels et même des désertions, par centaines, qui ne sont pratiquement plus sanctionnées. Et puis, il y a les cadres, jusqu'au grade de capitaine, qui se posent des problèmes, qui constatent les difficultés qu'éprouvent leurs familles, leurs amis, et qui voient les trafics, la corruption s'étaler chez leurs supérieurs de haut rang, chez tous les profiteurs du régime. Enfin, cet encadrement est très disparate, avec des origines et des formations qui diffèrent du tout au tout : il y a ceux qui ont pris leurs galons dans l'Armée de libération, ceux qui sortent de l'Armée française, ceux qui ont été formés en Russie, et ceux qui sont passés par l'Amérique. Plus les facteurs régionalistes, qu'il ne faut jamais négliger chez nous. Beaucoup de choses qui rendent l'armée peu sûre, et qui ajoutent encore à la fragilité du régime.

P.M. En sorte que demain, le régime ne pourrait même pas compter sur ses baïonnettes, même pas pour s'asseoir dessus ?

M.B. Même pas. Et c'est tout dire. ■

INTERVIEW GEORGES MENANT


Imprégné de culture islamique depuis son plus jeune âge, Boumediène ne surmonta jamais son hostilité envers l'Occident. Après un séjour au collège coranique de la Zitouna de Tunis, il devait continuer sa formation à l'université d'Al Azhar du Caire, où on le voit ici en 1954 au milieu d'un groupe de professeurs et d'étudiants.